



WORLD BANK GROUP
THE WORLD BANK
IBRD · IDA

IFC

International
Finance Corporation



المرأة في لبنان

قدرتها على الاختيار ومكانتها
من الفرص الاقتصادية وتراكم
رأس المال البشري



المرأة في لبنان

قدرتها على الاختيار ومكانتها
من الفرص الاقتصادية وتراكم
رأس المال البشري

© 2021 مجموعة البنك الدولي
1818 H Street NW, Washington, DC 20433
رقم الهاتف: 202-473-1000
موقع الإنترنت: www.worldbank.org

هذا التقرير نتاج جهود موظفي مجموعة البنك الدولي. تشير «مجموعة البنك الدولي» إلى المنظمات التالية المستقلة قانونياً: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

على الرغم من افتراض موثوقية هذا التقرير، لا تضمن مجموعة البنك الدولي دقة المحتوى أو موثوقيته أو اكتماله، أو استنتاجاته أو أحكامه، ولا تقبل المجموعة أي مسؤولية أو تبعات قانونية عن أي إغفال أو خطأ في المحتوى أيًا كان، أو بسبب الاعتماد على هذا التقرير (بما في ذلك الأخطاء المطبعية والأخطاء التقنية، على سبيل المثال لا الحصر). ولا تشير الحدود والألوان والمسميات والمعلومات الأخرى الظاهرة على أي خريطة في هذا العمل إلى أي حكم من جانب مجموعة البنك الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم، ولا تعني تأييد أو قبول هذه الحدود. كما أن النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة لا تعكس بالضرورة آراء المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها.

ليس في هذه المطبوعة أي ما يشكّل أو يُعتبر أو يعني ضمناً قيوداً على امتيازات وحصانات أي من منظمات مجموعة البنك الدولي أو تنازلاً عنها، وجميعها محفوظة على وجه التحديد.

الحقوق والأذونات

المادة التي يتضمنها هذا العمل خاضعة لحقوق الطبع والنشر، ونظراً لأن مجموعة البنك الدولي تشجع نشر ما تزر به المنظمة من معلومات ومعارف، يمكن استنساخ هذا العمل، كلياً أو جزئياً، للأغراض غير التجارية على شرط نسب المصدر إلى هذا العمل بشكل كامل. ينبغي توجيه جميع الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والتراخيص إلى دائرة منشورات البنك الدولي على العنوان التالي: World Bank Publications, The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC, USA 20433، بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org.

تصميم الغلاف: سارة علم الدين

الإسناد

الرجاء الاستشهاد بالعمل على النحو التالي: هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي. 2021. المرأة في لبنان: قدرتها على الاختيار ومكانتها من الفرص الاقتصادية وتراكم رأس المال البشري. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

شكر وتقدير

أعَدُّ هذا التقرير فريق مشترك بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي بقيادة سامانثا كونستانت (مستشارة لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، إلى جانب جونا لوندوال (كبيرة علماء اجتماع في البنك الدولي)، وأنجيلا الزير عاصي (أخصائية سوق العمل في البنك الدولي)، وراشيل دوري ويكس (رئيسة مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان). وأجرى تحليل البيانات الأولية راميرو ملغا أورتيغا (مستشار لدى البنك الدولي). موظفو البنك الدولي الآخرون الذين ساهموا في إعداد التقرير هم دانيال هيمنواي (مستشار)، ومها يقطين (مستشارة)، وريا جبور (مستشارة)، وشيرين فاركي (كبيرة أخصائين في مجال الصحة)، وفرح أصفهاني (أخصائية صحية)، وهنا غالي (مستشارة). وخضع التقرير لعملية استعراض أقران أنت التعليقات الواردة فيها بالفائدة، وساهم بهذه التعليقات غانيش كومار سيشان (كبير اقتصاديين لدى البنك الدولي) وميريام مولر (عالمة اجتماعية لدى البنك الدولي). يود الفريق أن يخص بالشكر كذلك سهير مراد (مساعدة برامج في البنك الدولي) على الدعم الإداري القيم، ومحرر الطبع جيفري ستيرن (مستشار لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة). أعدت تصميم المطبوعة سارة علم الدين (مستشارة لدى البنك الدولي). ومن جانب البنك الدولي، أنجز العمل بتوجيه عام من ساروج كومار جها، المدير القطري لدائرة المشرق، ويوهانس هوغفين، مدير قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، ومنى كوزي، ممثلة البنك الدولي في لبنان.

يُعرب فريق العمل عن امتنانه لما تلقاه من دعم وملاحظات من السيدة كلودين عون روكز رئيسة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، وجاد نجم، رئيس لجنة الإقتصاد والعمل والتنمية المستدامة.

أعَدُّ هذا التقرير كجزء من برنامج تمكين المرأة في المشرق¹. ويقدم البرنامج المساعدة التقنية للأردن والعراق ولبنان لتعزيز البيئة الداعمة لمشاركة النساء في الاقتصاد، وتحسين قدرة النساء على الحصول على الفرص الاقتصادية. برنامج تمكين المرأة في المشرق هو مبادرة لمؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي بالتعاون مع حكومتي كندا والنرويج. ويتم دعم هذا البرنامج بشكل أساسي من خلال الصندوق الشامل للمساواة بين الجنسين بمساهمات من حكومات إسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وأيسلندا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، وكندا، ولافيا، والمملكة المتحدة، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس.

المحتويات

3	شكر وتقدير
8	ملخص تنفيذي
9	معلومات أساسية
13	سُبل المضي قدماً
15	مقدمة
18	وضع إطار للتقييم
20	الأطر القانونية والمؤسسية
21	الوضع القانوني للمرأة
24	الإطار المؤسسي للمساواة بين الجنسين
25	دور المجتمع المدني
26	سُبل العيش والفرص الاقتصادية المتوفرة للمرأة
27	أثر النوع الاجتماعي على وضع الأسرة المعيشية ورفاهها
31	فرص العمل والحصول على الفرص الاقتصادية
41	التفرقة المهنية والفجوات في الأجور بين الجنسين
43	دور المرأة في الشركات وريادة الأعمال
45	هاء. القدرة على الحصول على الأصول وتملك الأراضي
48	تراكم رأس المال البشري
49	الوصول إلى التعليم ومخرجاته
54	مخرجات الصحة وخدماتها
59	القدرة على الاختيار والأدوار المرتبطة بالنوع الاجتماعي
60	المشاركة في مجالات صنع القرار
63	الشعور الذاتي بخُسن الحال ومعايير النوع الاجتماعي
65	العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء والفتيات
69	ملخص النتائج
73	المرفق 1.
74	المرفق 2.
77	المراجع

قائمة الأشكال

- الشكل 1. الإطار المفاهيمي للمقابس من تقرير التنمية في العالم لعام 2012: فهم وضع المرأة في لبنان 19
- الشكل 2. الجدول الزمني للإصلاحات القانونية التي تهدف إلى تعزيز وضع المرأة في لبنان 23
- الشكل 3. مشاركة المرأة في القوى العاملة والنواتج المحلي الإجمالي للفرد بالدولار الأمريكي، آخر سنة متاحة 31
- الشكل 4. معدل المشاركة في القوى العاملة (من عمر 15 إلى 64) حسب الجنس (بالنسبة المئوية)، 2019 33
- الشكل 5. معدل المشاركة في القوى العاملة (من عمر 15 إلى 64) حسب المحافظة والجنس (بالنسبة المئوية)، 2019-2018 33
- الشكل 6. معدل عدم القيام بنشاط حسب الجنس والمحافظة (بالنسبة المئوية)، 2019-2018 33
- الشكل 7. وضع القوى العاملة للذكور والإناث في لبنان حسب الفئة العمرية (بالنسبة المئوية)، 2019-2018 34
- الشكل 8. معدل المشاركة في القوى العاملة حسب المستوى التعليمي والجنس (بالنسبة المئوية)، 2019-2018 34
- الشكل 9. مشاركة المرأة في القوى العاملة حسب الفئة العمرية والمحافظة (بالنسبة المئوية)، 2019-2018 34
- الشكل 10. احتمال مشاركة المرأة في القوى العاملة حسب الفئة العمرية والوضع العائلي (بالنسبة المئوية)، 2019-2018 35
- الشكل 11. الساعات اليومية المخصصة لرعاية الطفل حسب الجنس 35
- الشكل 12. احتمال مشاركة الإناث في القوى العاملة حسب عدد الأطفال في الأسرة المعيشية (من صفر إلى 6 سنوات) ومستوى التعليم، +25، 2019-2018 36
- الشكل 13. البطالة في العالم، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتركيا، ولبنان، والأردن، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بالنسبة المئوية)، 2019 36
- الشكل 14. البطالة حسب المحافظة والجنس (بالنسبة المئوية)، 2019-2018 37
- الشكل 15. الوضع الوظيفي حسب الجنس (بالنسبة المئوية)، 2019-2018 37
- الشكل 16. التعتّل حسب المحافظة والجنس (بالنسبة المئوية)، 2019-2018 37
- الشكل 17. نسبة العمل في المؤسسات التجارية غير المسجلة حسب الجنس (بالنسبة المئوية)، 2019-2018 38
- الشكل 18. العمل في القطاع غير النظامي حسب المحافظات والجنس (بالنسبة المئوية)، 2019-2018 38
- الشكل 19. الطابع النظامي وغير النظامي للعاملين حسب الجنس والجنسية (بالنسبة المئوية)، 2019-2018 39
- الشكل 20. العمل حسب الجنس وأخماس الدخل من العمل الأسري للفرد (بالنسبة المئوية)، 2019-2018 39
- الشكل 21. التركيبة العمالية للعاملات من النساء حسب المحافظات والتوصيل التعليمي (بالنسبة المئوية)، 2019-2018 40
- الشكل 22. التركيبة العمالية للعاملين من الرجال حسب المحافظات والتوصيل التعليمي (بالنسبة المئوية)، 2019-2018 40
- الشكل 23. معدلات فئات الوظائف حسب الجنس والقطاع (بالنسبة المئوية)، 2019-2018 41
- الشكل 24. معدلات التوظيف حسب الجنس والقطاع (بالنسبة المئوية)، 2019-2018 41
- الشكل 25. متوسط الدخل/صافي الدخل بالليرة اللبنانية من الوظيفة الرئيسية في الشهر الماضي حسب الوضع الوظيفي، 2019-2018 42
- الشكل 26. أهم المعوقات التي تواجه عمليات الشركات (النسبة المئوية لكبار المديرين الذين يحددون القضايا التي تعتبر بأنها عقبات شديدة أو شديدة جداً، حسب الجنس)، 2019 44
- الشكل 27. ملكية الحسابات أو مزود خدمة الهاتف المحمول، حسب الجنس (بالنسبة المئوية)، 2017 45
- الشكل 28. ملكية بطاقة الخصم، حسب الجنس (بالنسبة المئوية)، 2017 45
- الشكل 29. أسباب عدم وجود حساب في مؤسسة مالية (بالنسبة المئوية)، حسب الجنس، 2017 46
- الشكل 30. ملكية الأصول في الأسر التي ترأسها النساء والذكور (بالنسبة المئوية)، 2017 47
- الشكل 31. التحصيل التعليمي، حسب الجنس والمرحلة (بالآلاف)، 2019-2018 50

- الشكل 32. الطلاب المسجلون حالياً، حسب الجنس والمرحلة (بالآلاف) 50.
- الشكل 33. أسباب عدم الالتحاق بالدراسة بين المقيمين في لبنان ممن تتراوح أعمارهم بين 3 و24 سنة (بالنسبة المئوية)، 2018-2019 ... 50.
- الشكل 34. توزيع الطلاب حسب المرحلة الدراسية للعام الدراسي 2019-2020 (بالنسبة المئوية) 51
- الشكل 35. نسبة السكان الحاصلين على قدر من التعليم الجامعي حسب الجنس والفئات العمرية (بالنسبة المئوية)، 2018-2019 51
- الشكل 36. خريجو التعليم العالي في مجالات دراسية مختارة، حسب الجنس (بالنسبة المئوية)، 2016 51
- الشكل 37. النسبة المئوية لمن تزيد أعمارهم عن 20 عاماً في الشريحة الخمسية الأدنى من الدخل من العمل حسب التعليم والجنس (بالنسبة المئوية)، 2018-2019 52
- الشكل 38. معدلات الالتحاق حسب الجنس والجنسية، 2011-2012 52
- الشكل 39. توزيع التحاق غير اللبنانيين حسب الجنس والدورة (بالنسبة المئوية)، 2018-2019 53
- الشكل 40. توزيع التحاق اللبنانيين حسب الجنس والدورة (بالنسبة المئوية)، 2018-2019 53
- الشكل 41. معدل خصوبة المراهقات (عدد المواليد لكل 1000 امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة)، 2000-2018 54
- الشكل 42. نسبة وفيات الأمهات (تقديرات نموذجية لكل 100,000 امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة)، 2000-2017 55
- الشكل 43. وفيات السكان اللبنانيين بسبب الأمراض غير السارية، حسب الجنس، 2018 55
- الشكل 44. الإجابات على السؤال، «هل لديكم بانتظام احتياجات طبية غير ملبأة؟» حسب الجنس (بالنسبة المئوية)، 2018-2019 56
- الشكل 45. السبب الرئيسي لعدم الحصول على الخدمات الطبية اللازمة، حسب الجنس والدخل (بالنسبة المئوية)، 2018-2019 56
- الشكل 46. نوع التأمين الصحي الأولي بين النساء حسب المحافظة (بالنسبة المئوية)، 2018-2019 57
- الشكل 47. نوع التأمين الصحي الأولي بين الرجال حسب المحافظة (بالنسبة المئوية)، 2018-2019 57
- الشكل 48. احتمال حصول المرأة على تأمين صحي حسب الفئة العمرية والوضع العائلي (بالنسبة المئوية)، 2018-2019 58
- الشكل 49. مدى موافقة اللبنانيين على مقولات حول أدوار الجنسين (بالنسبة المئوية)، حسب الجنس، 2018 61
- الشكل 50. مدى موافقة اللبنانيين على مقولة أن «العمل كربة منزل يحقق ذات الشعور بالرضا كما العمل مقابل أجر» (بالنسبة المئوية)، حسب الفئة العمرية، 2018 62
- الشكل 51. مدى موافقة اللبنانيين مع مقولة أن «الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة يعانون في حال عمل الأم» (بالنسبة المئوية)، حسب الفئة العمرية، 2018 62
- الشكل 52. مدى موافقة اللبنانيين مع مقولة أن «الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة يعانون في حال عمل الأم» (بالنسبة المئوية)، حسب المناطق الريفية والحضرية، 2018 63
- الشكل 53. مدى موافقة اللبنانيين على مقولة «يجب أن يكون للأزواج القول الفصل في جميع القرارات المتعلقة بالأسرة»، حسب الجنس (بالنسبة المئوية)، 2018 64
- الشكل 54. مدى موافقة اللبنانيين على مقولة «يجب أن يكون للأزواج القول الفصل في جميع القرارات المتعلقة بالأسرة»، حسب الفئة العمرية (بالنسبة المئوية)، 2018 64
- الشكل 55. الأسباب الرئيسية لإجراء مكالمات إلى الخطوط الساخنة للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي خلال الإغلاق بسبب الجائحة في كانون الثاني/يناير 2019-2021 66
- الشكل 56. المواقف بشأن العنف الأسري حسب الجنس والعمر، 2018 67

قائمة الجداول

- الجدول 1. مجموعة مختارة من مؤشرات عدم المساواة بين الجنسين في لبنان 17
- الجدول 2. الآثار الهامشية لتقدير احتمالي 28
- الجدول 3. متوسط التغيّر في عدد الموظفين المتفرّجين حسب الجنس بالنسبة لجميع الشركات التي شملتها الدراسة الاستقصائية، تشرين الأول/أكتوبر 2019 وتشرين الأول/أكتوبر 2020 38
- الجدول 4. خوارزمية دخل العمل في الشهر وفي الساعة وساعات العمل للنساء والرجال، 2018-2019 42
- الجدول 5. ساعات العمل في الأسبوع والدخل/صافي الأرباح من الوظائف الرئيسية حسب القطاعات الاقتصادية، ألف ليرة لبنانية، 2017 ... 46
- الجدول 6. مؤشرات التعليم لرأس المال البشري في بلدان مختارة 49
- الجدول 7. الالتحاق بالمدارس حسب المستوى والجنسية والمحافظة للعام الدراسي، 2018-2019 53
- الجدول 8. الاختلافات بين الجنسين من حيث السعادة والرضا عن الحياة وحرية الاختيار، 2018 63

قائمة الأطر

- الإطار 1. مصطلحات سوق العمل 32
- الإطار 2. المرأة في الزراعة 39
- الإطار 3. وضع العمال المهاجرين في لبنان 40
- الإطار 4. الأشكال المختلفة للعنف القائم على النوع الاجتماعي 65
- الإطار 5. قانون رقم 205 حول التحرش الجنسي 68

ملخص تنفيذي



قواعد البيانات. ودرس الفريق مجموعة متنوعة من المؤلفات المتوفرة، بما في ذلك تقرير "المشاركة الاقتصادية للمرأة في العراق والأردن ولبنان" (World Bank 2020e) و"النساء على حافة الانهيار الاقتصادي: تقييم التأثيرات المتباينة للأزمة الاقتصادية على النساء في لبنان" (UN Women 2020). ويعتمد التقييم بشكل كبير على المسح الذي أعدته إدارة الإحصاء المركزي في لبنان مع منظمة العمل الدولية حول القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر في لبنان لعامي 2018-2019، ومسح ميزانية الأسر المعيشية لعام 2011، والمسح العالمي للقيم (الموجة 7 - 2018)، ومجموعة بيانات لبنان في إطار الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة بروموندو (2017)، ومسح الباروميتر العربي (2018-2019). واستفاد التقرير من بيانات مستمدة من مصادر دولية، مثل مؤشرات التنمية العالمية، وقاعدة بيانات الشمول المالي في العالم، وبيانات من مختلف وكالات الأمم المتحدة، كان من شأنها تقديم وجهات نظر مقارنة إقليمية وعالمية. ويتطرق التقرير أيضاً إلى بعض التحديات التي تواجه النساء والفتيات اللاجئات بشكل خاص ضمن أقسام فرعية معينة (التعليم والصحة والعمل)، كما يناقش آثار جائحة كوفيد-19 لدى توافر البيانات اللازمة ذات الصلة بالموضوع.

يهدف هذا التقييم للنوع الاجتماعي إلى توفير معلومات مرجعية حديثة وشاملة حول وضع المرأة في لبنان في ضوء المنظور الأوسع نطاقاً للنتائج العامة للتنمية، مع الأخذ في الاعتبار الأزمات المتعددة التي تواجهها البلاد. ويسترشد التقييم بإطار تحليلي يركز على الروابط بين ثلاثة أبعاد رئيسية للمساواة بين الجنسين، وهي الفرص الاقتصادية، بما في ذلك شُبل كسب العيش، وتراكم رأس المال البشري، والقدرة على الاختيار. وترتكز هذه الأبعاد الرئيسية الثلاثة على استعراض العوامل السياقية المتعلقة بالمؤسسات والسوق. يأتي هذا التقييم نتيجة للتعاون بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي، بدعم من الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، جامعاً بين ولايات مؤسسية متكامل تحقيقاً لأهداف مشتركة. ويستعرض التقرير معلومات عن الأطر القانونية والمؤسسية للمساواة بين الجنسين، ويتضمن بيانات مفصلة حسب الجنس تتعلق بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في القطاعات الرئيسية المتمثلة بالتعليم والصحة والعمل، وفي المجالات المواضيعية المتمثلة بالعنف والدخل والفقر.

وقد وضع فريق التقييم نصب أعينه تقديم مرجع شامل عن وضع المرأة في لبنان، واستند في هذا الإطار إلى مراجعة مكتبية وأجرى تحليلاً جديداً ارتكز إلى مجموعة متنوعة من

معلومات أساسية

بالإضافة إلى تنامي الاضطرابات الاجتماعية من جانب المواطنين الذين يطالبون بتعزيز المساءلة وزيادة الشفافية على الصعيد الحكومي.

أحرز لبنان تقدماً في الحد من الفوارق بين المرأة والرجل في ثرواته من رأس المال البشري، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم. ويقيس مؤشر رأس المال البشري للبنك الدولي حجم رأس المال البشري الذي يمكن للفتيات والفتيان أن يتوقعوا تراكمه بطول عاهم الثامن عشر، وذلك استناداً إلى الدرجات التي حققها لبنان على مستوى البقاء على قيد الحياة والصحة والتعليم. وتتطابق بشكل عام نتائج مؤشر رأس المال البشري في لبنان بالنسبة إلى الفتيات والفتيان، حيث أن معدلات بقاء الفتيات على قيد الحياة، ونتائج الامتحانات، والسنوات المتوقعة قضائها خلف مقاعد الدراسة مماثلة لمعدلات الفتيان أو أقل منها قليلاً فقط (World Bank 2020e)³. وتحقق صحة الأم في لبنان نتائج أفضل من المتوسط الإقليمي للشرق الأوسط وشمال

يخوض لبنان غمار أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية في ذات الوقت، تفاقمت بسبب الاضطراب المالي الكلي العالمي واستمرار تفشي جائحة كوفيد-19. لم تندلع الأزمة بسبب انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب/أغسطس 2020، الذي خلف أكثر من مائتي قتيل وآلاف الجرحى وشرذ العديدين، بل كان الاقتصاد اللبناني يعاني قبل تلك الحادثة من أزمة اقتصادية ومالية متعددة الأوجه. نجمت الأزمة في البداية عن تدهور في تدفق رأس المال، ومن ثم تفاقمت بسبب الصدمات العالمية والمحلية في العرض والطلب التي تسببت بها الجائحة (World Bank et al. 2020). علاوة على ذلك، أدت القيود والإغلاقات ذات العلاقة بالجائحة إلى زيادة المخاطر الصحية وكشفت عن أوجه ضعف هيكلية طويلة الأجل، بما في ذلك ضعف البنية التحتية، ونقص إمدادات المياه، واختلال قطاع الكهرباء، وتدهور المؤشرات الاجتماعية. وتعمّدت هذه التحديات إذ أن هذه الأزمات المتعددة وقعت في ظل تدفق اللاجئين من النزاع في الجمهورية العربية السورية وما كان لذلك من تبعات؟

2 يستضيف لبنان أحد أكبر مجموعات السكان اللاجئين للفرد الواحد في العالم، وينقسم اللاجئون في لبنان ما بين 52 في المائة من الإناث و48 في المائة من الذكور، و62 في المائة من اللاجئين متزوجين. وتضم 89 في المائة من الأسر طفلاً واحداً أو أكثر. وتنقسم مستويات التعليم بين اللاجئين السوريين في لبنان بانخفاضها بشكل كبير، حيث لا تتجاوز نسبة اللاجئين الذين تتراوح فترة تعليمهم بين سنة وست سنوات 62 في المائة من مجموع اللاجئين، أما 31 في المائة فلم يسبق أن التحقوا بأي برامج تعليمية على الإطلاق (World Bank 2020b).

3 لبنان هو البلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يقضي الفتيان في المتوسط عدداً أكبر من سنوات الدراسة المتوقعة المعدلة حسب الجودة.

وفي حين تم اتخاذ خطوات قانونية لحماية النساء والفتيات، لا تزال هناك فجوات تشوب القوانين التي تؤمن الحماية للمرأة من أشكال العنف المختلفة. ولا يزال من الصعب إنفاذ القوانين القائمة. وعلى الرغم من غياب بيانات وطنية بشأن انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي في لبنان، تؤكد عدة دراسات على انتشار العنف الجسدي والجنسي والنفسي من قبل الشريك الحميم في لبنان. ووفقاً لبيانات صندوق الأمم المتحدة للسكان، أفاد حوالي 50 في المائة من الأشخاص بأنهم كانوا على علم عن تعرض شخص ما للعنف المنزلي، وأن 65 في المائة من الحالات ارتكبتها أفراد الأسرة و71 في المائة من الحوادث وقعت داخل منزل الجاني (UNFPA 2017). ووفقاً لبيانات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أبلغت حوالي 30 في المائة من النساء المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج عن وقوع حالات عنف أسري (UN Women 2017). ورغم هذه الأرقام المثيرة للقلق، يُعدّ قانون التحرش الجنسي رقم 205، الذي يعاقب على ارتكاب

أفريقيا، إذ يبلغ معدل وفيات الأمهات في لبنان 29 حالة وفاة لكل 100,000 مقارنة بمتوسط المنطقة الذي يبلغ 57 حالة وفاة، وتتم جميع الولادات تحت إشراف طبي. وعلى صعيد التعليم، تُبرز الاختبارات الموحدة درجات مماثلة نسبياً للفتيات والفتيان ومرتبطة أعلى من المتوسطات الإقليمية والعالمية في مجال التحصيل التعليمي في تقرير الفجوة التعليمية للمنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum 2019)⁴. وكان لبنان قد أحرز تقدماً في استيعاب اللاجئين في نظامه التعليمي قبل تفشي جائحة كوفيد-19، حيث التحق أكثر من 200,000 طفل لاجئ بالدراسة في العام الدراسي 2018-2019.

ويؤدي المجتمع المدني دوراً ذي أهمية متنامية على صعيد تشجيع انخراط المرأة في القيادة السياسية. وشهدت الانتخابات البرلمانية لعام 2018 تسجيل 113 امرأة كمرشحات، مقابل 12 امرأة فقط سجلن أسماءهن في عام 2009. وكثير من النساء اللاتي ترشحن ينتمين إلى المجتمع المدني، أو ترشحن على أساس مستقل، أو انصب تركيزهن على قضايا المساواة بين الجنسين، وتركزت 89 في المائة من أولويات المرشحات على حقوق المرأة، وهو ما يدل على أهمية وجود المرأة في مراكز قيادية لإدراج قضاياها في جدول الأعمال الرسمي (El Kaakour 2020).

وبالرغم من التقدم المحرز حتى الآن، لا زال عدم المساواة بين الجنسين متفشياً في جميع جوانب الحياة في لبنان، بدءاً ببنيتها القانونية. وعلى الرغم من أن لبنان عضو فاعل في المجتمع العالمي، ويعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين مع بعض الاستثناءات، يشوب الغموض أحكام الدستور التي تركز التمييز على أساس النوع الاجتماعي. ويسجل لبنان درجة 52.5 من أصل 100 في مؤشر المرأة والأعمال التجارية والقانون، وهي أعلى قليلاً من المتوسط الإقليمي ولكنها أقل بشكل ملحوظ من متوسط البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى⁵. ويتجلى انخفاض ترتيب لبنان في الإطار القانوني، فعلى سبيل المثال، لا تتضمن المادة 7 من دستور عام 1926 أي أحكام تتعلق بالمساواة بين الجنسين. ولا تزال القوانين التي تؤثر سلباً على الحقوق الأساسية للمرأة ووضعها ومشاركتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي السائدة، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالجنسية، والسجل المدني، وقانون العقوبات، وقوانين الأحوال الشخصية، وقانون العمل والمساعدة الاجتماعية (الدستور اللبناني لعام 1926 مع جميع تعديلاته، 2004؛ UNDP, ESCWA, UNFPA and UN Women 2018).



4 المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين هو مقياس مركب يقيم الفجوات بين الجنسين في أربعة مجالات، من بينها التحصيل التعليمي.

5 يقاس مؤشر المرأة والأعمال التجارية والقانون الفروق بين الجنسين على صعيد القوانين التي تؤثر على القدرة على الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي توفرها اقتصادات 190 بلداً، مع التركيز على ثمانية مؤشرات وتسجيل الدرجات استناداً إلى الردود على مجموعة مختارة من الأسئلة ثنائية الإجابة. المنهجية المفصلة متاحة باللغة الإنكليزية على <https://wbi.worldbank.org/en/methodology>

ورغم الجهود المبذولة الوطنية، لا تزال التحديات التي تواجه التعليم وتراكم رأس المال البشري قائمة. فوفقاً لمؤشر رأس المال البشري للبنك الدولي، لا يحقق الأطفال المولودون في لبنان حين يكبرون سوى 52 في المائة من الإنتاجية المحتملة التي كان يمكن أن يحققوها لو حصلوا بصورة كاملة على خدمات التعليم والصحة، وينطبق ذلك على الإناث والذكور. بشكل عام، يفوق عدد الأولاد في سن الدراسة المتسربين من المدرسة في لبنان عدد البنات غير الملحقات بالدراسة. وفي حين يُكمل عدد أكبر من النساء مرحلة التعليم العالي، لا تزال هناك فوارق كبيرة بين الجنسين على صعيد تخصصات الدراسة الجامعية، إذ أن أعداد النساء قليلة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

وسجلت مشاركة المرأة في القوى العاملة في لبنان نسباً منخفضة جداً في نهاية عام 2019 حيث لم تتعد نسبتها 25 في المائة، وهو ما يمثل ثلث معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة. ولا تزال مشاركة المرأة في القوى العاملة في لبنان أقل بكثير مما هي عليه في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (61 في المائة) ومقارنة بالمتوسط العالمي (53 في المائة) ولكنها أعلى قليلاً من المتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (22 في المائة). وتتدنى هذه الأرقام في صفوف النساء اللاجئات، حيث لا تتجاوز نسبة من يعملن 10 في المائة (World Bank 2020b). وحصة المرأة في سوق العمل أصغر بكثير في المحافظات الشمالية والجنوبية. وتتكرر هذه التوجهات حسب المناطق في صفوف الشباب، علماً أن احتمال انخراط الشابات في سوق العمل أعلى من احتمال انخراط النساء الأكبر سناً. على سبيل المثال، يزداد احتمال التحاق شابة في بيروت وجبل لبنان يتراوح عمرها بين 20 و24 عاماً بسوق العمل ثلاث مرات ونصف مقارنة بذات الفئة السكانية في عكا.

غالبية النساء في لبنان عاطلات عن العمل. فبالإضافة إلى أن 75 في المائة من النساء لا يقمن بأي نشاط اقتصادي، فإن 10 في المائة من النساء الناشطات في سوق العمل واللاتي تبلغ نسبتهن الإجمالية 25 في المائة هن في الواقع عاطلات عن العمل، وذلك مقارنة بنسبة 5 في المائة من الرجال⁶. وعلى غرار اتجاهات معدلات المشاركة حسب المناطق، هناك اختلافات ملحوظة في بطالة الإناث في جميع المحافظات. فمشاركة المرأة في القوى العاملة في محافظة شمال لبنان أعلى من المتوسط في

التحرش الجنسي في المجالين الخاص والعام وفي مكان العمل، خطوة مهمة لحماية المرأة من العنف القائم على النوع الاجتماعي⁷. ولكن بالنظر إلى كيفية تنفيذ قوانين أخرى ذات صلة بالمساواة بين الجنسين، قد يصعب إنفاذ هذا القانون.

وتفيد التقارير بأن الأسر المعيشية التي ترأسها نساء أكثر عرضة للفقر من تلك التي يرأسها الرجال، ويرتبط ذلك بمستوى التعليم والوضع الاقتصادي ومكان الإقامة. وعند قياس مستويات الفقر حسب رب الأسرة، يتبين وجود علاقة قوية بين النوع الاجتماعي والتقدير المبلغ عنه ذاتياً للفقر، وأهمية ذلك كبيرة نظراً إلى أن المرأة ترأس ما يقرب من أسرة معيشية واحدة من كل خمس أسر في لبنان⁷. وتتأثر سلباً الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة بعوامل مثل إقامة المرأة بمفردها، وإنجاب الأطفال، وانخفاض مستوى التعليم، والبطالة، وقلة الأصول، وذلك بشكل أكبر من الأسر التي يرأسها رجال. كما أظهرت دراسات أخرى أن الأسر المعيشية التي ترأسها نساء من المرجح أيضاً أن تتأثر بشكل أكبر من انعدام الأمن الغذائي (Lebanon and UN 2019).

وحجب التحسن في النتائج الصحية في الماضي التباينات والعقبات التي تتباين حسب المناطق المختلفة، وتشمل هذه على سبيل المثال إمكانية الوصول والقدرة على تحمل التكاليف، لا سيما بالنسبة للفئات المعرضة للخطر من السكان اللبنانيين واللاجئين. ويحتل لبنان المرتبة 14 على المستوى الإقليمي، والمرتبة 145 من أصل 153 بلداً في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين في عام 2020، حيث سجل درجة 0.5998⁸. وسجلت المرأة في لبنان نتائج صحية أفضل عموماً من المتوسطات الإقليمية، غير أن التقدم المحرز يخفي تحديات مثل احتياجات اللاجئين وقدرة الفئات السكانية المعرضة للمخاطر على تحمل تكاليف الرعاية والتغطية الصحية. فعلى سبيل المثال، أفاد عدد أكبر من النساء مقارنة بالرجال بأنهن غير قادرات على تحمل تكاليف الرعاية الصحية، وتمثل القدرة على الحصول على التأمين الصحي تحدياً أكبر في المناطق الشمالية والجنوبية، مقارنة بوسط لبنان. وفي حين تحسنت فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية بين اللاجئين في عام 2019، لا تزال تكاليف المواصلات والأدوية تشكل عقبة رئيسية، ولا سيما بالنسبة للنساء. يضاف إلى ذلك زواج حوالي 41 في المائة من النساء اللاتي يعانين من صدمات اللاجئين السوريين في لبنان في سن 18 عاماً، وهو ما يثير مخاوف بشأن تزايد المخاطر الصحية التي تتعرض لها الأمهات المراهقات (Save the Children 2019).

6 في كانون الأول/ديسمبر 2020، أصدر لبنان القانون رقم 205، الذي يعاقب على التحرش الجنسي في الأماكن الخاصة والعامّة وفي مكان العمل. ويفرض هذا القانون الجديد عقوبات تتراوح بين شهر واحد وأربع سنوات سجن و/أو غرامات تتراوح بين ثلاث مرات إلى خمسين مرة ضعف الحد الأدنى للأجور.

7 يمكن تفسير ذلك بشكل جزئي من خلال النظر إلى الهرم السكاني، إذ أن متوسط العمر المتوقع أعلى بين النساء منه بين الرجال في لبنان، وثمة عدد أكبر بكثير من النساء المسنات اللاتي يبلغ عمرهن 65 عاماً أو أكثر ويعشن بمفردهن، وغالبيةهن أرامل أو منفصلات أو مطلقات (LFHLS 2019-2018).

8 المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين هو مقياس مركب يقيم الفجوات بين الجنسين في المجالات الأربعة التالية: المشاركة في الاقتصاد والفرص الاقتصادية، والتعليم العلمي، والصحة والبقاء على قيد الحياة، والتمكين السياسي. المنتدى الاقتصادي العالمي (2020)، التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2020، ص 9، متاح بالإنكليزية على: http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.pdf.

9 البيانات الواردة في هذا القسم مأخوذة من بنك بيانات البنك الدولي.

وقد أدت الأزمات المتعددة إلى تراجع قدرة المرأة على توليد الدخل وتحسين سُبل معيشتها. وتظهر بيانات المسح أنه في أعقاب الأزمات المتعددة التي أثرت على البلاد، فقد المزيد من النساء وظائفهن بشكل ملحوظ مقارنة بفقدان الرجال لوظائفهم (متابعة عام 2020 لمسح الشركات لعام 2019). وتأتي هذه الظروف ضمن سياق تشكل فيه المرأة بالفعل أقل من ثلث مجموع القوة العاملة بدوام كامل في المؤسسات التي تأثرت بالأزمة. وكما ذكر آنفاً، يمكن أن تؤثر الأزمات على إمكانية حصول المرأة على الفرص الاقتصادية بطرق مختلفة، فعلى سبيل المثال، أدى إغلاق المدارس بسبب جائحة كوفيد-19 إلى صعوبة التوفيق بين مسؤوليات العمل والرعاية، مما أدى إلى توقف مساهمة النساء في الاقتصاد.

وأدت تدابير الإغلاق الناجمة عن الجائحة، إلى جانب الأزمة الاقتصادية واسعة النطاق، إلى زيادة مخاطر العنف ضد المرأة وتفاقمها. وخلال الأشهر الخمسة الأولى من الإغلاق، سجّلت جهات مختلفة زيادة ملحوظة في حالات الإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، سجل نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني زيادة بنسبة 3 في المائة في العنف العشري من جانب شركاء حاليين أو سابقين، وزيادة بنسبة 5 في المائة في حوادث الاعتداء الجسدي، وزيادة بنسبة 9 في المائة في الحوادث التي تقع في منازل الناجين من العنف (UN Women 2020d). وأبلغت كل من منظمة "كفى عنف واستغلال" (كفى) ومنظمة "أبعاد" عن زيادات حادة في المكالمات الواردة إلى خدمة الخط الساخن خلال الأشهر الأولى من الجائحة، مع استمرار هذا الارتفاع خلال عام 2021، مع ارتفاع حاد خلال فترات الإغلاق (UN Women 2020d).

وفي حين اكتسبت مشاركة المرأة اللبنانية زخماً كبيراً في المجال السياسي، لا يزال تمثيلها منخفضاً جداً، وقد فاقمت الأزمات من هذا الوضع. على الرغم من المكاسب المحرزة، بلغت نسبة تمثيل النساء في البرلمان أقل من 5 في المائة (6 نساء من أصل 128 برلمانياً)، مقارنة بمتوسط يبلغ 17 في المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (UN Women 2019; IPU). ولا تمثل النساء سوى 5 في المائة من أعضاء المجالس البلدية في لبنان وأقل من 2 في المائة من المخاتير (UNDP 2016). وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ القيام بتحليل نتائج الانتخابات، تخلى عدد من البرلمانيات عن مناصبهن البرلمانية في عام 2020.

البلاد، إلا أنها تواجه أعلى مستوى من البطالة، تليها بعلبك والبقاع، حيث تبرز البطالة أيضاً بين الرجال مقارنة ببقية البلاد. ونظراً لعدم وجود نظام تأمين ضد البطالة في لبنان، لا يملك العاطل عن العمل خيار التوقف عن العمل، ولهذا يلجأ الكثيرون إلى قبول وظائف غير نظامية معظمها منخفضة الإنتاجية. علاوة على ذلك، لا يوجد سوى القليل من النساء رائدات الأعمال في لبنان، وهو ما يعني اعتماد النساء بشكل أكبر بكثير على توافر فرص العمل بأجر، ولا سيما الوظائف المناسبة لهن.

تعدُّ ملكية الأصول والتحكم بها من العوامل الرئيسية التي يتوقف عليها حصول المرأة على الفرص الاقتصادية. في لبنان، تتمثل قدرة النساء على الاحتفاظ بحسابات مالية بشكل عام مع متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكنها تنخفض عن البلدان المتوسطة الدخل والمتوسطة الدخل من الشريحة العليا. وبشكل عام، فإن احتمال امتلاك النساء لحسابات مالية أو بطاقات ائتمانية أو بطاقات سحب مالي أقل بكثير من احتمال حصول الرجال على هذه الفرص، حتى بعد ضبط الحسابات لتعكس وضع التعليم والرفاه (Global Findex 2017). وبالإضافة إلى ذلك، يتزايد احتمال أن تضطر المرأة إلى الاعتماد على فرد آخر من أفراد الأسرة للحصول على الخدمات المالية. ومن المرجح أن هذه الأرقام تأثرت بالأزمة المصرفية لعام 2019 نظراً إلى انعدام القدرة على سحب المال من الحسابات المصرفية أو فتح حسابات جديدة¹⁰.

وتواجه المرأة الريفية تحديات إضافية، مثل القيود المفروضة على الحصول على ملكية الأراضي الريفية. ووفقاً إلى تعداد الزراعة لعام 2010، لم تتعد ملكية النساء للمزارع 9 في المائة، في حين لم تتعد نسبة المزارع التي تزرعها النساء 5 في المائة (FAO 2021). ولا تتاح للمرأة في المناطق الريفية سوى فرص ضئيلة للحصول على الأراضي بسبب القيود القانونية والاقتصادية والثقافية، ومعظم الأراضي التي تزرعها النساء مجزأة وأصغر من الأراضي التي يزرعها الرجال (FAO 2021). وتواجه المرأة الريفية تحديات إضافية تتعلق بالتنقل، وهي تحديات ترتبط بالمعايير والتجيزات القائمة على النوع الاجتماعي. وتنقسم المناطق الريفية بمحدودية وسائل النقل العام، فضلاً عن ارتباط هذه الوسائل بمخاوف متعلقة بالسلامة، وهو ما قد يزيد من صعوبة الحصول على الخدمات بالنسبة للنساء الريفيات خارج نطاق مجتمعهن المحلي في حال عدم توفر سيارة خاصة (World Bank 2020d).

10 جاء الانهيار المصرفي لعام 2019 نتيجة أزمات مالية واقتصادية طويلة الأمد تسببت في إخفاقات مالية كلية شاملة، مثل خطر الودائع المصرفية (أو التدفق النقدي إلى الخارج)، وانهيار سعر الصرف، والتخلف عن سداد الديون السيادية، ومعدلات تضخم ثلاثية الأرقام، والانكماش الاقتصادي الحاد (World Bank, European Union, United Nations. 2020). وكما أفادت وسائل الإعلام المحلية والدولية على نطاق واسع، استجابت المصارف للأزمة المالية الاقتصادية بتشديد القيود على السحوبات النقدية، مما حرم العديد من عملاء المصارف من إمكانية الحصول على مخصصاتهم (Azhar, 2020; Dahan, 2021; Geldi 2021).

11 تتوافر بيانات الاتحاد البرلماني الدولي على https://data.ipu.org/content/lebanon?chamber_id=13446

سُبل المضي قدماً

يحدد هذا التقييم الأولويات المرتبطة بدعم تمكين المرأة والتصدي للفجوات التي تم تحديدها على صعيد الفجوة بين الجنسين في لبنان. ويمكن تصنيف هذه الأولويات تحت ثلاث ركائز، وهي «مجالات العمل» و«التضافر» و«المعرفة». وترتبط هذه الركائز وتتداخل مع بعضها البعض ومن الضروري أن يكمل بعضها البعض. وتشمل الركائز الثلاث الأنشطة التي تركز على (1) تفسير البيانات من أجل تعزيز أثر الإصلاحات وفوائد تقديم الخدمات للمرأة (2) ودعم السياسات والبرامج التي تعزز عمل المرأة وريادتها للأعمال نحو اقتصاد قائم على «مستقبل العمل» ويتسم بقدر أكبر من المساواة (3) والعمل مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة للاستفادة من الزخم على صعيد التغيير نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

واستناداً إلى نتائج التقييم، تم التوصل إلى التوصيات التالية من أجل القيام بالتحليل واتخاذ الإجراءات في المستقبل في إطار الركائز الرئيسية الثلاث:

مجالات العمل: دعم السياسات والبرامج التي تعزز عمل المرأة وريادتها للأعمال من أجل اقتصاد قائم على «مستقبل العمل» يتسم بقدر أكبر من المساواة.



• **دعم عمل المرأة وريادتها للأعمال**، لا سيما في القطاعات غير التقليدية. يبين التحليل تحلي المرأة عموماً بمستوى جيد من التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في التعليم العالي حيث تحظى بتمثيل جيد على هذا الصعيد، غير أن ذلك لا يفضي بالضرورة إلى فرص للعمل في هذه المجالات. وفي سبيل المضي قدماً، يجدر تحديد كيفية سد هذه الفجوة، ومن الأمثلة على ذلك تحسين فرص حصول صاحبات المشاريع على الخدمات الفنية والمالية، وتعزيز دور المرأة في الاقتصاد الرقمي. وبالنظر إلى تعدد الأزمات التي تعصف بلبنان، فإن الطول الإبداعية الهادفة إلى تحسين فرص حصول المرأة على التمويل وإتاحة وصولها إلى الأسواق الدولية من شأنها أن تعزز من قدرة المرأة على الصمود.

• **من شأن الاستثمار في رعاية الأطفال الإسهام في الارتقاء بمستوى النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، وتحسين تراكم رأس المال البشري، وتعزيز النشاط الاقتصادي للمرأة.** وقد أظهرت الدراسات الفوائد المتعددة لتوفير خدمات رعاية الأطفال، ولكن إمكانية الحصول على خدمات رعاية جيدة وميسورة التكلفة محدودة في لبنان. وسيتيح التقييم المزمع إجراؤه لقطاع رعاية الأطفال في لبنان التعمق في فهم العرض والطلب على خدمات رعاية الأطفال. ويمكن تسخير هذا الفهم المعمق لتشجيع إجراء حوار متعدد القطاعات يشارك فيه مختلف أصحاب المصلحة لمعالجة مسألة رعاية الطفل كأولوية وطنية.

التضافر: التشاور مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة للاستفادة من الزخم الحاصل من أجل التغيير نحو المساواة بين الجنسين.



• **الاستفادة من زخم الإصلاحات التي تتصدى للتحرش الجنسي.** حيث يمكن أن يشكل ذلك البداية لوضع إطار تنظيمي أقوى وتعزيز آليات ومسؤوليات التنفيذ لصالح الناجين والناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي (مثل نُظم الإحالة، ونُظم الدعم، وتقديم الخدمات).

• **الاستفادة من مشاركة المرأة في المجتمع المدني بهدف ترسيخ المبادرات الإنمائية، ما من شأنه تعميم ملكية النتائج واستدامتها على نطاق أوسع.** يمكن الاستفادة من دور المرأة المتنامي في الاحتجاجات (أو «الثورة الاجتماعية») وقدرتها الواضحة على تنظيم الاجتماعات وبناء توافق الآراء لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين بعد انفجار ميناء بيروت، وذلك من أجل زيادة الأثر الإنمائي في مختلف المجالات المواضيعية.

• **تعزيز الدور القيادي للمرأة** يتطلب الارتقاء بمستوى التمثيل المحدود للمرأة في مجالات صنع القرار تقديم دعم أكبر للقيادات النسائية الشابة في الاقتصاد والسياسة، وينبغي بذل هذه الجهود بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية والشبكات المهنية.



المعرفة: تفسير البيانات من أجل تعزيز أثر الإصلاحات وفوائد الخدمات المقدمة للمرأة.

- **فهم أفضل لكيفية تقاطع الخصائص لتحديد مخرجات المساواة بين الجنسين.** النساء لسن عبارة عن مجموعة متجانسة، إذ تتباين الخصائص التي تتسم بها النساء، مثل الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، والمواطنة، والخلفيات التعليمية المختلفة وحالة العمل وعلاقة ذلك بنتائج التنمية المتباينة بين الجنسين. ويمكن لتحليل كيفية تداخل هذه الخصائص وتقاطعها أن يوفر فهماً أكثر دقة يثري السياسات والبرامج الموجهة إلى مختلف الفئات السكانية في سبيل المضي قدماً. ويلزم إجراء مزيد من التحليل لفهم دور النوع الاجتماعي على المستوى الكلي، مثل كيفية ارتباطه بالإصلاحات المتعلقة بالمشتريات والضرائب والإعانات في سياق الانتعاش المالي والاقتصادي.
- **التركيز بشكل خاص على فرص حصول النساء العرضة للمخاطر على سُبل كسب العيش.** من المهم تحليل الخصائص التي قد تؤدي إلى تداخل العوائق **لتحديد** التدخلات التي تعزز رفاه المرأة في أوساط اللاجئين والمجتمعات المضيفة، والسكان ذوي المهارات المتدنية في المناطق الجغرافية المهمشة، وغيرهم من الفئات العرضة للمخاطر. وقد يتعين على البرامج التي تستهدف هذه الفئات توفير مجموعة من الخدمات الأكثر شمولاً لتحسين فرص وصول النساء الفقيرات والعرضة للمخاطر إلى الأنشطة المدرة للدخل. وتكتسي عملية جمع البيانات حول رفاه الأفراد أهمية كبرى في سياق التصدي للعوامل المحددة للفقر.
- **تحليل دور الأعراف الاجتماعية في تحديد مواقف وسلوكيات معينة حسب الفئات المختلفة.** من شأن فهم الأعراف الاجتماعية الإضاءة على المسببات التي تدفع بالنساء والرجال الأصغر سناً في لبنان إلى تبني اتجاهات محافظة في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. ويمكن أن يشير ذلك إلى وجود فرص للقيام بتدخلات مركزة تساهم في اتخاذ مواقف وسلوكيات قائمة على المساواة.



المعرفة

تفسير البيانات من أجل تعزيز أثر الإصلاحات وفوائد تقديم الخدمات للمرأة

التعمق في فهم العوامل والدوافع التي تؤثر على مختلف الفئات مع التركيز بشكل خاص على الفروق ما بين الفئات الريفية والحضرية، والفئات العرضة للخطر.

تحليل دور الأعراف الاجتماعية في تحديد مواقف وسلوكيات معينة حسب الفئات المختلفة.

تسليط الضوء على كيفية ارتباط مسألة المساواة بين الجنسين بالسياسات الكلية والهجرة.

زيادة البيانات المفصلة حسب الجنس على مستوى الفرد/ الأسرة المعيشية.



التضافر

التشارك مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة للاستفادة من الزخم الحاصل من أجل التغيير نحو المساواة بين الجنسين

الاستفادة من زخم الإصلاحات المتعلقة بالترشّح الجنسي لتحديد الخطوات التالية، والإصلاحات الإضافية.

الاستفادة من مشاركة المرأة في المجتمع المدني بهدف ترسيخ المبادرات الإنمائية، ما من شأنه تعميم المسؤولية عن النتائج واستدامتها على نطاق أوسع.

تعزيز دور المرأة في القيادة بالاشتراك مع الجامعات والشبكات.



مجالات العمل ذات الأولوية

دعم السياسات والبرامج التي تعزز عمل المرأة وريادتها للأعمال من أجل اقتصاد قائم على "مستقبل العمل" يتسم بقدر أكبر من المساواة

دعم عمل المرأة وريادتها للأعمال، لا سيما في القطاعات غير التقليدية.

الاستثمار في رعاية الأطفال للإسهام في الارتقاء بمستوى النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، وتحسين تراكم رأس المال البشري، وتعزيز النشاط الاقتصادي للمرأة.

تعزيز المهارات، والإدماج الرقمي والمالي.

بناء القدرات من أجل صياغة الإصلاحات وتنفيذها.

مقدمة



حين أن تمثيل المرأة في مجلس الوزراء مرتفع ويبلغ 30 في المائة، لا تزال مشاركة المرأة في المناصب العامة مثل البرلمان والبلديات منخفضة بشكل غير متناسب. ويستند هيكل الحكم المعقد في لبنان إلى تقسيم السلطات على أساس طائفي على امتداد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية¹⁶. ويكرّس هذا النظام أوجه عدم المساواة بين الجنسين، ويشكل تحدياً في وجه وضع سياسات فعالة وسريعة، من ضمنها ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). كما أن تقاسم السلطة وفقاً للانتماء الطائفي أو الديني يخلق عقبة كبيرة أمام الدفع قديماً بالإصلاحات السياسية والتنمية الاقتصادية في البلاد (World Bank 2019b).

تؤثر الأزمات وظروف عدم الاستقرار على النساء والرجال بطرق مختلفة. وعلى الرغم من أن الخسائر البشرية التي يتعرض إليها الرجال أثناء الأزمات يتم غالباً الإفراط في تمثيلها، تميل النساء إلى التأثر بهذه الظروف على نحو غير متناسب مقارنة بالرجال، حتى في ظل الظروف التي تخلو من أعمال العنف. هذه الآثار الإضافية قد تنتج عن عوامل مثل زيادة العنف الأسري والمجتمعي بسبب التوترات المتزايدة، وأعباء الرعاية الإضافية غير مدفوعة الأجر، والتهميش من الاقتصاد المدفوع الأجر¹⁷. على سبيل المثال، لدى حدوث الانفجار في ميناء بيروت، أفادت التقارير الأولية عن مقتل 191 شخصاً جراء الانفجار، تم تحديد 120 قتيلاً منهم بأنهم رجال، و53 منهم نساء، ولم يتم تحديد باقي القتلى¹⁸. وقد يعزى ذلك إلى سيطرة الرجال على قطاعات وصناعات معينة، وبالتالي إلى ارتفاع أعداد الرجال المتواجدين في الميناء¹⁹. وفي ما يتعلق بجائحة كوفيد-19، يتعرض الرجال أيضاً إلى معدلات إصابة أعلى مقارنة بالنساء في لبنان، حيث تبلغ نسبة إصابات الرجال 69 في المائة من إجمالي الحالات، وإلى معدلات وفيات أعلى كذلك تبلغ 57

يخوض لبنان غمار أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية في ذات الوقت، تفاقمت بسبب الاضطراب المالي الكلي العالمي واستمرار تفشي جائحة كوفيد-19. لم تندلع الأزمة بسبب انفجار ميناء بيروت في الرابع من آب/أغسطس 2020، وهو الانفجار الذي خلف أكثر من مائتي قتيل وآلاف الجرحى وشرد العديدين، بل كان الاقتصاد اللبناني يعاني قبل تلك الحادثة من أزمة اقتصادية ومالية متعددة الأوجه. نجمت الأزمة في البداية عن تدهور في تدفقات رأس المال، ومن ثم تفاقمت بسبب الصدمات العالمية والمحلية في العرض والطلب التي تسببت بها الجائحة (World Bank et al. 2020). علاوة على ذلك، أدت القيود والإغلاقات ذات العلاقة بالجائحة إلى زيادة المخاطر الصحية وكشفت عن أوجه ضعف هيكلية طويلة الأجل، بما في ذلك ضعف البنية التحتية، ونقص إمدادات المياه، واختلال قطاع الكهرباء، وتدهور المؤشرات الاجتماعية. وتعمدت هذه التحديات بشكل إضافي نظراً إلى أن هذه الأزمات المتعددة وقعت في ظل تدفق اللاجئين الفارين من النزاع في الجمهورية العربية السورية وما لذلك من تبعات، فضلاً عن تنامي الاضطرابات الاجتماعية من جانب المواطنين الذين يطالبون بتعزيز المساءلة وزيادة الشفافية على الصعيد الحكومي¹².

وقد تطورت هذه الأزمات في سياق من التفاوتات الهيكلية العميقة بين الجنسين. لا زال عدم المساواة بين الجنسين متفشياً في جميع جوانب الحياة في لبنان (الجدول 1 يبين مجموعة مختارة من مؤشرات عدم المساواة بين الجنسين). ويحتل لبنان المرتبة 14 على المستوى الإقليمي، والمرتبة 145 من أصل 153 بلداً في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين في عام 2020، حيث سجل درجة 0.599¹³. وتنخفض درجات لبنان بشكل خاص في تصنيف المشاركة والفرص الاقتصادية، حيث يسجل 139 نقطة، وفي التمكين السياسي مع تسجيله 149 نقطة (WEF 2020)¹⁵. وتمارس امرأة واحدة فقط من بين كل أربع نساء نشاطاً في سوق العمل. وفي

12 يستضيف لبنان أحد أكبر مجموعات السكان اللاجئين للفرد الواحد في العالم، وينقسم اللاجئون في لبنان ما بين 52 في المائة من الإناث و48 في المائة من الذكور، و62 في المائة من اللاجئين متزوجين. وتضم 89 في المائة من الأسر طفاً واحداً أو أكثر. وتتسم مستويات التعليم بين اللاجئين السوريين في لبنان بانخفاضها بشكل كبير، حيث لا تتجاوز نسبة اللاجئين الذين تتراوح نسبة تعليمهم بين سنة وست سنوات 62 في المائة من مجموع اللاجئين، أما 31 في المائة فلم يسبق أن التحقوا بأي برامج تعليمية على الإطلاق (World Bank 2020b).

13 المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين هو مقياس مركب يقيم الفجوات بين الجنسين في المجالات الأربعة التالية: المشاركة في الاقتصاد والفرص الاقتصادية، والتواصل العلمي، والصحة والبقاء على قيد الحياة، والتمكين السياسي. ولكل مجال من هذه المجالات ترتيب خاص به، ويتم احتساب متوسط ترتيب البلد من خلال جمع المجالات الأربعة. وينقسم كل مجال إلى مؤشرات أخرى يجري قياسها وتوفر أساساً لمتوسط ترتيب كل مجال. المنتدى الاقتصادي العالمي (2020)، التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2020، ص 8، متاح بالإنكليزية على: http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.pdf

14 تصعب المقارنة مع تصنيفات عام 2017 حين تم تقييم 144 دولة فقط، في حين تم تقييم 153 دولة في عام 2020.

15 تشمل عوامل قياس التمكين الاقتصادي معدل المشاركة في القوى العاملة (كنسبة مئوية)، والمساواة في الأجور عن العمل المماثل، والدخل المقدر، وكبار الموظفين في مناصب الإدارة والقرار، والعاملات في المجالات المهنية والتقنية. وتشمل عوامل قياس التمكين السياسي حضور المرأة في البرلمان، وفي الوزارات، والسنوات التي ترأست فيها امرأة الدولة (على مدى الخمسين عاماً الأخيرة)، وحصتها من سنوات تولي السلطة.

16 في حين يشهد العديد من الباحثين على وجود الطائفية بشكل ما في لبنان منذ قرون مضت، وبشكل من الأشكال كذلك خلال فترة الحكم العثماني، تم ترسيخ الترتيبات الحالية لتقاسم السلطة من خلال اتفاق ما بعد الحرب الأهلية. تبين (Calfat 2018) أن «[...] النظام الطائفي اللبناني يتسم بالتوزيع النسبي للسلطة السياسية بين مختلف الطوائف الدينية وفقاً لوزنها الديمغرافي وتوزيعها الجغرافي».

17 الاطلاع على سبيل المثال على: UN Women 2015, UN Security Council 2017, Crespo Sancho 2017, World Bank Global Findex database, World Bank 2012.

18 قد لا تشمل هذه الأرقام جميع الإصابات في المناطق المجاورة (UN Women, 2020a).

19 تظهر بيانات منظمة العمل الدولية (ILO 2019) أن عمل (بالآلاف/سنوات) الرجال في التعدين والمحاجر يبلغ 11.5 مقارنة بنسبة 0.6 لدى النساء، وفي قطاع التخزين والاتصالات تبلغ النسبة 207.3 مقابل 12.8، على التوالي.

الجدول 1. مجموعة مختارة من مؤشرات عدم المساواة بين الجنسين في لبنان

المؤشر	النقاط	متوسط الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	المتوسط العالمي	الترتيب
دليل الفوارق بين الجنسين (UNDP 2019)	0,411	0,372	0,436	92/175
دليل التنمية حسب الجنس (UNDP 2019)	0,892	0,875	0,943	131/167
الفوارق بين الجنسين في العالم (WEF 2020)	0,599	0,604	0,686	145/153
المشاركة الاقتصادية والفرص الاقتصادية (WEF 2020)	0,442	0,413	0,582	139/153
التحصيل التعليمي (WEF 2020)	0,964	0,949	0,954	111/153
الصحة والبقاء على قيد الحياة (WEF 2020)	0,967	0,968	0,958	124/153
التمكين السياسي (WEF 2020)	0,024	0,091	0,239	149/152
مؤشر المؤسسات الاجتماعية والجنسانية (OECD 2014)	0,290	0,322	0,191	84/109
مؤشر المرأة والأعمال التجارية والقانون (World Bank 2020)	52,5	47,5	75,2	167/190

ملاحظة: يشير التظليل الأحمر إلى أداء أسوأ من المتوسط العالمي ومتوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويشير التظليل البرتقالي إلى أداء يقع بين المتوسطين، ويشير التظليل الأخضر إلى أداء أفضل من المتوسطين.

النساء كعنصر تغيير فاعل في ما بات يُعرف باسم «الثورة الاجتماعية» في لبنان، حيث تتولى أدواراً قيادية في الحركة التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر 2019 (Wilson et al. 2019). ووفقاً لتقرير للباروميتر العربي لعام 2019، عبّر 90 في المائة من اللبنانيين عن اعتقادهم أن الفساد منتشر على نطاق واسع، مع اعتقاد أقل من الثلث أنه ثمة ما يتم القيام به للتصدي لذلك (الباروميتر العربي 2019). وفي المقابل، انخفضت الثقة في الحكومة من 39 في المائة في عام 2007 إلى ما يقرب من 20 في المائة في عام 2018، مما كشف عن تزايد انعدام الثقة والإحباط بين عامة الناس. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، وفي خضم أزمة اقتصادية ما برحت تتفاقم، اندلعت احتجاجات واسعة النطاق، لفتت الانتباه إلى ضرورة مكافحة الفساد وتعزيز العدالة والنهوض بالمساءلة الاجتماعية في المؤسسات الحكومية. وبرزت مشاركة النساء بأعداد كبيرة، ليس فقط للاحتجاج على الإخفاقات المنهجية في النظامين السياسي والاقتصادي في لبنان، ولكن أيضاً للمطالبة بالمساواة بين الجنسين والمساواة الاجتماعية (Nassar 2019).

في المائة من إجمالي الحالات. وعلى الرغم من عدم إجراء دراسة كاملة للأسباب الكامنة وراء تباين نسب الإصابات هذه، من المحتمل ارتباط هذه الأرقام بالاختلافات بين الجنسين في الاستجابات المناعية وفي الوصول إلى الأماكن العامة أو عوامل الخطر السلوكية (Galasso et al. 2020, World Bank 2020a). بالمقارنة، واجهت النساء مخاطر متزايدة من العنف القائم على النوع الاجتماعي نتيجة لتدابير الإغلاق المرتبطة بالجائحة وزيادة العمل غير المدفوع الأجر (UN Women NCLW, UNFPA, WHO 2020a, UN Women 2019). وتشير البيانات إلى مغادرة النساء لسوق العمل بمعدلات أعلى وبشكل غير متناسب مقارنة بالرجال (Enterprise Survey 2019).

على الرغم من التحديات العديدة التي تواجهها المرأة في لبنان، تم إحراز تقدم ملحوظ في إمكانية الحصول على الموارد البشرية وفرص المشاركة المدنية. فالنساء في لبنان أفضل تعليماً من الرجال،²⁰ وقبل اندلاع الأزمات، مارس المزيد من النساء نشاطاً اقتصادياً، وكانت نسبة الإناث تماثل نسبة الذكور بشكل أكبر من المتوسط الإقليمي.²¹ كما برزت

20 البيانات الواردة في هذا القسم مأخوذة من بنك بيانات البنك الدولي.

21 وفقاً لمؤشرات التنمية العالمية، بلغت نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة في لبنان 32 في المائة في عام 2019 مقارنة بالمتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ 30 في المائة في العام نفسه (تم الاطلاع على المعلومات في 14 نيسان/أبريل 2021).

وضع إطار للتقييم

الهدف

الإطار التحليلي

يدرس التقييم وضع المرأة في لبنان من خلال تحليل التجارب التي خاضتها والقيود التي واجهتها على صعيد ثلاثة مجالات تركيز رئيسية، وهي المجال الاقتصادي، ورأس المال البشري، والقدرة على الاختيار، وقُدِّمت هذه على ضوء خلفية البيئة القانونية والتنظيمية في لبنان. ويسترشد هذا التقييم بالإطار التحليلي الذي اقترحه تقرير البنك الدولي للتنمية العالمية لعام 2012 بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية، بعد تكييفه لكي يتلاءم مع السياق اللبناني (الشكل 1). ويرتكز التقييم على إطار تحليلي يركز على الروابط بين ثلاثة أبعاد رئيسية للمساواة بين الجنسين، وهي الفرص الاقتصادية، بما في ذلك سُبل كسب العيش، وتراكم رأس المال البشري، والقدرة على الاختيار.

وتتبع معوقات المساواة بين الجنسين من تداخل ما بين المؤسسات الرسمية، التي تضطلع بجميع جوانب عمل الدولة، من ناحية، والأسواق من ناحية أخرى، على صعيد العمل والائتمان والسلع والخدمات، والتي ترجع جذورها إلى النُّظم الأبوية التي تتسم بالقوانين التمييزية والأعراف المتشددة والشبكات الاجتماعية غير المنصفة، التي يمكن الإشارة إليها جميعاً على أنها مؤسسات غير رسمية. ويؤثر التفاعل المعقد بين هذه المؤسسات، في سياق الأزمات المختلفة، على عملية صنع القرار والاستثمارات على صعيد الأسرة، ما ينعكس بدوره نتائج مختلفة للنساء والرجال.

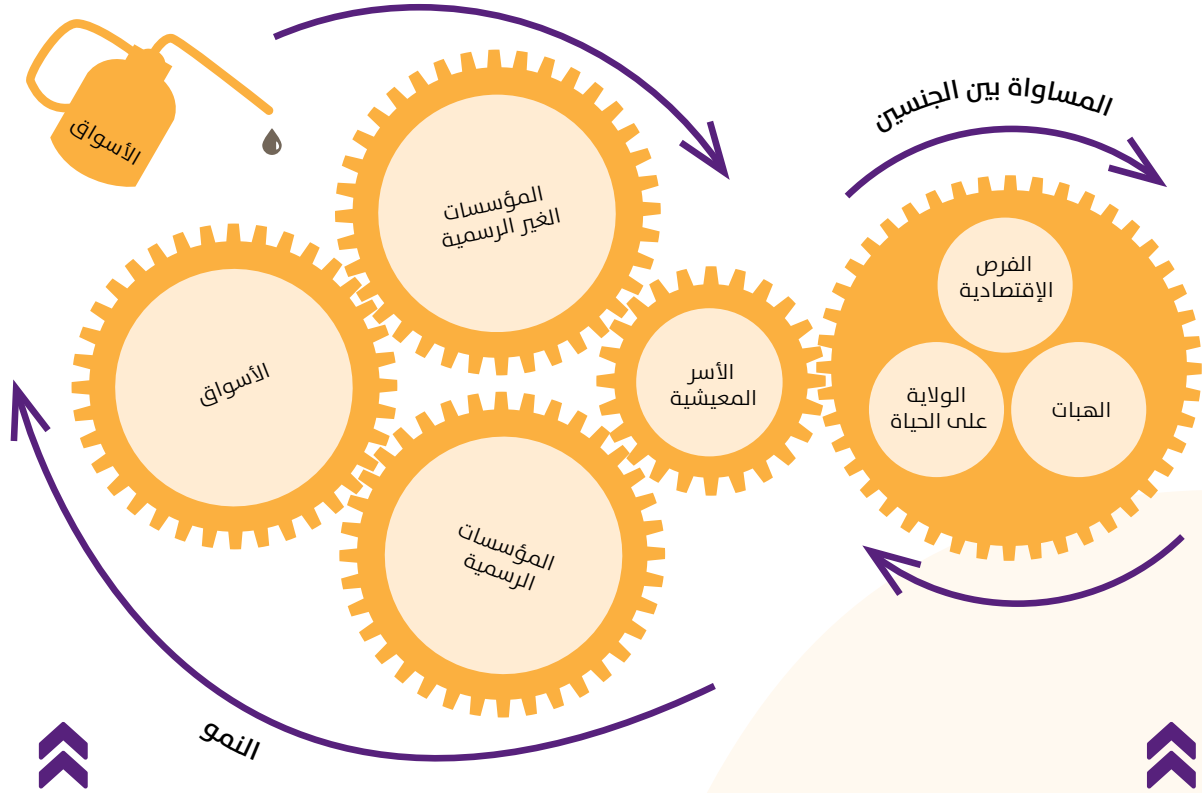
يهدف هذا التقييم للنوع الاجتماعي إلى توفير معلومات مرجعية حديثة وشاملة حول وضع المرأة في لبنان في ضوء المنظور الأوسع نطاقاً للنتائج العامة للتنمية، آخذين في الاعتبار الأزمات المتعددة التي يواجهها لبنان. ويأتي هذا التقييم نتيجة للتعاون بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي، بدعم من الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، جامعاً بين ولايات مؤسسية تكمل بعضها البعض تحقيقاً لأهداف مشتركة. ويستعرض التقرير معلومات عن الأطر القانونية والمؤسسية للمساواة بين الجنسين، ويتضمن بيانات مفصلة حسب الجنس تتعلق بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في القطاعات الرئيسية المتمثلة بالتعليم والصحة والعمل وفي المجالات المتعلقة بالعنف والدخل والفق.

المنهجية

تم إعداد هذا التقييم من خلال إجراء مراجعة مكتبية وتحليل جديد استند إلى مجموعة متنوعة من قواعد البيانات²². ودرس الفريق مجموعة متنوعة من المؤلفات المتوفرة، بما في ذلك تقرير «المشاركة الاقتصادية للمرأة في العراق والأردن ولبنان» (World Bank 2020e) و«النساء على حافة الانهيار الاقتصادي: تقييم التأثيرات المتباينة للأزمة الاقتصادية على النساء في لبنان» (UN Women 2020). ويعتمد التقييم بشكل كبير على مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر في لبنان لعامي 2018-2019، ومسح ميزانية الأسر المعيشية لعام 2011، والمسح العالمي للقيم (الموجة 7 - 2018)، ومجموعة بيانات لبنان في إطار الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة بروموندو (2017)، ومسح الباروميتر العربي (2018-2019). ولتقديم وجهات نظر مقارنة إقليمية وعالمية، استعان التقييم ببيانات من مصادر دولية مثل مؤشرات التنمية العالمية، وقاعدة بيانات الشمول المالي في العالم، ووكالات الأمم المتحدة المختلفة. ويتطرق التقرير أيضاً إلى بعض التحديات التي تواجه النساء والفتيات اللاجئات بشكل خاص ضمن أقسام فرعية معينة (التعليم والصحة والعمل)، كما يناقش التقرير آثار جائحة كوفيد-19 لدى توافر البيانات اللازمة ذات الصلة بالموضوع.

22 يستند التقرير كذلك إلى وثيقتين غير منشورتين، إحداهما من إعداد البنك الدولي في عام 2016 والثانية أعدها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2020.

الشكل 1. الإطار المفاهيمي المقتبس من تقرير التنمية في العالم لعام 2012: فهم وضع المرأة في لبنان



المؤسسات الرسمية

الصدمات السياسية | عدم الاستقرار الاقتصادي | الاضطرابات المالية | الاضطرابات الاجتماعية

المصدر: مقتبس من تقرير التنمية في العالم لعام 2012.

الأطر القانونية والمؤسسية



يحكم لبنان نظام طائفي يتسم بتقاسم السلطة السياسية والدينية. في أعقاب الحرب الأهلية اللبنانية، تم التوصل إلى اتفاق الطائف عام 1989، وهو ما يشار إليه أيضاً باسم اتفاق المصالحة الوطنية، وعمل هذا الاتفاق على ترسيخ نظام تقاسم السلطة. ينفرد دستور لبنان ونظام الحكم فيه عن غيره من الدساتير والأنظمة بالدور الذي تؤديه الطوائف الدينية على صعيد المناصب العامة وإنفاذ القوانين على صعيد مختلف القرارات التي تتخذها الدولة. وتطبق الطوائف الدينية، من بين أمور أخرى، قوانينها الأسرية الخاصة بها، والتي تتباين بشكل كبير حسب المجتمعات المحلية، وهو ما يجعل من الصعب تنسيق القوانين والممارسات المتعلقة بقضايا مثل المساواة بين الجنسين (UNDP 2018).

قبل الأزمات الأخيرة، شهد لبنان إحراز المرأة تقدم على صعيد التعليم والنشاط الاقتصادي، لا سيما بين الفئات الأصغر سناً. وحقق لبنان التكافؤ بين الجنسين من حيث إمكانية الحصول على التعليم، دون وجود تباين كبير في درجات الاختبارات المنسقة (Human Capital Index 2020). وعلى غرار الاتجاهات الإقليمية، تتمتع النساء بمستويات تعليم أعلى، حيث تلتحق المزيد من النساء بالجامعات مقارنة بالرجال. وفي حين أن مشاركة المرأة في القوى العاملة منخفضة مقارنة بمستوى نمو البلد الاقتصادي، يزيد احتمال مشاركة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و44 سنة مرتين عن احتمال مشاركة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 45 و64 سنة، وهو ما يشير إلى حدوث تحول بين الأجيال مماثل لما لوحظ في الاقتصادات التي شهدت فيما بعد زيادة سريعة في المشاركة الاقتصادية للمرأة (World Bank 2020e).

الوضع القانوني للمرأة

(1981) واتفاقية حماية الأمومة (2000) (الاطلاع على المرفق 1 بشأن حالة تصديق لبنان على الاتفاقيات).

يشوب الغموض أحكام الدستور التي تركز التمييز على أساس النوع الاجتماعي. فوفقاً لدستور عام 1926 (مع جميع التعديلات التي حصلت عليه)، يطبق لبنان نظام حكم برلماني مبني على المبادئ الديمقراطية «القائمة على احترام الحريات العامة، وخاصة حرية الرأي والمعتقد، والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمييز أو تفضيل» (الدستور اللبناني لعام 1926 مع جميع تعديلاته، 2004). لكن ذلك لا يخلو من بعض الغموض. على سبيل المثال، تنص المادة 7 على أن «جميع اللبنانيين متساوون أمام القانون ويتمتعون بحقوق مدنية وسياسية متساوية»، على أن هذه المادة لا تتضمن أي أحكام تتعلق بالنوع الاجتماعي أو المساواة بين الجنسين، ولا تحظر أو يقدم أي تدابير تشريعية لمكافحة التمييز على أساس الجنس. وتتعدد مجالات القانون التي تؤثر على الحقوق الأساسية للمرأة ووضعها ومشاركتها في المجالين السياسي والاجتماعي الاقتصادي، ومن أبرزها:

- **قانون الجنسية:** لا يحق للمرأة بعد نقل جنسيتها اللبنانية إلى أطفالها أو زوجها (المرسوم رقم 15 بشأن الجنسية اللبنانية 19 كانون الأول/يناير 1925).
- **السجل المدني:** يتم تسجيل الزوجات والأطفال في سجلات تعداد أسرهم. وفي حالة الطلاق، تعتمد المرأة على سجل والدها.

لبنان عضو فاعل في المجتمع الدولي، ويعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين، مع وجود بعض الاستثناءات على هذا الصعيد. وانضم لبنان في عام 1997 إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)²³ التي كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتمدتها في الأصل في عام 1979. اعتمد لبنان الاتفاقية مع تحفظات على المادة 9(2) حول المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل في ما يتعلق بجنسية أطفالهما، والمادة 16(1) (ج) (د) (و) حول المساواة في الحقوق في الزواج والعلاقات الأسرية بما في ذلك الميراث، والمادة 29 حول تسوية النزاعات: تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في التحكيم، حيث في حال لم تتم تسوية النزاع، يمكن إحالته إلى محكمة العدل الدولية.

لم يصدق لبنان بعد على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وتشمل الصكوك الدولية الأخرى للنهوض بحقوق المرأة اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة (1955)، واتفاقية اليونسكو بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم (1964)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، واتفاقية العمل الليلي للنساء (1977)، واتفاقية سياسة العمالة (1977)، وإعلان بيجين (2016). هذا بالإضافة إلى خطة الأمم المتحدة للتنمية لعام 2030 في لبنان، والتي تشمل المساواة بين الجنسين كهدف خامس للتنمية المستدامة. ولا تزال التصديقات معقدة على الاتفاقية المتعلقة بالعمال ذوي المسؤوليات الأسرية

²³ وفقاً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تعرّف اتفاقية سيداو مفهوم التمييز ضد المرأة بأنه «أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إبطاء الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إبطاء تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن وضعها الاجتماعي وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل.» ويعني التصديق على الاتفاقية اعتماد البلدان المصدقة سلسلة من التدابير لإنهاء التمييز ضد المرأة.

ولهذا التسلسل الهرمي تبعات كبيرة على مكانة المرأة وحقوقها على صعيد الأسرة، إذ يترتب على ذلك وجود تفاوتات بين معظم النساء والرجال في الحقوق في ما يخص الزواج والطلاق والوصاية وحضانة الأطفال والميراث. فعلى سبيل المثال، لا يوجد شرط قانوني موحد لسن الزواج في لبنان، بل تحدد القوانين الدينية لكل طائفة الحد الأدنى لسن الزواج، ويمكن إجبار الفتيات على الزواج في ظل افتقادهن إلى الحماية القانونية (Iqbal 2015)²⁶. وعلاوة على ذلك، وفي غياب دولة مدنية تدرج قوانين الأحوال الشخصية ضمن سلطاتها، فإن مكانة النساء بموجب القانون ليست أدنى من مكانة الرجال فحسب، بل تتباين المعاملة الخاصة بهن عبر مختلف الطوائف (Dabbous 2017).

قوانين العمل والضمان الاجتماعي: يحظر قانون العمل على المرأة العمل في مهنة معينة، مثل التعدين أو المصانع أو في قطاعات الزراعة والطاقة والنقل (World Bank 2020d)²⁷. وينص قانون الضمان الاجتماعي على استحقاقات الرعاية الاجتماعية بطريقة لا تنطبق على الرجل والمرأة على قدم المساواة، فالرجال يحصلون على استحقاقات مالية تلقائية لأطفالهم، في حين لا يحق للمرأة الحصول على هذه الاستحقاقات إلا إذا كان زوجها متوفياً أو معاقاً (ESCWA 2009). وتمثل المادة 14 مجاًلاً آخر للمعاملة غير المتكافئة، حيث تضمن المادة تغطية المرأة غير العاملة المتزوجة من رجل مساهم بالضمان، ولكنها لا تسمح للزوجة المساهمة أن تشمل زوجها في التأمين إلا إذا كان عمره أكثر من 60 عاماً أو لديه إعاقة (Kukrety 2016). ويُسثنى العمال الزراعيون من قانون العمل، وبالإضافة إلى ذلك، تُستبعد عاملات المنازل الأجنبية من قانون العمل ويخضعن لنظام الكفالة الذي يحد من حصولهن على الحماية الاجتماعية ويزيد من خطر استغلالهن²⁸.

وكانت وزارة العمل قد اقترحت عقد عمل موحد جديد لعاملات المنازل يحمي حقوقهن العمالية. وللأسف، ألغت المحاكم هذا المشروع (Human Right Watch 2020). وتم سن تدابير لحماية العمال في لبنان²⁹، لكن لا تزال النساء يجدن أنفسهن عرضة لفقدان مركزهن

• **القانون الجنائي:** في حين ألغيت المادة 522 من قانون العقوبات في عام 2017 (وكانت هذه المادة تحول ملاحقة الرجل قضائياً بتهمة الاغتصاب إذا تزوج من الضحية)، فإن القانون الجنائي لا يوفر الحماية القانونية للنساء في حالة الاغتصاب الزوجي²⁴ والزنا، ولا يسمح بالإجهاض، بما في ذلك للناجيات من الاغتصاب. وعلاوة على ذلك، يحظر قانون العقوبات الاتجار بالبشر ولكنه لا يحدد تدابير الوقاية أو الحماية.

وقد شهدت البلاد محاولات لإصلاح النصوص المعتمدة في هذه الحالات، فصدر تشريع في عام 2014 لحماية النساء وأفراد الأسرة من جميع أشكال العنف الأسري، الجنسي والجسدي والعاطفي والاقتصادي، يحدد عقوبات واضحة لما يلحق بأضرار بغض النظر عن النوع الاجتماعي. ويشمل ذلك فرض إجراءات قضائية، وأوامر حماية لإبعاد الجاني عن المنزل، وحظر الاتصال مع المجني عليهم. ولكن القانون لا يزال يخفق في حماية الناجيات والناجيين من العنف الأسري، ولا يحظر صراحة الاغتصاب الزوجي، حيث يعفي الجاني في حال كان متزوجاً من الضحية (Iqbal 2015). وفي عام 2020، أقر البرلمان اللبناني تعديلات على قانون عام 2014، ووسع نطاقه ليشمل العنف المرتبط بالزواج، من غير أن يتم ارتكابه بالضرورة أثناء الزواج. ويمكن للنساء اللاتي يتركن أزواجهن بسبب العنف الأسري أن يحتفظن بحضانة أطفالهن حتى سن الثالثة عشرة على الأقل، وهو ما يمثل خطوة إلى الأمام.

• **قوانين الأحوال الشخصية (مثل الزواج، والطلاق، وحضانة الأم، والميراث، وحقوق الملكية):** لا يوجد في لبنان قانون موحد للأحوال الشخصية، وأضيف النظام الطائفي السياسي والاجتماعي في البلاد طابعاً مؤسسياً على قانون الأحوال الشخصية استناداً إلى الدستور، إذ تمنح المادتان 9 و10 بموجب الدستور الطوائف الدينية سلطة تنظيم التشريعات المتعلقة بـ مجال الحياة الأسرية الخاص (UNDP 2018)²⁵. وتحد الممارسات النابعة من التقاليد والأعراف الاجتماعية من قدرة الشخص على الاختيار، وبشكل خاص في ظل الافتقار إلى قوانين مدنية أو جنائية يمكن أن تتجاوز هذه التقاليد.

24 لا يشمل تعريف الاغتصاب الوارد في المادتين 503 و504 من قانون العقوبات ممارسة الجنس بالإكراه في إطار العلاقة الزوجية.
25 يستند قانون الأحوال الشخصية إلى 15 قانوناً مختلفاً للأحوال الشخصية يتعلق بمختلف الطوائف الدينية في لبنان، مملياً التشريعات المتعلقة بأكثر المسائل الحساسة المتعلقة بقضايا المرأة في المجال الخاص.
26 يتوقف سن الزواج المقبول اجتماعياً على الانتماء الديني. وتعدد اتفاقية سيداو لعام 2006 جميع الشروط العمرية المقبولة للفئات الدينية الثماني عشرة المعترف بها (UNICEF 2011).
27 عُرض على البرلمان مشروع قانون يعدل القيود المفروضة على قطاعات العمل، بحيث تشمل القيود المفروضة النساء الحوامل فحسب، ولكن لم يُعتمد أي تعديل.
28 يحدد نظام الكفالة العلاقة بين أصحاب العمل والعمال المهاجرين. «بموجب نظام الكفالة، يرتبط وضع الهجرة والإقامة القانوني للعامل الأجنبي بكفيل فردي أو رب عمل طوال مدة عقده، بحيث يعجز العامل المهاجر عادةً عن دخول البلد، أو الاستقالة من عمله، أو تغييره، أو مغادرة البلد من دون الحصول على إذن صريح من صاحب العمل أولاً» (ILO 2017).
29 تحظر المادة 52 من قانون العمل فصل العاملات الحوامل.

الشكل 2. الجدول الزمني للإصلاحات القانونية التي تهدف إلى تعزيز وضع المرأة في لبنان



واحدة بعد خمس ساعات من العمل للنساء مقارنة باستراحة بعد ست ساعات من العمل للرجال.

في العمل لدى انتهاء إجازة الأمومة، وقد لا يسمح لهن بالحصول على فترة رضاغة (WABA 2015, Iqbal 2019).³⁰ ويفرض قانون العمل استراحة لمدة ساعة

الإطار المؤسسي للمساواة بين الجنسين

الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية إعداد هذه الخطة بدعم من الإسكوا، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (NCLW 2018). وتهدف خطة العمل إلى (1) دعم مشاركة المرأة في الحوار السياسي وجهود بناء السلام، (2) وزيادة تمثيل المرأة في قوات الأمن، (3) وتعزيز مشاركة المرأة في هياكل الحكم المحلي والوطني، (4) ودعم مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي. وتحقيق هذه الأهداف من خلال إصلاح السياسات العامة وتهيئة بيئة مواتية وعمل لائق وحماية للمرأة في القطاعين النظامي وغير النظامي (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص للبنان). علاوة على ذلك، عملت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بنشاط على تنقيح القوانين والضغط من أجل اعتمادها، بما في ذلك قانون مكافحة العنف الأسري الذي اعتمد في عام 2014 وعُدّل في عام 2020، والقانون الذي يجرم التحرش الجنسي الذي اعتمد في عام 2020.

وعملت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية على تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مختلف القطاعات والوكالات الحكومية من خلال إنشاء شبكة من مراكز التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي. وطلبت الهيئة من جميع الوزارات والمؤسسات العامة تعيين جهة تنسيق معنية بالمسائل الجنسانية تكون بمثابة حلقة الوصل حول تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتوفير منظور جنساني بشأن الاستراتيجيات القطاعية، وذلك في سبيل تحقيق هدفها المتمثل في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملية صنع السياسات. غير أنه لم يتم إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الوظيفة، وفي غياب التزام وطني حقيقي بالمساواة بين الجنسين، لم يكن لجهات التنسيق المعنية بالمسائل الجنسانية سوى فعالية محدودة، حيث أنها تواصل العمل دون إطار واضح داخل مؤسساتها (Avis 2017, USAID 2012).

أنشئت منذ عهد قريب نسبياً آليات وطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين في لبنان، وهي في حالة تغّير مستمر. المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن معالجة قضايا المرأة والدعوة إلى المساواة بين الجنسين في لبنان هي الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية التي أنشئت في عام 1997. وأنشئ منصب وزير الدولة لشؤون المرأة في عام 2016 بشكل جزئي للتركيز على عملية الإصلاحات التشريعية والمشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات البرلمانية. وقد ألغي هذا المنصب في عام 2019 مع إطلاق وزارة الدولة لتمكين الاقتصاد للمرأة والشباب، والتي أنشئت كجزء من مجلس الوزراء الذي تم تشكيله في كانون الأول/ديسمبر 2016. وألغيت هذه في عام 2020 مع تخفيض عدد الوزارات.

وأصبحت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، التي أنشئت بأمر تنفيذي وتحت رعاية السيدة الأولى، الآلية الوطنية الرسمية للنهوض بوضع المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين في لبنان. وذلك في أعقاب إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام 1997. تأسست الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وفقاً للقانون 720/1998 برئاسة مجلس الوزراء كوكالة مستقلة لتقديم المشورة للحكومة بشأن قضايا المرأة والمساعدة في التنسيق بين الوزارات والمؤسسات العامة والمجتمع المدني (NCLW 2018). وجاء تأسيس الهيئة لتمثل أول أداة رسمية لتعزيز تمكين المرأة من خلال إدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات الحكومية، ووضع أطر للمعلومات والإبلاغ، وتعزيز التعاون بين المؤسسات العامة والمنظمات العاملة في مجال حقوق المرأة وقضايا النوع الاجتماعي. كما كُلفت الهيئة بإعداد إحصاءات جنسانية تسترشد بها الجهات اللبنانية لدى مشاركتها في المحافل الدولية، ولرصد اتفاقات سيداو.

ومن الإنجازات الهامة التي تحققت مؤخراً اعتماد «خطة العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن (2019-2022)». وتولت الهيئة

30 لا يتضمن قانون العمل أي أحكام بشأن فترات الرضاغة أو التسهيلات للأمهات المرضعات. غير أن بعض أرباب العمل يمنحون فترات وأماكن خاصة للأمهات المرضعات.

دور المجتمع المدني

على الرغم مما سبق ذكره، من الواضح أن قطاع المجتمع المدني يؤدي دوراً هاماً في تشجيع انخراط المرأة في القيادة السياسية. وكانت الانتخابات البرلمانية لعام 2018 قد شهدت تسجيل 113 امرأة لاسمها كمرشحة، مقابل 12 امرأة فقط كن قد سجلن أسماءهم قبيل انتخابات عام 2009. ومن بين النساء اللاتي سجلن أسماءهن في عام 2018، وصلت 86 منهن إلى قائمة المرشحين، ووصلت ستة من المرشحات إلى قبة البرلمان من أصل ما مجموعه 128 مقعداً (Atallah and Zoughaib 2018, El Kaakour 2020). وأظهرت دراسة للمرشحات البرلمانيات لعام 2018 أن غالبيةهن أصغر سناً ويؤمن الرجال تعليمياً. والعديد منهن ينتمين إلى قطاع المجتمع المدني، إذ ذكرت التقارير أن تجاربهن في تحويل تطلعاتهن إلى إصلاحات قانونية على أرض الواقع شكلت حافزاً لهن للترشح (El Kaakour 2020). وتركزت 89 في المائة من أولويات المرشحات على حقوق المرأة، وهو ما يدل على أهمية وجود المرأة في مراكز قيادية لإدراج قضاياها في جدول الأعمال الرسمي (El Kaakour 2020).

يتميز لبنان بوجود مجتمع مدني ديناميكي ومؤسسات أكاديمية مرموقة. في عام 2012، بلغ عدد المنظمات المسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية 6000 منظمة³¹. وتركز نشاط معظم المنظمات على الصحة والتعليم، والبيئة، والمسائل المتعلقة بالشباب، والفنون (Chaaban and Seyfert, 2012). وعلى صعيد المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي، يتبين من مسح للجهات الفاعلة وجود أكثر من 800 منظمة مجتمع مدني محلية وجملة أو تعاونية من تنظيم المجتمع المدني تعمل في لبنان في مختلف مجالات التركيز على منظور المساواة بين الجنسين³². كما توجد أكثر من 100 مبادرة أكاديمية وبحثية توفر المعلومات والأدلة المتعلقة بالمساواة وحقوق المرأة. ومعظم التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة التي أقرها البرلمان (أو التي يتم النظر بها) نشأت بالأصل بشكل ما من خلال منظمات المجتمع المدني. ولكن في حين يعتبر قطاع المجتمع المدني في لبنان من بين أكثر القطاعات من نوعها حيوية في المنطقة، فإن العديد من منظمات المجتمع المدني ترتبط بجهات فاعلة سياسية أو أنها ذات انتماء حزبي.



31 من المرجح أن يكون هذا العدد قد ازداد على مر السنين.

32 أجريت الدراسة الاستقصائية في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2020. خريطة الجهات الفاعلة الجنسانية |مركز المعرفة للمجتمع المدني Civil Society Knowledge Centre (civil society-centre.org). تشمل مجالات التركيز الفنون والثقافة، وزواج الأطفال، والتعليم، والاستجابة للطوارئ، والفكر والتجارب النسوية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين، والعمل، والشؤون القانونية، والإعلام، والرعاية الطبية، والصحة العقلية، والمشاركة السياسية، والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، والصحة والحقوق الجنسية والجسدية، وحقوق المرأة.

سُبُل العيش والفرص الاقتصادية المتوفرة للمرأة



أثر النوع الاجتماعي على وضع الأسرة المعيشية ورفاهها

فوفقاً لمسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية 2018-2019، تشكل الأسر اللبنانية التي ترأسها إناث 20 في المائة من إجمالي الأسر اللبنانية، ويرتفع احتمال أن ترأسها أرامل، وأن تتدنى مستويات تعليمها، ومن المرجح أن تحصل على دخل شهري أقل مقارنة بالأسر التي يرأسها رجال (LFHCLS 2018-2019)³⁴. ويتسم تحليل الفقر بالصعوبة نظراً إلى محدودية الوصول إلى أحدث بيانات الاستهلاك. غير أن تحليل النوع الاجتماعي من خلال التقييم الذاتي للفقر والثروة من جانب رب الأسرة المعيشية يكشف عن اختلافات هامة جديرة بالمزيد من البحث. فعلى سبيل المثال، يترتب على الزواج أثر سلبي وكبير في جميع المتغيرات المحددة. إذ يقلل الزواج من احتمال فقر الفرد في 18 في المائة من الأسر المعيشية التي ترأسها نساء مقارنة بنسبة 4 في المائة فقط من الأسر المعيشية التي يرأسها رجال (الجدول 2)³⁵. كما يبين أن إنجاب الأطفال والتحصيل التعليمي والعمل وحيازة الممتلكات لها تأثير أقوى على الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة مقارنة بالأسر التي يرأسها رجال.

وعلى النقيض من ذلك، يؤثر وضع الجنسية بشكل عكسي على فجوة النوع الاجتماعي، إذ أن نسبة أعلى من الأسر المعيشية غير اللبنانية التي يرأسها ذكور قيمت ذاتها على أنها فقيرة، بنسبة 32 في المائة، مقارنة بالأسر المعيشية غير اللبنانية التي ترأسها نساء، بنسبة 26 في المائة. يضاف إلى ذلك أن الإقامة خارج بيروت تزيد من احتمال الفقر المبلغ عنه ذاتياً بالنسبة للنساء والرجال، ولكن بنسبة أكبر بكثير بالنسبة للنساء. والمناطق ذات الأثر الأكبر هي بعلبك وعكار، حيث تبلغ نسبة الأسر المعيشية التي ترأسها نساء والتي تبلغ ذاتياً عن فقر حالها 28 و21 في المائة على التوالي، مقارنة بـ 10 و9 في المائة من الرجال في ذات المناطق. وقد توصلت الدراسات النوعية التي أجريت في عام 2015 أن الأسر المعيشية التي ترأسها نساء هي من أكثر الأسر عرضة للمخاطر في المجتمع، و«تعيش على دخل منخفض للغاية وتعتمد في كثير من الأحيان على سذاء الآخرين أو شبكات الدعم غير الرسمية من أجل البقاء» (Kukrety 2016). كما يلاحظ وجود انحراف بالنسبة للإناث في بعض العوامل

تحمل التحولات الديمغرافية اعتبارات جنسانية مهمة تسهم في فهم أفضل لوضع الأسرة المعيشية ورفاه المقيمين في لبنان. متوسط العمر المتوقع للمرأة أعلى من متوسط العمر المتوقع للرجل، ويغزو عدد الرجال بين كبار السن ممن يتعدى عمرهم 65 عاماً بخمس نقاط مئوية (مؤشر التنمية العالمية 2019). تشير نتائج مسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية 2018-2019 (LFHCLS 2018-2019) إلى انخفاض احتمال زواج النساء في لبنان مقارنة بالرجال (53 في المائة للنساء مقارنة بنسبة 57 في المائة للرجال)، مع ارتفاع هذا الفرق في حالة الترميل، إذ أن 11 في المائة من النساء أرامل مقارنة بنسبة 2 في المائة من الرجال (ILO, CAS, EU 2020). ويبرز هذا الفرق في صفوف كبار السن الذين يفوق عمرهم 65 عاماً، حيث حوالي نصف النساء أرامل أو مطلقات أو منفصلات مقارنة بما نسبته 12 في المائة فقط من الرجال (ILO, CAS, EU 2020). ويتجلى هذا الاختلاف بين الجنسين أيضاً في حجم الأسرة المعيشية وتكوينها، حيث يعيش عدد أكبر بكثير من النساء في سن 65 سنة وما فوق وحدهن مقارنة بالرجال في نفس الفئة العمرية (38 في المائة و12 في المائة على التوالي). ويرتفع هذا الرقم بنسبة الضعف عن أرقام الدراسات السابقة حول نسبة المسنين الذين يعيشون بمفردهم. ومن الممكن أن تعزى هذه الزيادة إلى الهجرة إلى الخارج، أو انخفاض معدلات الخصوبة، بما في ذلك متوسط حجم الأسرة المعيشية، أو زيادة العمر المتوقع (ILO, CAS, EU 2020 و Abdulrahim et al. 2014). بالإضافة إلى ذلك، يبين مسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية 2018-2019 أن 20 في المائة من المقيمين في لبنان غير لبنانيين، ويميل هذا الرقم بشكل بارز للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و29 عاماً، مقارنة بنسبة 7 في المائة فقط في 2004-2005 (ILO, CAS, EU 2020). ويمكن أن تعزى هذه النسبة الملحوظة من النساء الشابات بالعدد الكبير من العاملات المهاجرات (ILO, CAS, EU 2020).

وفي سياق ترأس الأسرة المعيشية، ثمة علاقة قوية بين النوع الاجتماعي والتقييم الذاتي للثروة والفقر في لبنان³³.

33 يتيح تحليل النوع الاجتماعي استناداً إلى من يرأس الأسرة المعيشية الفرص كما ترتبط به أوجه قصور. ومن حيث الفرص، من المفيد رصد التغيرات في ديناميات العائلة/الأسرة المعيشية، وتحديد أوجه الضعف المحتملة المرتبطة بارتفاع أعداد الأسر المعيشية التي ترأسها نساء نتيجة التعرض للآزمات. ويتسبب تحليل النوع الاجتماعي على هذا الأساس بتمويه تجارب المجيبات الإناث اللاتي يمثلن نسبة أكبر مقارنة بالأسر التي ترأسها نساء، وقد تختلف الخصائص التي تميزهن بشكل كبير، فضلاً عن غير ذلك من الاختلافات (Buvinc and van de Walle, 2019). ونظراً للافتقار إلى بيانات استهلاكية حديثة وأوجه قصور منهجية مسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية 2018-2019، لجأ مؤلفو هذا التقييم إلى تحديد من يرأس الأسرة المعيشية لتفسير كيفية تأثير النوع الاجتماعي على التبليغ الذاتي عن الفقر على صعيد الأسرة المعيشية، مع مراعاة الحاجة إلى إجراء مزيد من الأبحاث حول البيانات الفردية المتعلقة بالرعاية الاجتماعية في لبنان. ووفقاً لتقديرات مسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية التي أجراها المؤلفون، فإن 99 في المائة من النساء اللاتي ترأسن أسرة معيشية لا يقمن مع زوج، و86 في المائة من الرجال اللذين يرأسون أسرة معيشية يقمن مع زوجة.

34 يشير تقرير منظمة العمل الدولية والهيئة المركزية للإحصاء والاتحاد الأوروبي (ILO, CAS, and EU 2020) إلى أن إجمالي نسبة الأسر المعيشية التي ترأسها نساء يبلغ 18.5 في المائة (لبنانية وغير لبنانية)، بعد أن كانت هذه النسبة 14.2 في المائة في عام 2014.

35 للزواج أثر سلبي وكبير تحت جميع المواصفات والمتغيرات. ومن الجدير بالملاحظة أنه في حين أن 10 في المائة من ربّات الأسر المعيشية الإناث متزوجات، فإن 1 في المائة فقط منهم يقمن مع زوج في الأسرة المعيشية.

الجدول 2. الآثار الهامشية لتقدير احتمالي
(dy/dx: التغيّر في احتمال حالة الفقر المقيم ذاتياً)

للأسر المعيشية التي ترأسها أنثى									
نموذج 1		نموذج 2		نموذج 3		نموذج 4		نموذج 5	
***	-18%	***	-11%	***	-11%	***	-6%	***	-6%
***	26%	***	20%	***	16%	***	0%	***	1%
***	9%	***	12%	***	10%	***	13%	***	11%
***		***	10%	***	11%	***	4%	***	4%
***		***	-13%	***	-13%	***	-7%	***	-6%
***		***	-16%	***	-16%	***	-10%	***	-9%
***		***		***	28%	***	17%	***	17%
***		***		***	2%	***	0%	***	1%
***		***		***	18%	***	9%	***	8%
***		***		***		***	-6%	***	-8%
***		***		***		***	-13%	***	-13%
***		***		***		***	-7%	***	-7%
***		***		***		***	-7%	***	-5%
***		***		***		***	-12%	***	-15%
مؤشر المحافظة (بيروت كفئة أساسية)									
***		***		***		***		***	11%
***		***		***		***		***	14%
***		***		***		***		***	21%
**		***		***		***		***	5%
***		***		***		***		***	28%
***		***		***		***		***	9%
***		***		***		***		***	11%
عدد المشاهدات									
عدد المشاهدات في المتغير التابع									
مقياس Pseudo R2									
0,0233	0,0896	0,1028	0,2088	0,2261					

للأسر المعيشية التي يرأسها ذكور									
نموذج 1		نموذج 2		نموذج 3		نموذج 4		نموذج 5	
رب الأسرة متزوج									
4-%	***	6-%	***	5-%	***	1%	*	1%	
رب الأسرة غير لبناني									
32%	***	28%	***	23%	***	1%		2%	**
لدى الأسرة أطفال									
7%	***	9%	***	9%	***	7%	***	6%	***
المستوى التعليمي لرب الأسرة: أقل من ابتدائي									
7%	***	7%	***	7%	***	2%	***	3%	***
المستوى التعليمي لرب الأسرة: متوسط أو أعلى									
13-%	***	12-%	***	7-%	***	7-%	***	7-%	***
المستوى التعليمي لرب الأسرة: جامعة أو أعلى									
15-%	***	14-%	***	8-%	***	8-%	***	8-%	***
رب الأسرة عاطل عن العمل									
33%	***	8%	***	6%		6%		6%	
رب الأسرة خارج قوة العمل									
12%	***	8%	***	8%	***	8%	***	8%	***
رب الأسرة يعمل في وظيفة غير نظامية									
5-%	***	6-%	***	6-%	***	6-%	***	6-%	***
ملكية الأسرة المعيشية لمكان السكن									
14-%	***	14-%	***	14-%	***	14-%	***	14-%	***
لدى الأسرة سيارة									
6-%	***	6-%	***	6-%	***	6-%	***	6-%	***
عدد الغرف في المسكن									
7-%	***	7-%	***	7-%	***	7-%	***	7-%	***
لدى الأسرة إنترنت									
9-%	***	10-%	***	9-%	***	10-%	***	10-%	***
لدى الأسرة اشتراك في الكهرباء/مولد كهربائي									
مؤشر المحافظة (بيروت كفتة أساسية)									
جبل لبنان									
3%	***	6%	***	9%	***	1%		10%	***
شمال لبنان									
عكار									
البقاع									
بعلبك-الهرمل									
جنوب لبنان									
النبطية									
عدد المشاهدات									
31858		31858		31858		31856		31858	
عدد المشاهدات في المتغير التابع									
8686		2229		2229		2229		2229	
مقياس Pseudo R2									
0,0659		0,1292		0,1477		0,2307		0,2261	
ملاحظة: *** ذو أهمية على مستوى 1 في المائة، ** ذو أهمية على مستوى 5 في المائة، * ذو أهمية على مستوى 10 في المائة.									

ملاحظة: *** ذو أهمية على مستوى 1 في المائة، ** ذو أهمية على مستوى 5 في المائة، * ذو أهمية على مستوى 10 في المائة.

المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي باستخدام بيانات من مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر 2018-2019.

(Mezher 2020). كما تواجه النساء مسؤوليات متزايدة في مجال الرعاية، مع احتمال أن يؤدي الإغلاق العام وإغلاق المدارس إلى زيادة أوجه عدم المساواة الموجودة فعلاً في المنزل. وأفاد ما يقرب من ثلاثة أرباع النساء العرصة للمخاطر بأن واجباتهن المنزلية قد زادت، مقارنة بنسبة 64 في المائة من الرجال، وهذا في سياق لم يبلغ فيه سوى 50 في المائة من الرجال أصلاً عن مشاركتهم في العمل المنزلي، مقارنة بنسبة 90 في المائة من النساء (UN Women, NCLW, UNFPA, and WHO 2020a).

تُعَدُّ النساء اللاجئات في لبنان من بين أكثر الفئات عرضة للمخاطر، ويتأثرن تأثيراً غير متناسب بعدم توفر إمكانية الحصول على الخدمات كما يعانون من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي. وتشكل الأسر المعيشية التي ترأسها نساء ما نسبته 18 في المائة من مجموع السكان اللاجئين السوريين، مع تفاوت هذه النسبة حسب المناطق المختلفة. وفي البقاع التي تُعَدُّ واحدة من أفقر المحافظات في لبنان، وصلت نسبة الأسر المعيشية التي ترأسها نساء في عام 2019 إلى 29 في المائة، تلتها محافظتي بعلبك الهرمل وعكار بنسبة 25 في المائة، والنبطية بنسبة 9 في المائة، ثم بيروت وجبل لبنان بنسبة 12 في المائة (Inter-Agency Coordination Lebanon 2019). يضاف إلى ذلك أن الأسر المعيشية التي ترأسها نساء أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي، وفي عام 2019، كانت ما نسبته 35 في المائة من الأسر المعيشية التي ترأسها نساء أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي من الأسر التي يرأسها ذكور (فضلاً عن أن الأسر التي يرأسها ذكور كانت تتبع أيضاً نظاماً غذائياً أكثر تنوعاً). وظل عدم التوازن هذا قائماً على الرغم من أن عدداً أكبر من الأسر المعيشية التي ترأسها نساء تلقى مساعدات نقدية مقابل الغذاء مقارنة بالأسر المعيشية التي يرأسها ذكور، بنسبة 41 في المائة مقارنة بنسبة 27 في المائة على التوالي. وليس من المستغرب الاعتماد على المساعدة النقدية من أجل الغذاء نظراً لانخفاض دخل الأسر المعيشية التي ترأسها نساء حيث يبلغ متوسط دخلها 47 دولاراً مقابل الأسر المعيشية التي يرأسها ذكور والتي يبلغ دخلها 69 دولاراً. وتقضي الأسر المعيشية التي يرأسها ذكور سبع ساعات في العمل أكثر من النساء، وتحتاج لها نتيجة لذلك فرص أكبر لتوليد الدخل، كما أنه من الأرجح أيضاً أن تنفق المرأة الدخل على توفير الغذاء للأسرة. وقد اعتمدت في الواقع ما نسبته 37 في المائة من الأسر المعيشية التي ترأسها نساء على البطاقات الإلكترونية كمصدر دخل أساسي مقارنة بنسبة 21 في المائة من أسر الرجال (VASyR 2019). كما أفادت التقارير في عام 2019 أن أعضاء الأسرة العاملين يقل عددهم في الأسر المعيشية التي ترأسها نساء في صفوف اللاجئين (46 في المائة) مقارنة بالأسر المعيشية التي يرأسها ذكور (61 في المائة)³⁶.

المرتبطة بالفقر، مثل انعدام الأمن الغذائي. كما يلاحظ بالذات أن الأسر المعيشية التي ترأسها نساء لديها نسبة استهلاك غذائي أقل تبلغ 77 في المائة، مقارنة بالأسر التي يرأسها ذكور حيث تبلغ النسبة 91 في المائة، وهو ما يمكن تفسيره بانخفاض الدخل الشهري (Lebanon and UN 2019)³⁶.

وقد أدت الأزمة الاقتصادية، مقترنة بآثار جائحة كوفيد-19 وانفجار ميناء بيروت، إلى زيادة معدلات الفقر في لبنان. ويرتفع احتمال تعرض المرأة لآثار غير مباشرة ودائمة للفقر نظراً إلى أنها تعاني من الأصل من ظروف سيئة. وكان الفقر على ارتفاع في صفوف الأسر المعيشية في لبنان حتى قبل اندلاع الأزمة، مرتفعاً من نسبة 26 في المائة في عام 2012 إلى 46 في المائة في عام 2019. وارتفع معدل الفقر المدقع من 10 في المائة في عام 2012 إلى ما يقدر بنحو 16 في المائة في عام 2019 (Word Bank 2021b)³⁷. وبطول نهاية عام 2020، كان من المتوقع أن ترتفع هذه الأرقام إلى 45 في المائة و22 في المائة على التوالي (Word Bank 2021b).

وعلاوة على ذلك، تبين التحليلات الأخيرة أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيكون قد فقد ربع قيمته منذ عام 2017. وخلال الفترات التي تتخللها الأزمات الاقتصادية والصحية، من الأرجح أن المرأة أول من يفقد وظيفته، مضطراً إلى التوفيق بين المسؤوليات المنزلية ومسؤوليات رعاية الأطفال. وتشير البيانات الأولية المستقاة من مسح شمل 327 شركة مسجلة إلى فقدان الوظائف بنسبة تصل إلى 27 في المائة بين النساء منذ بداية الأزمة الاقتصادية في تشرين الأول/أكتوبر 2019، وهي نسبة أعلى بكثير من النسبة التي سُجِّلَت لدى الرجال والتي تبلغ 22 في المائة، (دراسة البنك الدولي الاستقصائية لمتابعة الدراسة الاستقصائية للشركات لعام 2019، 2020). وتشير دراسات أخرى إلى أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي قد رفع معدل البطالة بين الإناث بما يقدر من 14 إلى 26 في المائة في أيلول/سبتمبر 2020، أي ما يبلغ 51300 امرأة عاطلة عن العمل في حزيران/يونيو 2020 أكثر من الأرقام المسجلة في سنة 2018/2019 (Salti and Mezher 2020).

وكشفت البيانات الأولية عن الفئات السكانية المعرضة للمخاطر في لبنان خلال الأيام الأولى للأزمة الصحية عن أن عدد النساء اللاتي أبلغن عن فقدانهن لوظائفهن كان أعلى من عدد الرجال (48 في المائة من النساء مقارنة بنسبة 40 في المائة من الرجال)، وأفادت 7 في المائة من النساء أن دخلهن انخفض مقارنة بنسبة 3 في المائة من الرجال (UN Women, NCLW, UNFPA, and WHO 2020a). وتأتي هذه الإحصاءات في أعقاب الأزمة الاقتصادية، حيث يقدر عدد الوظائف التي فقدتها النساء بحوالي 106 آلاف وظيفة، ومن المرجح أن تخرج من القوى العاملة تماماً (Salti and

36 يقوم برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة باحتساب درجة استهلاك الأغذية وفقاً «لتواتر استهلاك مختلف المجموعات الغذائية التي تستهلكها الأسرة المعيشية خلال السبعة أيام التي تسبق إجراء المسح» (UN WFP 2015).

37 الدراسة الاستقصائية لميزانية الأسر المعيشية 2011/2012 وحسابات موظفي البنك الدولي باستخدام مدخلات الاقتصاد الكلي من 15 آذار/مارس 2020. ملاحظة: تم تضمين الأسر المعيشية اللبنانية فقط لهذه المحاكاة التي تستخدم الدراسة الاستقصائية لميزانية الأسر المعيشية 2011/2012. أي أن تقديرات الفقر يتم الحصول عليها من الاستهلاك الذي يتم التنبؤ به آنياً.

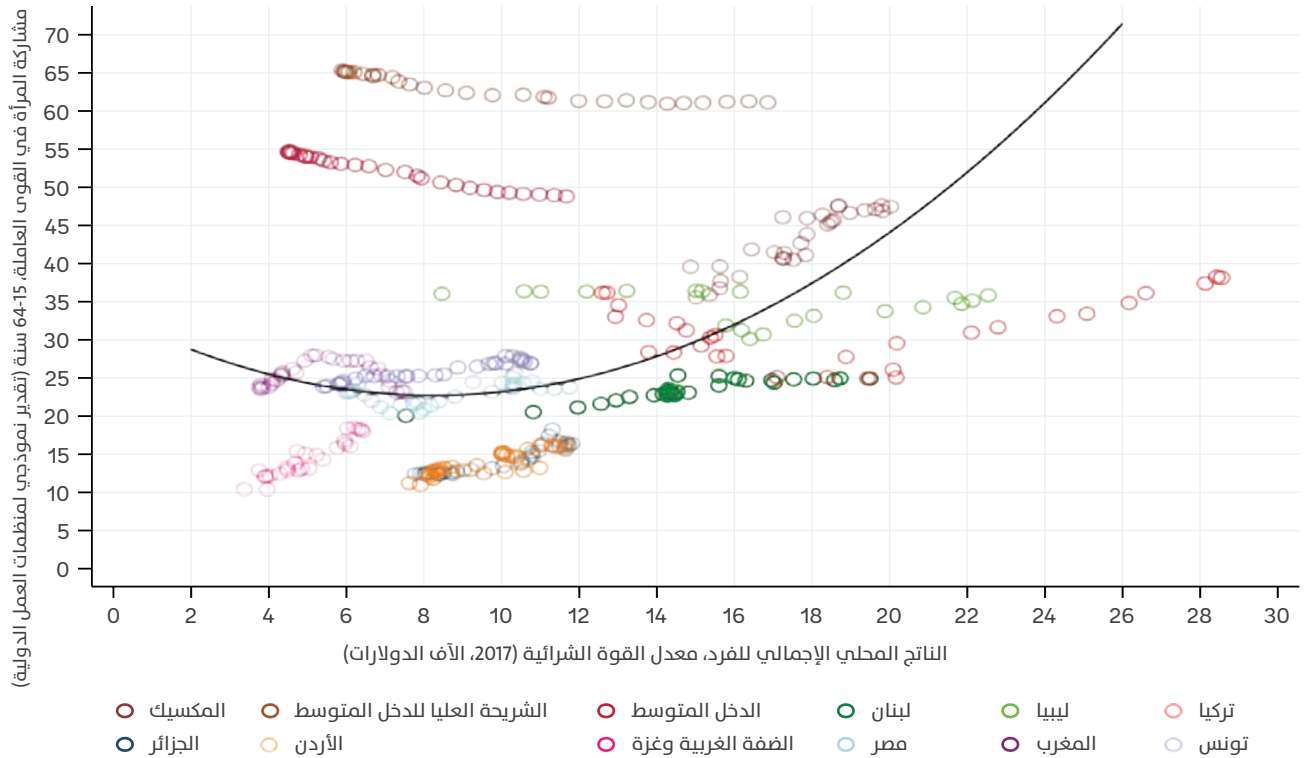
38 VASyR 2019. انخفضت هذه الأرقام بمقدار 10 نقاط مئوية في عام 2020. ووفقاً لتقييم هشاشة وضع اللاجئين السوريين في لبنان لعام 2021، أفاد 35 في المائة فقط من الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة و56 في المائة من الأسر المعيشية التي يرأسها ذكور بأن أحد أفرادها كان قد عمل خلال الأيام السبعة السابقة.

فرص العمل والحصول على الفرص الاقتصادية

وعلى ضوء ذلك، فإن وضع النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام وفي لبنان بشكل خاص أسوأ بكثير في سوق العمل. ومن المتوقع أن يؤدي تضيق الفجوة بين الجنسين في معدلات المشاركة في القوى العاملة في لبنان إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة 9 في المائة (ILO 2018b, Purfield et al. 2018). ويبين الشكل 3 أن مشاركة المرأة في القوى العاملة قد تحسنت تدريجياً، مع زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1990 و2017. ومع ذلك، قُدِّر البنك الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفض بنسبة 1.9 في المائة في عام 2018، تلاه انخفاض بنسبة 6.7 في المائة في عام 2019 وانخفاض حاد بنسبة 20.3 في المائة في عام 2020 (World Bank 2021a).

في لبنان، اقترنت زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، على الرغم من عدم وضوح اتجاه هذه العلاقة السببية. ليس من الواضح كيف تتفاعل التنمية الاقتصادية وتمكين المرأة على الرغم من أنهما بشكل عام مترابطتان (ILO 2018b, Dulfo 2011, World Bank 2012). فالنمو الاقتصادي لا يكفي لتعزيز المساواة بين الجنسين، ذلك أن محركات النمو المختلفة يختلف تأثيرها على المرأة من جهة وعلى الرجل من جهة أخرى، وهي لا تشمل بالضرورة المرأة ولا تفضي بالضرورة إلى نمو شامل. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يكون ضعف الطلب على العمل وبطء معدل خلق فرص العمل في لبنان، كما هو الحال في أجزاء كثيرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من بين أهم العوامل التي تحدد النتائج الاقتصادية للنساء والرجال (World Bank 2020e).

الشكل 3. مشاركة المرأة في القوى العاملة والناتج المحلي الإجمالي للفرد بالدولار الأمريكي، آخر سنة متاحة



المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي باستخدام بيانات من مسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية 2018-2019 للبنان وآخر سنة متاحة لجميع البلدان الأخرى.

الإطار 1. مصطلحات سوق العمل

يستخدم هذا التقييم التعريفات التالية للمؤشرات الرئيسية ومصطلحات العمل:

السكان في سن العمل: أي الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاماً كنسبة مئوية من مجموع السكان.

المشاركة في القوى العاملة (أو ناشط اقتصادياً): حصة السكان في سن العمل الذين هم في القوى العاملة. وتشمل القوى العاملة العمال والعاملات العاملين والعاطلين عن العمل (أي من يبحثون فعلياً عن عمل).

غير ناشط اقتصادياً: يُعرّف معدل عدم النشاط على أنه نسبة السكان في سن العمل غير العاملين. ويُعتبر الأفراد خارج قوة العمل إذا لم يكونوا موظفين ولا عاطلين عن العمل، أي لا يبحثون بالفعل عن عمل.

معدل العمل: نسبة السكان في سن العمل الذين يتم استخدامهم لفترة محددة تكون إما أسبوع واحد أو يوم واحد في الفئات التالية:

- **العمل مدفوع الأجر:** (أ) في العمل: الأشخاص الذين أدوا خلال الفترة المرجعية بعض الأعمال مقابل أجر أو مرتب، نقداً أو عينياً، (ب) بوظيفة ولكن ليس في العمل: الأشخاص الذين، بعد أن عملوا بالفعل في وظائفهم الحالية، كانوا خارج العمل مؤقتاً خلال الفترة المرجعية وكان لديهم ارتباط رسمي بعملهم.
- **العمل الحر (لحساب الذات):** (أ) في العمل: الأشخاص الذين يؤدون، خلال الفترة المرجعية، بعض الأعمال

مقابل ربح أو كسب أسري، نقداً أو عينياً (ب) مع مؤسسة ولكن ليس في العمل: الأشخاص الذين يعملون في مؤسسة (قد تكون مؤسسة تجارية أو مزرعة أو شركة خدمات) الذين كانوا خارج العمل مؤقتاً خلال الفترة المرجعية لأي سبب محدد.

معدل البطالة: نسبة القوى العاملة العاطلة عن العمل لأنها (أ) «بدون عمل»، أي أنها ليست في عمل مدفوع الأجر أو تعمل لحسابها الخاص، (ب) «متاحة حالياً للعمل»، أي أنها متاحة للعمل بأجر أو للعمل الحر ولكنها لا تعمل، و(ج) «تبحث عن عمل»، أي أنها اتخذت خطوات محددة في فترة محددة من الفترات الأخيرة للحصول على عمل مدفوع الأجر أو للعمل لحسابها الخاص.

معدل التعطل: نسبة العمال العاطلين عن العمل أو الذين هم في سن العمل ولكنهم لا يبحثون عن عمل (أي غير ناشطين).

العمل غير المستقر: يشمل العاملين المساهمين من الأسرة والعاملين لحسابهم الخاص كنسبة مئوية من مجموع العمل.

العاملون المساهمون من الأسرة: عاملون يعملون لحسابهم الخاص في مؤسسة سوقية يديرها شخص من الأقارب يعيش في نفس الأسرة المعيشية.

العمل غير النظامي: نسبة العاملين الذين لا يساهمون في الضمان الاجتماعي.

المصدر: تعاريف البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية.

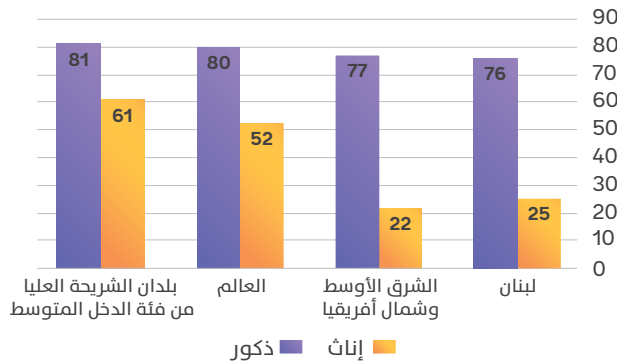
مقارنة مع انخراط 68 في المائة من الرجال اللاجئين في القوى العاملة (World Bank 2020c). ومن شأن الأزمة الاقتصادية، مقرونة بآثار جائحة كوفيد-19 وانفجار ميناء بيروت، أن تؤدي إلى تفاقم الفجوة بين الجنسين في القوى العاملة من خلال تقليص فرص العمل الفعلية والمشاركة الاقتصادية (Salti and Mezher 2020).³⁹

وترتفع نسبة النشاط الاقتصادي بين النساء في منطقتي بيروت وجبل لبنان، مع وجود اختلافات ملحوظة بين المحافظات. ويُعرّف عن بيروت وجبل لبنان أنهما محوران اقتصاديان واجتماعيان وثقافيان رئيسيان، لذلك ليس من المستغرب أن تكون معدلات مشاركتهما في القوى العاملة أعلى من المتوسط في البلاد (37 و35 في المائة على التوالي). وتنخفض نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة بشكل ملحوظ في المحافظات الشمالية والجنوبية، حيث تنخفض معدلاتها إلى 15 في المائة في عكار، و21 في المائة

لا تزال مشاركة المرأة في القوى العاملة في لبنان منخفضة جداً على الرغم من اتخاذها منحىً تصاعدياً. وبلغت نسبة المشاركات في القوى العاملة 25 في المائة في نهاية عام 2019 (بما في ذلك اللاجئات والرعايا من غير المواطنين)، وهو ما يمثل ثلث معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة. وشهدت مشاركة النساء في القوى العاملة إحراز تقدم بطيء بشكل عام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد ازدادت هذه النسبة في لبنان بمقدار نقطتين مئويتين فقط منذ عام 2000. ولا تزال المعدلات الحالية أقل بكثير من المعدلات التي يتم تسجيلها في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، حيث تبلغ 61 في المائة، ومن المتوسط العالمي الذي يبلغ 53 في المائة، ولكنها أعلى قليلاً من المتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يبلغ 22 في المائة (الشكل 4). أما في صفوف اللاجئات، تتراجع هذه الأرقام بشكل إضافي حيث لا تتجاوز نسبتهن 10 في المائة من القوى العاملة

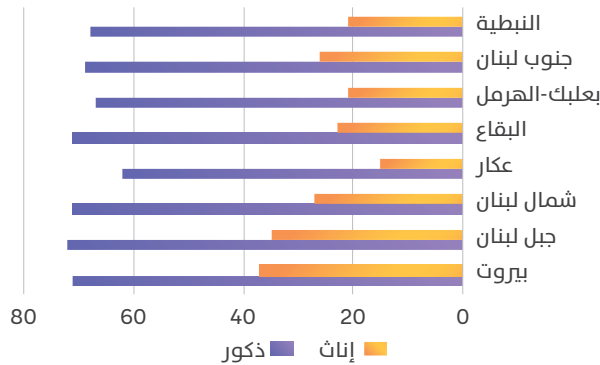
39 باستخدام بيانات مسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية 2018-2019 توقع تقرير (Salti and Mezner 2020) أن تنخفض معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة بمقدار نقطة مئوية واحدة، من 29 إلى 28 في المائة بحلول أيلول/سبتمبر 2020 في حين ستخفض نسبة العائلات المستخدمات بمقدار 12 نقطة مئوية، من 86 إلى 74 في المائة بحلول أيلول/سبتمبر 2020.

الشكل 4. معدل المشاركة في القوى العاملة (من عمر 15 إلى 64) حسب الجنس (بالنسبة المئوية)، 2019



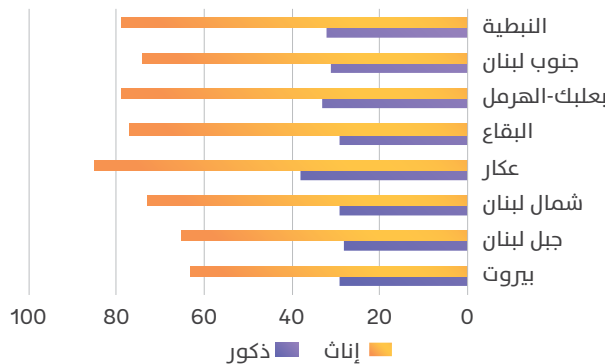
المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

الشكل 5. معدل المشاركة في القوى العاملة (من عمر 15 إلى 64) حسب المحافظة والجنس (بالنسبة المئوية)، 2018-2019



المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام مسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية 2018-2019.

الشكل 6. معدل عدم القيام بنشاط حسب الجنس والمحافظة (بالنسبة المئوية)، 2018-2019



المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام مسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية 2018-2019.

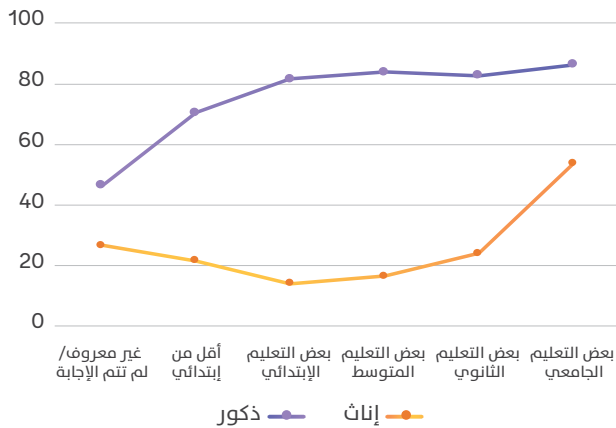
في النبطية، و23 في المائة في البقاع (الشكل 5 والشكل 6). بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها جميع النساء في لبنان في المراحل الحرجة في حياتهن (World Bank 2020e). تواجه النساء في شمال لبنان تحديات هيكلية واجتماعية واقتصادية يفرد بها السياق المحلي. فسوق العمل في الشمال غير مستقر بسبب قرب المنطقة من الجمهورية العربية السورية وما نتج من ذلك من تراجع في الاستثمارات، وهو ما من شأنه الحد من فرص العمل الجيدة في السوق. إذ يقتصر النشاط الاقتصادي على القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة مثل الصناعات الزراعية وصناعات الجملة/التجزئة (مثل الأثاث)، حيث الوظائف التي تعتبر مناسبة للنساء محدودة بسبب الأعراف المحلية (World Bank 2017).

بالمقارنة مع فئة كبار السن، يرتفع احتمال مشاركة النساء الشابات في لبنان في سوق العمل. وبالنسبة للنساء، تبلغ معدلات المشاركة ذروتها في منتصف العشرينات والثلاثينات من العمر، ولكنها تنخفض باطراد وصولاً إلى الخمسينات من العمر، حيث تنخفض النسبة إلى النصف (الشكل 7). وفي لبنان، حيث ترتفع مشاركة النساء الشابات في سوق العمل مقارنة ببلدان المشرق الأخرى مثل العراق والأردن، سيؤدي التحول الحاصل بين الأجيال إلى زيادة عامة في معدلات المشاركة مع مغادرة الفئات الأكبر سناً للقوى العاملة (World Bank 2020e).

تتزايد مشاركة الشباب في القوى العاملة في جميع المحافظات، لكنها تتباين إلى حد كبير بين المحافظات وتتسم بانخفاضها في المناطق ذات النشاط الاقتصادي الأقل. فاحتمال أن تلحق امرأة شابة يتراوح عمرها ما بين 20 و24 عاماً في بيروت وجبل لبنان بالقوى العاملة يزيد بمعدل ثلاث مرات ونصف مقارنة بالنساء من نفس الفئة العمرية في عكار (الشكل 9). وفي بيروت، 70 في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 25 و29 عاماً في القوى العاملة مقابل 62 في المائة في جبل لبنان وأقل من 50 في المائة في معظم المحافظات الأخرى، وبعد ذلك يحدث انخفاض ملحوظ وشامل في المشاركة في القوى العاملة. وفي عكار، لا تعمل سوى امرأة واحدة من بين كل أربع نساء لدى بلوغها سن 29 عاماً، وهذا أقل من أي منطقة أخرى في لبنان (الشكل 9). وبطول سن 55 عاماً، تتطابق أنماط مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى حد كبير عبر المحافظات. وهذا يؤكد أنه على الرغم من حدوث تحول بين الأجيال، قد لا تتجلى هذه التغيرات بشكل منصف عبر المحافظات.

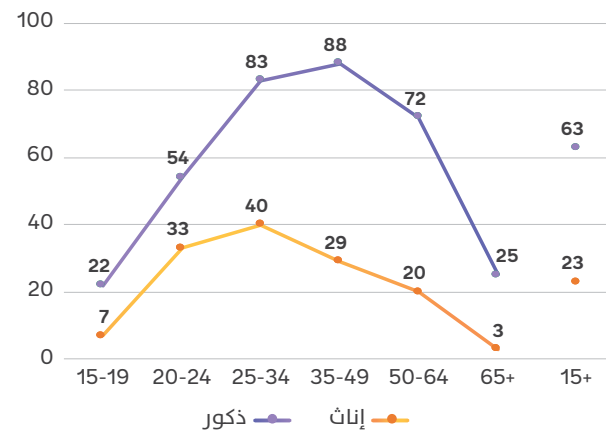
كلما ارتفع مستوى المرأة التعليمي في لبنان، زاد احتمال مشاركتها في القوى العاملة. تظهر النتائج في جميع أنحاء العالم أهمية التحصيل العلمي من بين جملة العوامل التي تسهم في تعزيز وصول المرأة إلى سوق العمل (World Bank 2012, Morton et al. 2014). وفي لبنان، ثمة ارتباط أقوى بين مستويات التعليم ومشاركة المرأة في القوى العاملة مقارنة بالرجل. فمشاركة الرجل في القوى العاملة لا تتغير كثيراً مع تغير مستويات التعليم (من المرحلة الابتدائية إلى مستوى الجامعة)، ولكن بالنسبة للنساء، تزداد معدلات المشاركة زيادة كبيرة لدى التحاقهن بالتعليم الجامعي (الشكل 8). لذلك، تُظهر البيانات أن الحصول على التعليم

الشكل 8. معدل المشاركة في القوى العاملة حسب المستوى التعليمي والجنس (بالنسبة المئوية)، 2019-2018



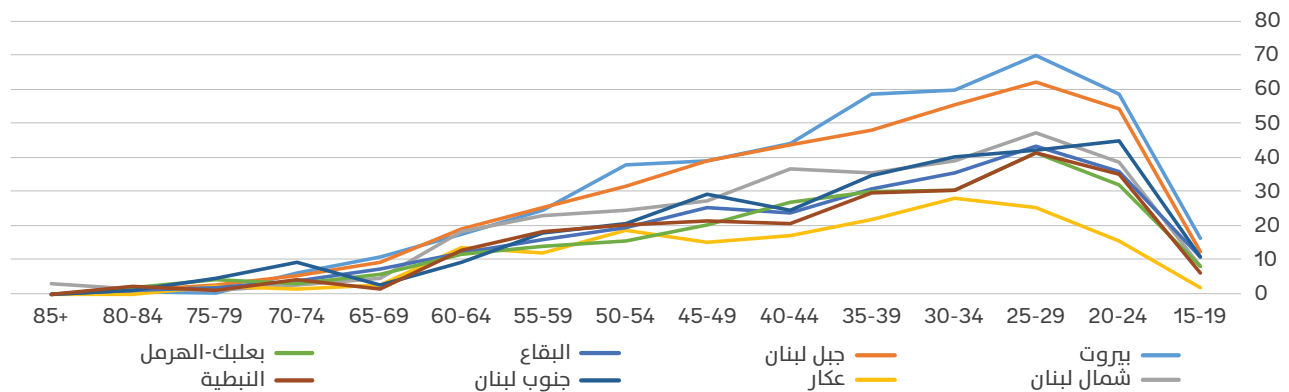
المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي باستخدام بيانات من مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر 2019-2018.

الشكل 7. وضع القوى العاملة للذكور والإناث في لبنان حسب الفئة العمرية (بالنسبة المئوية)، 2019-2018



المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي باستخدام بيانات من مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر 2019-2018.

الشكل 9. مشاركة المرأة في القوى العاملة حسب الفئة العمرية والمحافظة (بالنسبة المئوية)، 2019-2018



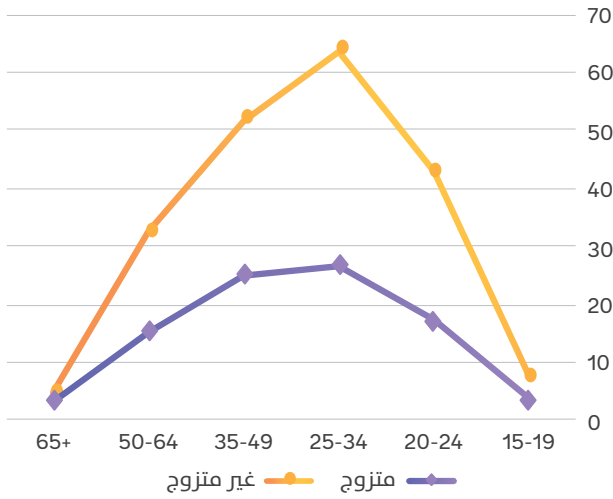
المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي باستخدام بيانات من مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر 2019-2018.

طفل» (World Bank 2020e). وتتأثر القرارات التي يتم اتخاذها خلال هذه المراحل بثلاث عقبات رئيسية: (1) القوانين والأنظمة التي تقلل من فرص المرأة، (2) وقوى السوق التي قد تحد من توفر فرص العمل أو تخفق في توفير البنية الأساسية المناسبة، (3) والأعراف أو المؤسسات غير الرسمية، مثل المعتقدات الفردية أو التوقعات المجتمعية بشأن دور المرأة في المجتمع، أو الفجوات في القدرة على التفاوض داخل الأسرة المعيشية، أو العنف القائم على النوع الاجتماعي. ويؤدي التحصيل التعليمي دوراً رئيسياً لدى نقطة التحول الحاسمة الأولى. فالانتقال بنجاح من المدرسة إلى العمل يتطلب اكتساب المهارات المناسبة والقدرة على اتخاذ القرارات بشكل منفرد، وهو ما قد يشكل تحدياً للنساء الأقل تعليماً. لكن قد يكون من شأن حصول المرأة على التعليم التغيير من ذلك، ويتجلى التحول الحاصل ما بين الأجيال في الارتفاع الفعلي في معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة.

الثانوي والجامعي يرتبط بارتفاع معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة. ومع ذلك، ثمة عدد أقل من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و64 عاماً في لبنان الحاصلات على التعليم العالي مقارنة بالنساء الحاصلات على مستوى تعليمي يقل عن التعليم الثانوي، بنسبة 31 في المائة مقارنة بنسبة 52 في المائة على التوالي، مما يشير إلى انخفاض معدلات المشاركة كسمة من سمات النساء الأقل تعليماً وليست سمة مشتركة تتقاسمها جميع النساء في لبنان (World Bank 2020e).

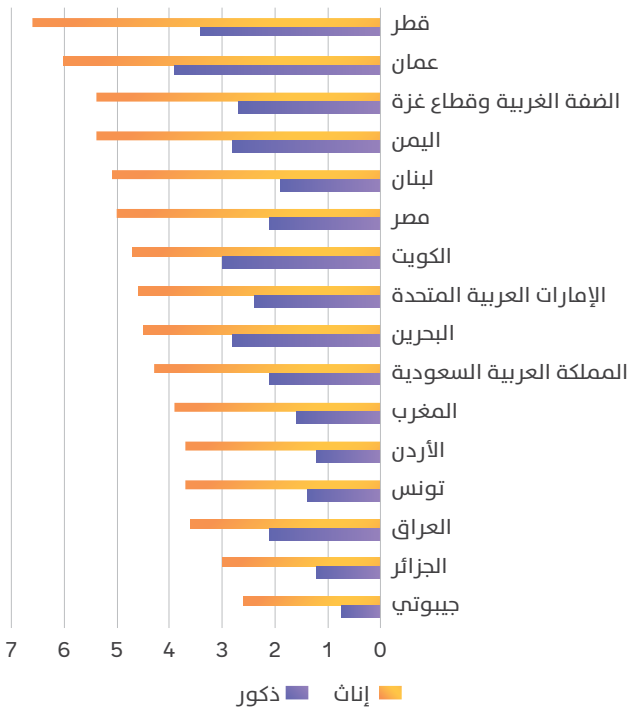
وتتأثر مشاركة القوى العاملة بمجموعة من القيود القانونية والاجتماعية والمعارية والمدفوعة بالسوق التي لها دور هام في المحطات الحاسمة في حياة المرأة. وتقرر المرأة الانسحاب من سوق العمل أو عدم الدخول إليه من أصله عند منعطفات حاسمة في حياتها، يشار إليها باسم «الاستعداد» و«الدخول والبقاء» و«الزواج» و«إنجاب

الشكل 10. احتمال مشاركة المرأة في القوى العاملة حسب الفئة العمرية والوضع العائلي (بالنسبة المئوية)، 2018-2019



المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي باستخدام بيانات من مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر 2018-2019.

الشكل 11. الساعات اليومية المخصصة لرعاية الطفل حسب الجنس



المصدر: مقتبسة من منظمة العمل الدولية (ILO 2018a) (ص 48) استناداً إلى بيانات من آخر سنة متاحة.

يُعدُّ الزواج نقطة تحول رئيسية بالنسبة للمرأة، إذ يضع الزواج عوائق كبيرة في وجه مشاركة النساء في سوق العمل. ويرتبط احتمال الزواج، ومن ثم الزواج نفسه، بجملة من القيود القانونية والاجتماعية على صعيد الوفاء بالدور التقليدي للزوجة (World Bank 2020e). ويبين الشكل 10 أن الزواج يقلل من احتمال انضمام المرأة إلى القوى العاملة، لا سيما بعد سن 25 إلى 34 سنة. ولا تزال الأدوار التقليدية للجنسين قائمة في إطار العلاقة الزوجية، حيث تتولى 95 في المائة من النساء المتزوجات مسؤوليات غسل الملابس وإعداد الطعام وتنظيف المنزل وغيرها، مقارنة بنسبة 31 في المائة من الرجال المتزوجين (El Feki et al. 2017).

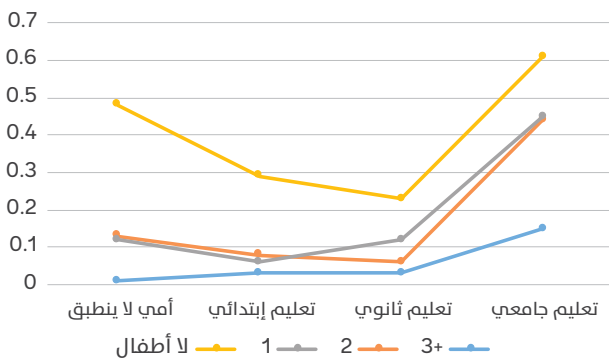
أما عندما تعمل المرأة بالفعل، فإن المسؤوليات في المنزل تعني أنها تواجه عبئاً مزدوجاً. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقضي النساء العاملات المتزوجات ما معدله 28 ساعة في الأسبوع في تأدية مسؤوليات الرعاية غير المدفوعة الأجر. وهذا يماثل الوقت الذي تقضيه المرأة المتزوجة وغير العاملة في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. كما أنه يزيد عن سبعة أضعاف إجمالي الوقت الذي يقضيه الرجال المتزوجون والعاملون في تأدية أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر (Assaad et al. 2017). وتحظى عموماً هذه الأدوار التقليدية بتأييد الرجال، وغالباً ما تؤيدها النساء كذلك، حيث يعتبرن أن ذلك أمر طبيعي. ولدى سؤال العديد من النساء في لبنان عن التحديات التي تواجههن في دخول القوى العاملة أو البقاء فيها، ذكرن رفض الأسرة والزواج، وهو ما يتماشى مع تقارير أخرى تشير إلى دور الرجل في التأثير على الخيارات الوظيفية للمرأة (وتحديداً الزوج)، لا سيما بالنظر إلى المخاوف بشأن تأثير عمل المرأة على قيامها «بالواجبات» الأسرية (Elzir Assy 2018)⁴⁰. ويعتقد حوالي 23 في المائة من النساء وحوالي 30 في المائة من الرجال أن زواج المرأة أهم من قيامها بالعمل (World Bank 2020e, El Feki et al. 2017). فالقوانين المتشددة الخاصة بالنساء المتزوجات، مثل تلك التي تمنع المرأة من الزواج مرة أخرى بنفس الطريقة التي يتزوج بها الرجل، تحد في نهاية المطاف من قدرة المرأة التفاوضية والخيارات المتاحة لها (World Bank 2020e).

ويدفع إنجاب الأطفال بالنساء إلى الانسحاب من سوق العمل، حيث تتطلب رعاية الأطفال تكريس المزيد من الوقت مع استمرار النظرة التقليدية للمجتمع لهذه المسؤوليات. وبالإضافة إلى الوقت الذي تقضيه المرأة في القيام بالأعمال المنزلية، تقضي المرأة في لبنان في المتوسط أكثر من خمس ساعات يومياً في رعاية الأطفال، بينما يقضي الرجل أقل من ساعتين في المتوسط (الشكل 11). ويؤثر الجمع ما بين العمل والرعاية بشكل سلبي على قدرة المرأة على المشاركة في أعمال مدفوعة الأجر، لا سيما في غياب خدمات رعاية جيدة للأطفال تدعمها الدولة أو تمويلها. وقد كشفت دراسة نوعية عن النساء والرجال في مناطق شمال لبنان وبيروت/جبل لبنان والجنوب/النبطية أن مسؤولية رعاية الأطفال عامل يساهم في اتخاذ المرأة للقرارات بغض النظر عن مرحلة

40 أجرت أنجيلا الزير عاصي دراسة نوعية بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2017. وبهدف تقديم صورة واضحة، تألفت الدراسة من 32 مجموعة تركيز مجزأة حسب المنطقة والنوع الاجتماعي والعمر ووضع سوق العمل. وأجريت الدراسة في المناطق الرئيسية الثلاث في لبنان: شمال لبنان وبيروت/جبل لبنان وجنوب لبنان/النبطية. كما تضمنت مقابلات معمقة مع أصحاب العمل، أجريت في كانون الثاني/يناير 2018.

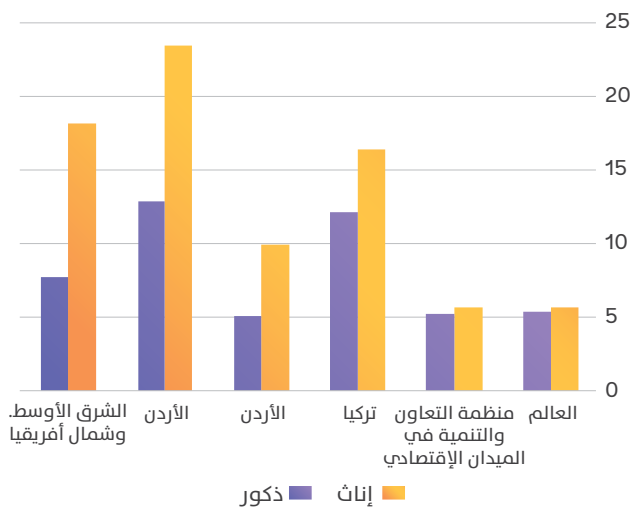
الأوسط وشمال أفريقيا. وتبلغ النسبة المئوية لبطالة الإناث إلى الذكور في الفئة العمرية ما بين 15 و24 عاماً 1.33 في لبنان، مقارنة بمتوسط نسبة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ 1.84 (2019)⁴².

الشكل 12. احتمال مشاركة الإناث في القوى العاملة حسب عدد الأطفال في الأسرة المعيشية (من صفر إلى 6 سنوات) ومستوى التعليم، +25، 2019-2018



المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي باستخدام بيانات من مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر 2019-2018.

الشكل 13. البطالة في العالم، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتركيا، ولبنان، والأردن، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بالنسبة المئوية)، 2019



المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

اتخاذ القرار (Elzir Assy 2018). وتؤثر التوقعات المجتمعية تأثيراً كبيراً على وجهات نظر المرأة بشأن العمل، وعلى الرغم من أهمية عوامل مثل الراتب والمنافع، فإن الأمر الأكثر أهمية بالنسبة للنساء في الدراسة تمثل في ساعات العمل والقرب من المنزل وبيئة العمل. ويزيد احتمال اضطرار المرأة للتغيب عن العمل لرعاية الأطفال أو أفراد الأسرة مقارنة بالرجل. ولدى اتخاذ المرأة قراراً بالعمل أو عدم العمل، فإنها تراعي أكثر من الرجل بكثير عوامل مثل مرونة العمل، وعدم وجود أطفال صغار في المنزل، وتوافر حضانة والتشجيع من عائلة الزوج (Akeel 2009, Elzir Assy 2018). وينطبق ذات الأمر كذلك على النساء اللاجئات في لبنان اللاتي أشرن إلى أسباب ثقافية وإلى اضطراهن إلى رعاية الأطفال كأسباب أساسية لوضعهن الاقتصادي (World Bank 2020c). وتجنب النساء العاملات عدداً أقل من الأطفال، مع وجود نسبة أقل من النساء اللواتي لديهن أطفال دون سن السادسة، مما يدل على أنه ليس من الشائع أن يلتحق الأطفال دون سن الثانية أو الثالثة في دور الحضانة. ويبين الشكل 12 أن وجود أطفال تتراوح أعمارهم بين 0 إلى 6 سنوات يؤدي دوراً أساسياً في مشاركة النساء في القوى العاملة بغض النظر عن التحصيل العلمي. وعلاوة على ذلك، كلما ارتفع عدد أطفال المرأة، انخفض احتمال مشاركتها.

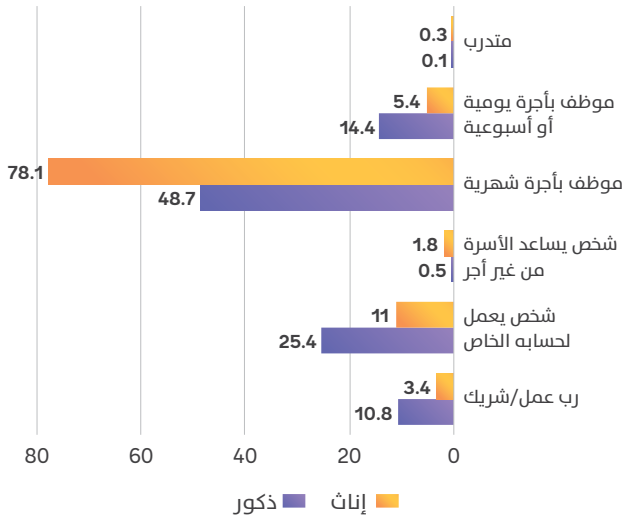
كما أن الحواجز القانونية والهيكلية تشكل أيضاً عوامل رئيسية تؤثر تأثيراً مباشراً على حصول المرأة على الفرص الاقتصادية خارج الأسرة المعيشية. ومنذ عام 2000، تم سنّ أحكام قانونية في قانون العمل قصت بتمديد إجازة الأمومة المدفوعة الأجر بالكامل للمرأة من 49 يوماً إلى 70 يوماً (World Bank 2020d, ILO 2014). غير أن هذه الإجازة لا تزال أقل من المعيار الدولي لمنظمة العمل الدولية والذي يبلغ 14 أسبوعاً على الأقل. ولا يوجد حتى الآن أي تشريع بشأن إجازة الأب أو الإجازة الوالدية. ويعوق عدم كفاية الإجازة الملزمة قانونياً المرأة العاملة من الحصول على إجازة الأمومة اللازمة لرعاية أطفالها الصغار، وهو ما يحد من الحوافز التي تدفعهن للانضمام إلى القوى العاملة.

وتواجه النساء اللاتي ينضمّن إلى القوى العاملة مستويات غير متناسبة من البطالة. والفرق بين معدلات بطالة الرجال والنساء على صعيد العالم وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ضئيل. بينما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يبلغ معدل البطالة بين الإناث أكثر من ضعف معدل الذكور (الشكل 13). ويتبع لبنان الاتجاه العام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث 10 في المائة من النساء في القوى العاملة عاطلات عن العمل مقارنة بنسبة 5 في المائة من الرجال. وليس هذا هو الحال بين اللاجئين السوريين، حيث ترتفع معدلات البطالة بين الرجال بنحو 12.7 في المائة مقارنة بالنساء مع معدل بطالة يبلغ 2.7 في المائة (World Bank 2020b)⁴¹. وهذا الاتجاه يماثل بطالة الشباب، على الرغم من أن الفجوة في لبنان أقل من المتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق

41 غالبية اللاجئات العاملات في لبنان يعملن في القطاع الزراعي، ولا يواجهن منافسة تذكر مع المواطنين اللبنانيين نظراً لانخفاض معدلات مشاركتهم في هذا القطاع.

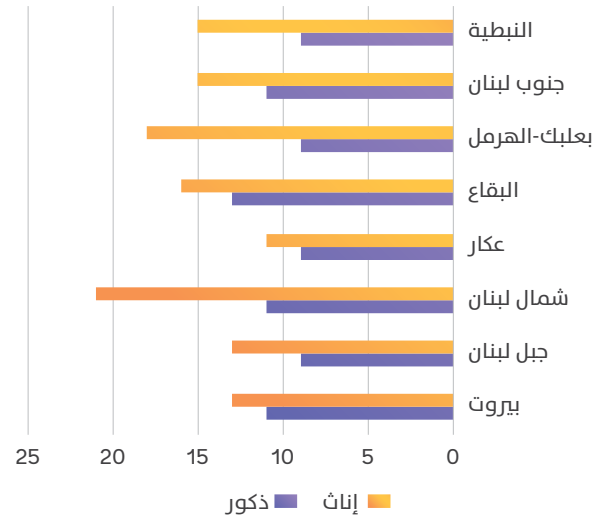
42 البيانات الواردة في هذا القسم مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي للبيانات، <http://databank.worldbank.org/>.

الشكل 15. الوضع الوظيفي حسب الجنس (بالنسبة المئوية)، 2019-2018



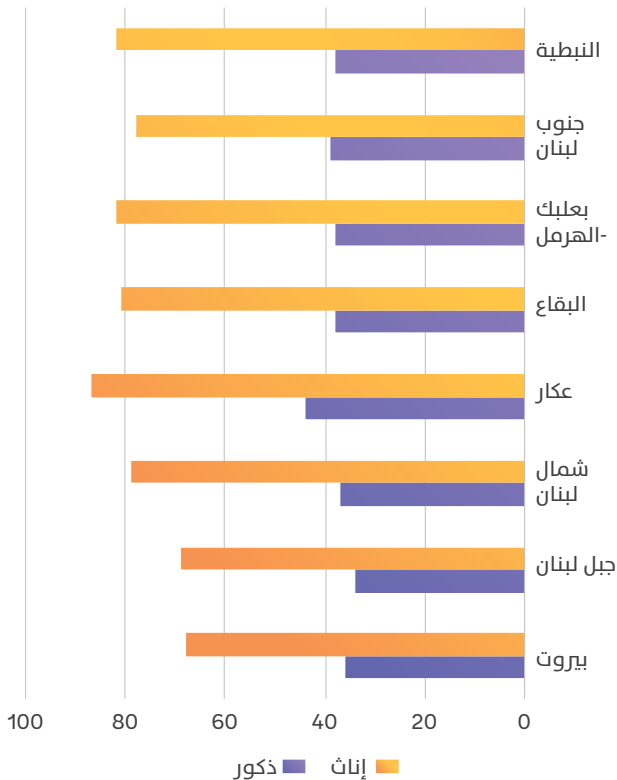
المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام مسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية 2019-2018.

الشكل 14. البطالة حسب المحافظة والجنس (بالنسبة المئوية)، 2019-2018



المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي باستخدام بيانات مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر 2019-2018.

الشكل 16. التعطل حسب المحافظة والجنس (بالنسبة المئوية)، 2019-2018



المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي باستخدام بيانات مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر 2019-2018.

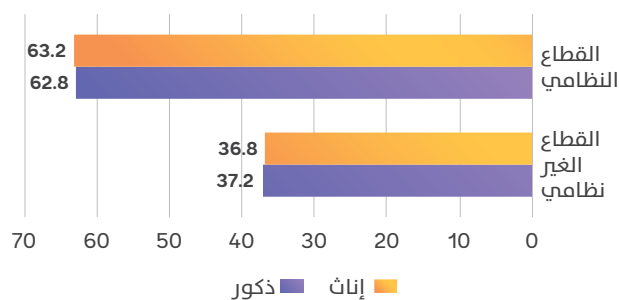
وعلى غرار التوجهات حسب المناطق على صعيد معدلات المشاركة، ثمة اختلافات ملحوظة في بطالة الإناث ما بين جميع المحافظات. وعلى الرغم من أن مشاركة المرأة في القوى العاملة في شمال لبنان أعلى من المتوسط في البلاد، إلا أن النساء هناك يواجهن أعلى مستوى من البطالة، تليها النساء في بعلبك والبقاع، حيث ترتفع معدلات البطالة بين الرجال أيضاً مقارنة ببقية البلاد. ويمكن تفسير ارتفاع مستويات البطالة بين النساء في شمال لبنان (الشكل 14) بالسياق الذي تطغى عليه ظروف عدم الاستقرار، وارتفاع مستويات العمل غير النظامي في المنطقة، مما يترك خيارات قليلة للنساء الماهرات واللاتي يبحثن عن عمل نظامي بأجر (Elzir Assy 2018). وتتساوى نسبة النساء في العمل المدفوع الأجر في شمال لبنان مع المتوسط في البلد، حيث يعمل أكثر من 80 في المائة من النساء في وظائف مدفوعة الأجر مقارنة بما يزيد قليلاً عن 60 في المائة من الرجال (الشكل 15)⁴³. ويبين هذا الرقم أيضاً أنه لا توجد سوى نسبة ضئيلة من النساء صاحبات المشاريع، مما يعني أن المرأة تعتمد أكثر بكثير على توافر الوظائف، ولا سيما الوظائف الملائمة لها. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أكثر أن تنتظر النساء المتعلّمات العثور على وظيفة تلبي توقعاتهن، وهو أمر ليس بالسهل في ظل عدم الاستقرار. وبالنسبة للنساء في عكار، تتقلص الفجوة بين الجنسين على صعيد البطالة، ولكن يمكن تفسير ذلك بارتفاع أعداد النساء غير المنخرطات بأي نشاط اقتصادي. ويظهر الشكل 16 أن عكار تسجل أعلى معدلات للتعطل حيث وصلت إلى 87 في المائة بين النساء مقابل 44 في المائة بين الرجال.

الجدول 3. متوسط التغيّر في عدد الموظفين المتفرّغين حسب الجنس بالنسبة لجميع الشركات التي شملتها الدراسة الاستقصائية، تشرين الأول/أكتوبر 2019 وتشرين الأول/أكتوبر 2020

الحجم (وفقاً لعدد الموظفين بدوام كامل)	عدد الشركات	متوسط الحجم	متوسط النسبة المئوية للإناث إلى مجموع العاملين بدوام كامل	متوسط التغيّر في النسبة المئوية للموظفين المتفرّغين*	إناث	ذكور
من 0 إلى 4	38	3,0	23	-14	-19	
من 5 إلى 19	156	9,3	28	-26	-37	
من 20 إلى 99	133	40,0	30	-37	-30	
100 أو أكثر	36	161,3	29	8	-17	
المجموع	363	26,9	30	-22	-27	

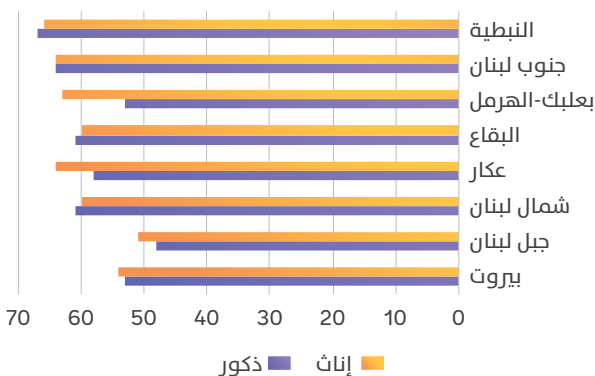
المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي استناداً إلى بيانات من الدراسة الاستقصائية لعام 2020 لمتابعة الدراسة الاستقصائية للمؤسسات.
* النسبة المئوية السالبة تعني انخفاضاً في عدد الموظفين.

الشكل 17. نسبة العمل في المؤسسات التجارية غير المسجلة حسب الجنس (بالنسبة المئوية)، 2018-2019



المصدر: مسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية 2018-2019.

الشكل 18. العمل في القطاع غير النظامي حسب المحافظات والجنس (بالنسبة المئوية)، 2018-2019



المصدر: مسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية 2018-2019.

وقد أدت الأزمات المتعددة إلى تفاقم مستويات البطالة غير المتناسبة بالفعل. وتظهر البيانات المستقاة من دراسة استقصائية أجريت بين تشرين الأول/أكتوبر 2019 وتشرين الأول/أكتوبر 2020 وشملت 379 شركة مسجلة أن متوسط نسبة فقدان النساء للوظائف كان أعلى من متوسطه بين الرجال (الجدول 3)⁴⁴. وتأتي هذه الظروف ضمن سياق تشكل فيه المرأة بالفعل أقل من ثلث مجموع القوى العاملة بدوام كامل في المؤسسات التي تأثرت بالأزمة. وكما دُكر سابقاً، يمكن أن تؤثر الأزمات وبطرق مختلفة على إمكانية حصول المرأة على الفرص الاقتصادية، حيث أن إغلاق المدارس بسبب الجائحة يجعل من الصعب على المرأة التوفيق بين مسؤوليات العمل والرعاية.

البطالة ليست القضية الوحيدة، بل نوعية العمل مسألة مهمة أيضاً. ونظراً لعدم وجود نظام للتأمين ضد البطالة في لبنان، فإن الاستمرار في البطالة ليس خياراً مطروحاً. بل يلجأ الكثيرون إلى قبول وظائف غير نظامية، معظمها منخفضة الإنتاجية. وترتفع معدلات العمل غير النظامي في صفوف النساء والرجال على حد سواء. وتشير بيانات مسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية 2018-2019 إلى أن أكثر من ثلث المستخدمين يعملون في أعمال تجارية غير مسجلة، دون فرق إحصائي بين النساء والرجال (الشكل 17). ويُعرّض العمل في الأعمال التجارية غير المسجلة العاملين لظروف عمل سيئة ويحرمهم من إمكانية الحصول على الضمان الاجتماعي أو المستحقات الخاصة بالأقومة بالنسبة للمرأة العاملة. وترتفع معدلات العمل غير النظامي بشكل عام في جميع أنحاء لبنان، ولكن على الأخص خارج المراكز الحضرية والثقافية في بيروت وجبل لبنان (الشكل 18). وفي عكار وبعلبك-الهرمل، تبرز اختلافات كبيرة حسب الجنس في غير صالح المرأة. وهذا هو الحال أيضاً في جبل لبنان، حيث تنخفض معدلات العمل غير النظامي، مع ارتفاعها بين النساء. ولدى تصنيف البيانات

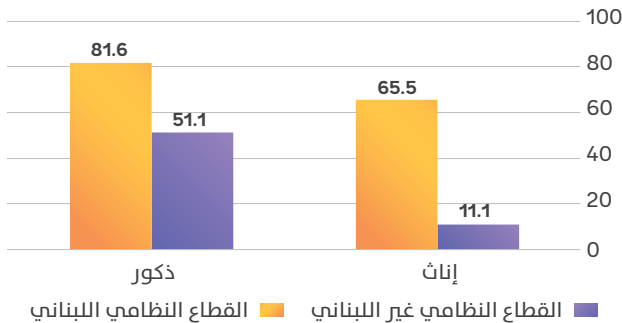
44 تغطي هذه الفترة التي تمتد عاماً واحداً بداية الأزمة المصرفية، وظهور جائحة كوفيد-19، وانفجار ميناء بيروت. وفي حين أنه من غير الممكن ربط فقدان الوظائف بأي أزمة بحد ذاتها من هذه الأزمات، فمن الواضح أن التقاء الأزمات بهذا الشكل كان له تأثير هائل على سوق العمل، وحيث تأثرت المرأة بشكل غير متناسب.

الإطار 2. المرأة في الزراعة

ووفقاً لتقييم هشاشة وضع اللاجئين السوريين في لبنان لعام 2019، تعتبر الزراعة قطاع العمل الرئيسي بالنسبة للاجئين السوريين اللواتي تتراوح أعمارهم بين 60 و65 عاماً وبين النساء الشابات (VASyR 2019). وفي الواقع، تزيد نسبة الأسر المعيشية التي ترأسها نساء (28 في المائة) والتي تعمل في الزراعة مقارنة بتلك التي يرأسها ذكور والتي تبلغ نسبتها 15 في المائة. وتعمل النساء من المناطق الريفية في الجمهورية العربية السورية منذ زمن طويل في الزراعة غير المدفوعة الأجر كعاملات مساهمات من الأسرة. وفي لبنان، تتقاضى النساء والفتيات أجوراً تقل عن نصف ما يتقاضاه الرجال كأجرة يومية عن العمل في هذا القطاع. ووفقاً لدراسة أجرتها منظمة العمل الدولية، كان متوسط الدخل الشهري التقريبي للمرأة في الزراعة في عكار 130 دولاراً إلى 200 دولار شهرياً، بينما كان متوسط الأجور بالنسبة للرجال 660 دولاراً إلى 990 دولاراً شهرياً، وتنخفض الأجور بالنسبة للعمال اللاجئين السوريين والفلسطينيين (ILO 2018b).

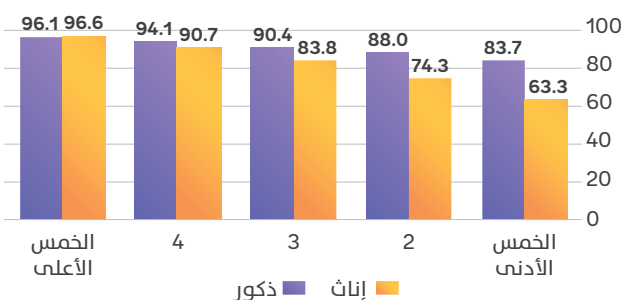
ينتمي حوالي 11 في المائة من سكان لبنان إلى المناطق الريفية، وتمثل الزراعة 11 في المائة من إجمالي العمل. وتُعد نسبة النساء العاملات في الزراعة محدودة، حيث 9 في المائة من إجمالي عمل الإناث يتركز في هذا القطاع، مقارنة بعمل الذكور بنسبة 12 في المائة (WDI 2019). ويبلغ عمر المرأة الريفية العاملة في الزراعة في المتوسط 55 عاماً، وهو أعلى من المتوسط العام البالغ 52 عاماً، وهي تشارك بشكل أساسي في إنتاج منتجات الألبان وحفظ الأطعمة وزراعة الكفاف (Maasri 2020, FAO). غير أن دراسة أجريت بتكليف من منظمة الأغذية والزراعة تؤكد أن غالبية المنتجين الزراعيين في لبنان يتألفون من صغار المزارعين وأن القطاع الزراعي يعتمد بشكل رئيسي على العمال المؤقتين، وغالبيتهم من الإناث (Darwish 2012). وتشير دراسة أخرى إلى أن 75 في المائة من النساء العاملات في القطاع الزراعي يتم توظيفهن كعاملات موسميات أو مؤقتات، وبالتالي، لا يحق لهن الحصول على الضمان الاجتماعي أو الحماية الاجتماعية الأساسية (NIRAS 2020).

الشكل 19. الطابع النظامي وغير النظامي للعاملين حسب الجنس والجنسية (بالنسبة المئوية)، 2018-2019



المصدر: مسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية 2019-2018.

الشكل 20. العمل حسب الجنس وأخماس الدخل من العمل الأسري للفرد (بالنسبة المئوية)، 2018-2019



المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي باستخدام بيانات من مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر 2019-2018.

حسب الجنسية، تبرز فوارق مهمة تشمل ارتفاع العمل غير النظامي لدى النساء غير اللبنانيات مقارنة بالنساء اللبنانيات والمعدل العام (الشكل 19). وبالنسبة للنساء، يمكن تفسير ذلك بارتفاع أرقام اللاجئين السوريين العاملين في الزراعة، والتي تبلغ معدلات العمل غير النظامي فيها 88 في المائة (ILO 2020) (الإطار 2). وتعمل أكثر من نصف اللاجئين السوريين في لبنان في الزراعة، بنسبة 55 في المائة، تليها الخدمات، بنسبة 24 في المائة، مع وجود نسبة صغيرة تبلغ 8 في المائة تعمل في الخدمات المهنية (World Bank 2020b).

وتتراجع احتمالية عمل النساء في الأسر المعيشية في الشريحة الخمسية الفقيرة مقارنة بالنساء في الأخماس الأعلى دخلاً (الشكل 20). ولا يعمل سوى 13 في المائة من النساء من الخمس الأفقر من حيث دخل الفرد من العمل المنزلي، مقارنة بنسبة 28 في المائة من الخمس الأغنى. واتجاه السببية غير واضح، ولكن محدودية فرص العمل بين الفقراء وأولئك العرضة للمخاطر، ولا سيما النساء، هي نتيجة لمجموعة من العوامل التي تعوق الإفلات من دائرة الفقر. وتشمل هذه العوامل الافتقار إلى التعليم والتدريب المناسبين، والمسؤوليات الأسرية، وعدم القدرة على تحمل تكاليف رعاية الأطفال، والافتقار إلى المعرفة بالفرص المتاحة، وعدم توفر العمل المقبول اجتماعياً.

في لبنان، وبغض النظر عن الموقع الجغرافي، يرتبط عمل النساء باليد العاملة الماهرة والمتعلمة مقارنة بعمل الرجال. وفي جميع أنحاء البلاد، فإن ما يقرب من نصف القوى العاملة النسائية (48 في المائة) كانت قد التحقت بالتعليم العالي، مقارنة بنسبة 26 في المائة فقط من العمال الذكور (مسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر



الإطار 3. وضع العمال المهاجرين في لبنان

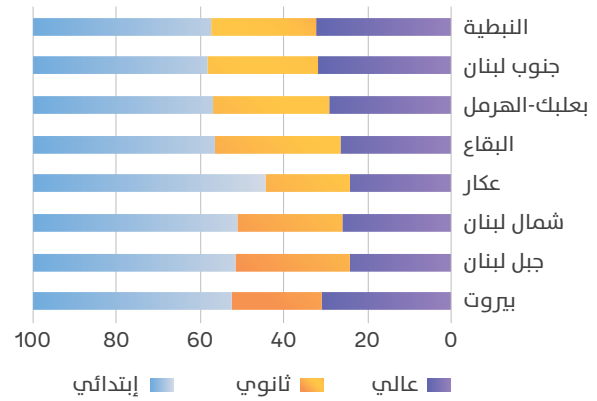
تشكل النساء الجزء الأكبر من القوى العاملة المهاجرة في لبنان، ويواجه العديد منهن أوجه ضعف متزايدة ويفتقرن إلى الحماية. ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، يوجد في لبنان 250000 عامل مهاجر في لبنان، معظمهم من الإناث. ونظراً إلى أن قانون العمل لا يشمل العمال المهاجرين، فإنهم لا يحظون بالاعتراف ولا يتمتعون بالحماية، مما يمنعهم من الحصول على حقوقهم الأساسية كعمال، مثل الحد الأدنى للأجور، وأجر العمل الإضافي، والتعويض عن الفصل الجائر والاستحقاقات الخاصة بالأمومة (Aoun 2019). وبسبب ارتباط إقامتهم بنظام الكفالة، يعتمد العديد من العمال المهاجرين على إرادة كفيلهم للحصول على إذن بالانتقال والتواصل بحرية أو حتى العمل لساعات "عادية". وتظهر النتائج النوعية لدراسة أجرتها منظمة العفو الدولية في عام 2019 أنه ليس من غير المألوف حجب جوازات السفر عن العمال لتقييد حركتهم.

وخلال جائحة كوفيد-19، أدت عمليات الإغلاق والقيود المفروضة إلى الحد بشكل إضافي من حركة العمال المهاجرين، وهو ما أبرز التحديات التي يواجهونها في ما يتعلق بالحصول على معلومات عن الجائحة أو خدمات الرعاية الصحية في حالة تعرضهم للمرض. ومع تزايد الضغوط الأسرية بسبب تداعيات الأزمات المتعددة، أصبح العمال المهاجرون أكثر عرضة للإساءة والاستغلال والإهمال من جانب الكفيل، وقد خضع تقييم دولي أجري للعمال المهاجرين أن ما يقرب من 80 في المائة فقدوا دخلهم منذ بدايات الأزمة المالية/الاقتصادية في عام 2019، وأبلغ عن ثلث هذه الخسائر خلال تفشي الجائحة (UNOCHA 2020).

ملاحظة: مراجعة القسم المؤسسي من المذكرة الجنسانية للحصول على تفاصيل إضافية حول التعريف القانوني لنظام الكفالة.

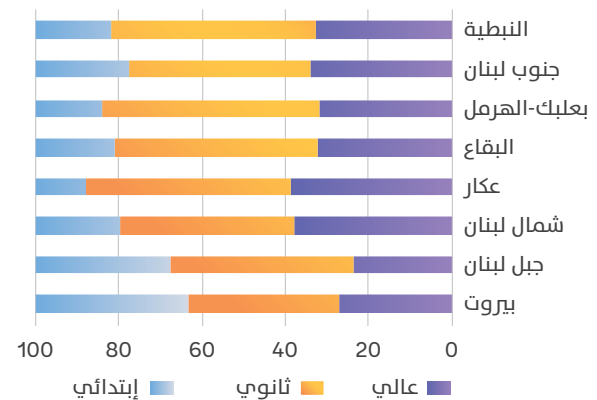
المعيشية (2018-2019). ويمكن رؤية أكبر فجوة على هذا الصعيد في عكار، حيث 55 في المائة من النساء العاملات حاصلات على شهادات جامعية مقابل 12 في المائة فقط من الرجال العاملين، يلي ذلك شمال لبنان بفارق 29 نقطة مئوية بين الجنسين (الشكل 21 والشكل 22). ويتسق ذلك مع التوجهات التعليمية في شمال لبنان، حيث يفوق عدد النساء الحاصلات على تعليم عالٍ عدد نظرائهن من الرجال.

الشكل 21. التركيبة العمالية للعاملات من النساء حسب المحافظات والتحصيل التعليمي (بالنسبة المئوية)، 2019-2018



المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي باستخدام بيانات من مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر 2018-2019.

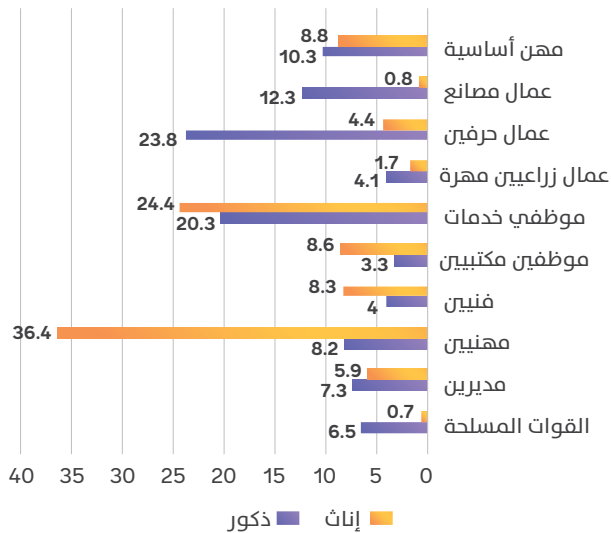
الشكل 22. التركيبة العمالية للعاملين من الرجال حسب المحافظات والتحصيل التعليمي (بالنسبة المئوية)، 2019-2018



المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي باستخدام بيانات من مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر 2018-2019.

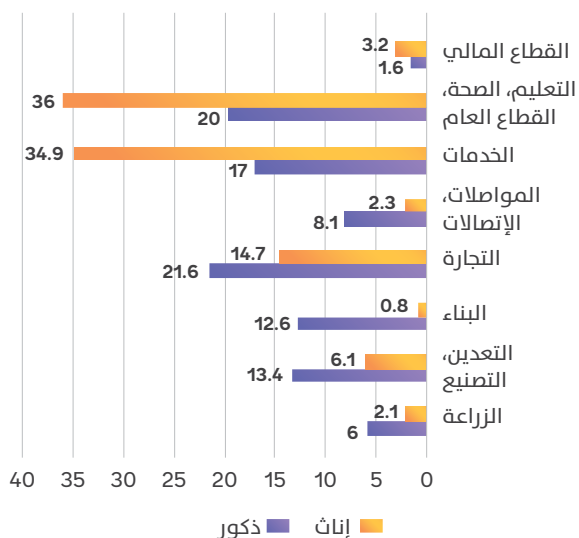
التفرقة المهنية والفجوات في الأجور بين الجنسين

الشكل 23. معدلات فئات الوظائف حسب الجنس والقطاع (بالنسبة المئوية)، 2018-2019



المصدر: مسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية 2019-2018.

الشكل 24. معدلات التوظيف حسب الجنس والقطاع (بالنسبة المئوية)، 2018-2019



المصدر: مسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية 2019-2018.

على الرغم من كون النساء العاملات أكثر تعليمًا، فإن نشاطهن يتركز في قطاعات الخدمات مثل التعليم والصحة والإدارة العامة. ورغم أن درجة التفرقة المهنية ضد النساء حسب القطاعات قد انخفضت بمرور الوقت، وهو ما أدى إلى تواجد النساء الأصغر سنًا بشكل أوسع نطاقاً في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، لا زال لبنان يشهد تفرقة مهنية كبيرة (الشكل 23 والشكل 24) (Akeel 2009). وتوجد أكبر نسبة من النساء في قطاعات التعليم والصحة والإدارة العامة والخدمات (الشكل 23). ويبين تحليل فئات الوظائف (الشكل 24) على أساس النوع الاجتماعي من ناحية وجود العديد من العاملات في مجال الخدمات اللاتي يرجح كونهن عاملات اختصاصيات أقل مهارة. ومن ناحية أخرى، ثمة نسبة كبيرة جداً من المجالات المهنية التي لا تشغل فيها سوى قلة من النساء فئات إدارية وتنفيذية، وهو ما يعرقل إمكانية الحصول على أجور أفضل.

ترتبط التفرقة المهنية بساعات العمل والأجور. حصل 46 في المائة فقط من العمال اللبنانيين على دخل من العمل خلال الشهر السابق لإجراء مسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية 2019-2018⁴⁵. وتقلّ هذه النسبة بين النساء مقارنة بالرجال، بنسبة 21 في المائة مقابل 55 في المائة على التوالي. ويمكن تفسير انخفاض النسبة الإجمالية بتدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الفترة التي سبقت الأزمة المالية في عام 2019. ويمكن أن تعزى هذه الأرقام غير المتناسبة لارتفاع نسبة النساء في قطاع الخدمات، والذي قد يرتبط بعدم انتظام الدخل في مجالات الضيافة أو بيع الأغذية أو الملابس بالتجزئة. وثمة فرق كبير أيضاً في العدد الفعلي لساعات العمل الأسبوعي ما بين الرجال والنساء. وفقاً لمسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية 2019-2018، يقضي العمال الذكور ما متوسطه 52 ساعة أسبوعياً في العمل، في حين تقضي العاملات النساء ما متوسطه 41 ساعة أسبوعياً في العمل. وتتماشى هذه الفجوة في ساعات العمل مع الحسابات الأخرى التي تبين أن الرجال يقضون، في المتوسط، 53 ساعة أسبوعياً في العمل، في حين تقضي المرأة 32 ساعة أسبوعياً (World Bank 2020e). ويمكن أن يعزى ذلك إلى انخفاض عدد ساعات العمل في قطاعات التعليم والصحة والإدارة العامة بصفة عامة، وهي قطاعات تعمل فيها نسبة كبيرة من النساء.

تختلف تقديرات الفجوة في الأجور بين الجنسين تبعاً للمنهجية المستخدمة، غير أن الدراسات خلصت إلى أن المرأة تميل إلى أن تجد نفسها في وضع أسوأ لدى أخذ جميع العوامل في الاعتبار.

45 معلومات تم الحصول عليها من موقع الإدارة المركزية للإحصاء، استناداً إلى تحليل لمسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية 2018-2019 على المستوى المحلي مع الإشارة إلى النتائج الوطنية (مسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية 2018-2019).

الجدول 4. خوارزمية دخل العمل في الشهر وفي الساعة وساعات العمل للنساء والرجال، 2018-2019

الرجال	النساء	*** الأجر المسجل شهرياً	*** الأجر المسجل في الساعة	*** عدد ساعات العمل في الأسبوع
6,9	6,9	1,57	1,82	52
6,9	6,9	1,82	1,82	41

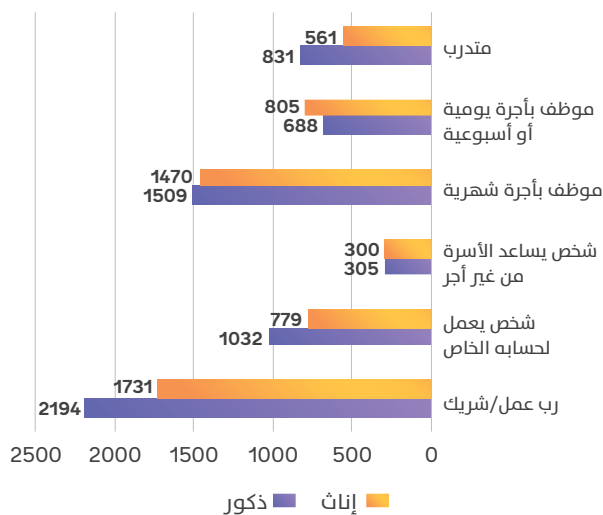
ملاحظات: يتم حساب الإيرادات بالساعة باستخدام متغير يبين ساعات العمل المعتادة في الأسبوع. *** اختلاف كبير عند مستوى 10%، ** عند مستوى 5% و* عند مستوى 10%.

المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي باستخدام بيانات من مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر 2018-2019.

على اصحاب العمل عدم التمييز على اساس الجنس او نوع العمل أو الراتب أو الأجور أو التوظيف أو الترقية أو التدريب المهني أو الزي. ولا توجد أحكام قانونية تفرض المساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة (World Bank 2020d). لكن على الرغم مما أحرز من تقدم، يحق لأرباب العمل المحتملين السؤال عن الوضع الأسري، وليس مطلوباً منهم ضمان وظيفة الموظفة الأم، أو ما يعادل هذه الوظيفة، أو توفير فترات راحة لدى عودة الأم العاملة من إجازة الأمومة (Iqbal 2016, WABA 2019). ولا توجد فروق

عند التركيز على الأفراد العاملين من اصحاب الدخل غير الصفري وحساب الفجوة غير المشروطة بين الجنسين، يتبين عدم وجود فرق كبير بين النساء والرجال لدى مقارنة الأجر الشهرية. غير أن الفجوة بين الجنسين تكون لصالح المرأة عند مقارنة الأجر بالساعة. ويشير الجدول 4 إلى أن الأجر بالساعة للمرأة، في المتوسط، يصبح أعلى من أجر الرجل، لأن الرجال يعملون في المتوسط 11 ساعة أسبوعياً أكثر من النساء، مما له أثر على صعيد تكافؤ الإيرادات في الساعة (Atamanov et al. 2016). ويمكن الإشارة إلى ذات الملاحظة في الشكل 25 وذلك في الفئات التي تشير إلى العمل بأجر (مدفوعة الأجر شهرياً وأسبوعياً/يوميًا). غير أن الدراسات المتعلقة بتحديد الأجر بأسلوب الاقتصاد القياسي التي وضعها أواكاساكا (Oaxaca 1973) والتي راجعها (Stanley and Jarrell 1998) تشير تساؤلات حول مدى الاختلافات في كيفية حساب تقديرات الأجر بين الجنسين والحاجة إلى مراعاة العوامل المفشّرة وغير المفشّرة⁴⁶. وتظهر دراسة أخرى أن الفجوة في الأجر بين الجنسين وبالنسبة لجميع العاملين في لبنان تبلغ 22 في المائة في غير صالح المرأة، بعد ضبط الحسابات لتعكس الخصائص والاختيار (World Bank 2020e). وتتسع هذه الفجوة مقارنة بما لوحظ في القطاع الخاص العراق والأردن (World Bank 2020e). كما أن وضع صاحبات المشاريع غير مؤات، حيث يحصلن على دخل أقل كربات عمل أو عاملات لحسابهن الخاص. وتوجد فجوات كبيرة في الأجر في صفوف اللاجئين، حيث يعملون في المتوسط 14 يوماً في الشهر بمعدل 13 يوماً للنساء و14 يوماً للرجال، مقارنة بالمعدل المعتاد الذي يبلغ 22 يوم عمل في الشهر (World Bank 2020c). ويبلغ متوسط الدخل الشهري للاجئين 43 في المائة من الحد الأدنى للأجور المعتمد في لبنان، حيث يكسب الرجال 206 دولاراً والنساء 158 دولاراً شهرياً (World Bank 2020c).

الشكل 25. متوسط الدخل/صافي الدخل بالليرة اللبنانية من الوظيفة الرئيسية في الشهر الماضي حسب الوضع الوظيفي، 2018-2019



المصدر: مسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية 2018-2019.

أحرز لبنان تقدماً على صعيد توسيع نطاق حماية العاملين، غير أن الفجوات لا تزال قائمة. في عام 2000، أصدر لبنان قانون العمل رقم 207 (المادة 26) الذي ينص على أنه يجب

46 ينطبق هذا التحليل على العاملين بأجر فقط. ويعزى الفرق في الأجر بالساعة الوارد في الجدول 4 إلى حد كبير إلى الاختلافات في عوامل قابلة للرصد مثل التعليم والعمل. كلما ارتفع مستوى التحصيل التعليمي تقلصت الفجوة بين الجنسين، في حين أن تركيز المرأة في قطاعات معينة مثل الصحة والتعليم والسياحة قد يكون أيضاً في صالحها. وعلى هذا النحو، لا تأخذ هذه النتائج في الاعتبار عوامل غير مفشّرة أو غير قابلة للرصد مثل التمييز القائم على النوع الاجتماعي في مكان العمل (في ما يتعلق بالراتب). ولا يتيح مسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية 2018-2019 بتحليل أرباح الأجر باستخدام تحليل أواكاساكا، والذي يمكن أن يأخذ في الاعتبار العوامل المفشّرة وغير المفشّرة. ومع ذلك، يطبق Atamanov وآخرون 2016 هذا التحليل باستخدام بيانات الدراسة الاستقصائية لميزانية الأسر المعيشية 2011-2012 ويبين أن أي فرق في الأجر ينخفض بشكل كبير عند تضمين العوامل غير المفشّرة وتصحيح تحيز الانتقاء، مما يشير بشكل واضح إلى وضع المرأة غير المؤاتي.

التوظيف بين أرباب العمل بالتحيز القائم على الجنس، مما يتسبب بالتردد في استخدام النساء (World Bank 2020d). وأما غالبية أصحاب العمل الذين تمت مقابلتهم في تقييم فني للنوع الاجتماعي أجري عام 2018 بغية فهم القيود التي تواجهها النساء في الحصول على وظائف في لبنان، عن تفضيلهم توظيف الرجال بسبب معتقداتهم على المستوى الفردي في ما يتعلق بأدوار الرعاية التي تضطلع بها المرأة في المنزل. وأثارت نسبة من أصحاب العمل شكوكاً حول قدرة المرأة على تولي مناصب إدارية أو وظائف اعتبروها «أكثر ملاءمة للرجال» (Elzir Assy 2018).⁴⁷

قانونية بين عدد الساعات التي يمكن للنساء والرجال العمل فيها. غير أن ثمة قيود على كيفية عمل المرأة في الوظائف المتصلة بالتعدين، والعمل في المصانع، والزراعة، والطاقة والنقل (World Bank 2020e). وهذه قيود هامة تزيد من المعوقات التي تواجهها المرأة بسبب دورها الإنجابي ودورها في تقديم الرعاية، وهي قيود ترتبط بالأعراف الاجتماعية.

وأظهرت الدراسات أن التوقعات المجتمعية بشأن الأدوار التقليدية للمرأة في المنزل تسهم في اتساع ممارسات

دور المرأة في الشركات وريادة الأعمال

في المائة من الشركات، وهذا أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 18 في المائة (World Bank Enterprise Survey 2019). وتتماشى هذه الأرقام مع النتائج التي توصل إليها المسح الأخير للقوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية 2018-2019 والتي تكشف عن أن 11 في المائة فقط من النساء يعملن كصاحبات مشاريع لحسابهن الخاص في المتوسط، مقارنة بنسبة 25 في المائة من الرجال (الشكل 15).⁴⁹ وتجدر الإشارة إلى أن الشكل 5 يبين أيضاً أن أربع نساء من بين كل خمس نساء في لبنان موظفات بأجر.

وثمة صلة واضحة بين الشركات التي تشترك المرأة في ملكيتها وشغل امرأة لمنصب المدير العليا. كما أن 76 في المائة من الشركات التي تديرها نساء تشترك النساء في ملكيتها، في حين أن 6 في المائة فقط من الشركات التي يديرها الرجال تشترك نساء في ملكيتها. وعلاوة على ذلك، توفر صاحبات المشاريع من النساء فرص عمل أكبر لغيرهن من النساء مقارنة بفرص العمل التي يوفرها أصحاب المشاريع من الرجال. وتميل الشركات التي تديرها النساء إلى توظيف نسبة أكبر من العاملات بوظائف دائمة وبدوام كامل، بنسبة 49 في المائة، مقارنة بالشركات التي يديرها الرجال، وذلك بنسبة 22 في المائة (World Bank Enterprise Survey 2019). ومن الأكثر شيوعاً أن تقدم الشركات التي تديرها النساء تدريباً رسمياً لموظفيها بدرجة أكبر بكثير من الشركات التي يديرها الرجال، وذلك بنسبة 29 في المائة مقارنة بنسبة 20 في المائة على التوالي. وتشهد قطاعات صناعة الأغذية وجود المزيد من النساء في مناصب الإدارة العليا، بنسبة

تأثرت المشاريع التجارية المملوكة من قبل نساء بشدة في عام 2020، وهي كانت تمثل نسبة صغيرة من الشركات القائمة وتعاني أصلاً من محدودية الأصول، فكان أن أغلقت العديد من الشركات المملوكة للنساء أبوابها بسبب الجائحة. وتشير التقديرات الدولية إلى وجود فجوة بين الجنسين في غير صالح المرأة تبلغ ست نقاط مئوية بسبب الإغلاقات التي رافقت تفشي الجائحة (Goldstein et al. 2020). بالإضافة إلى ذلك، كانت واحدة من كل خمس شركات من بين الشركات العديدة التي تضررت من الانفجار شركات تملكها نساء، وعلى الأغلب أن نصفها أصغر من الشركات المملوكة للذكور، وغير مسجلة وتستخدم المزيد من الموظفين النساء (UN Women 2020a). ومن بين الشركات المملوكة للنساء التي تضررت من الانفجار، بلغ عدد موظفيها من النساء ما نسبته 70 في المائة.

وبالمقارنة مع المتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تسجل مشاركة المرأة في ملكية الشركات ونسبة الشركات التي تشغل فيها امرأة منصب المدير الأعلى معدلات منخفضة للغاية في لبنان. وعلى الرغم من وجود الأدلة التي تشير إلى فوائد التنوع بين الجنسين، فإن نسبة ضئيلة فقط من الشركات اللبنانية تعادل 10 في المائة تشترك في ملكيتها نساء، مقارنة بمتوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يبلغ 19 في المائة. و5 في المائة فقط من الشركات تملك النساء الحصة الأكبر فيها (IFC 2019).⁴⁸ كما أن نسبة النساء محدودة في الإدارة، حيث يبلغ عدد الشركات التي تشغل فيها امرأة منصب مديرة عليا 6

47 شملت الشركات التي أجريت فيها المقابلات ما يلي: ثلاث شركات لديها أكثر من 50 موظفاً، وأربع شركات تضم ما بين 10 موظفين و50 موظفاً، وثلاث شركات لديها أقل من 10 موظفين. وقد أكدت أيضاً دراسات سابقة على ما ورد في هذه الدراسة. ووجدت دراسة للبنك الدولي في عام 2009 أن 40 في المائة من أصحاب المشاريع اللبنانيين نساء ورجالاً ذكروا بشكل مباشر الالتزامات الأسرية باعتبارها العائق الرئيسي في توظيف النساء. واعتبر أصحاب المشاريع من الذكور أن النساء أقل التزاماً بعملهن بسبب تصور أرباب العمل هؤلاء على سبيل المثال أن معدلات غياب النساء أعلى وأنهن أقل قدرة على العمل لساعات إضافية (Akeel 2009).

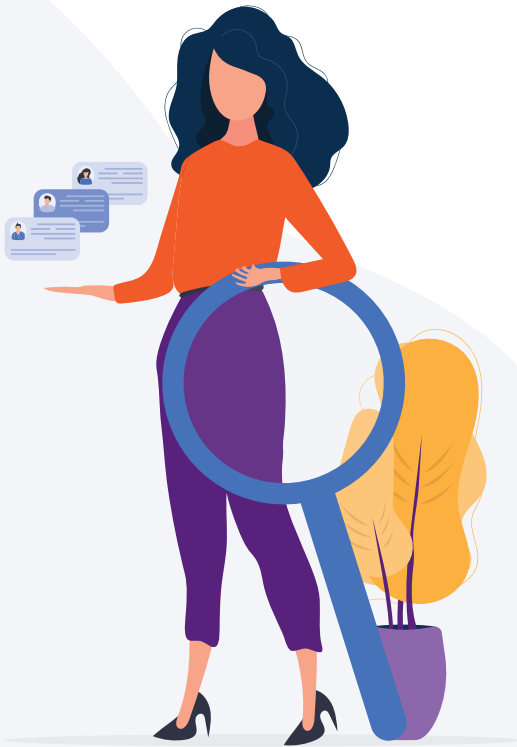
48 حققت الشركات التي تشهد وجود نساء في مجالس الإدارة واللجان التنفيذية عائداً أعلى بنسبة 47 في المائة على رأس مالها السهمي وودخلاً إجمالياً أكبر بمعدل 55 في المائة. وشملت الدراسة الاستقصائية للمشاريع 532 شركة في لبنان.

49 أفادت دراسة أجرتها مؤسسة التمويل الدولية بعنوان «أثر عضوية المرأة في مجالس الإدارة بالمؤسسات اللبنانية» (Women on Board in Lebanon) (2019) شملت 393 شركة لبنانية من أصل عينة من 1600 شركة، أن 50 في المائة من الشركات التي شملها الاستطلاع لديها نساء أعضاء في مجالس الإدارة، حيث تمثل النساء 14 في المائة من مجموع أعضاء مجالس الإدارة.

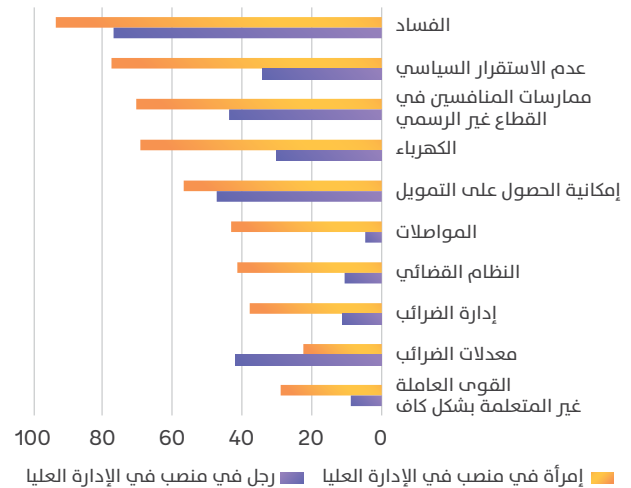
وذكرت 78 في المائة من الشركات التي تديرها نساء و34 في المائة من الشركات التي يديرها رجال أن عدم الاستقرار السياسي أكبر عقبة تواجه مؤسساتهم⁵⁰. وبصفة عامة، يقيم المديرون من النساء والرجال العقبات تقييماً مختلفاً. فعلى سبيل المثال، تعتبر جميع الشركات الفساد عائقاً رئيسياً، ولكن يسود هذا الرأي بشكل أكبر في الشركات التي تديرها نساء، حيث 94 في المائة من كبار المديرات يعتبرن ذلك عقبة رئيسية أو شديدة جداً مقارنة بنسبة 77 في المائة من الرجال. وتعد إمكانية استخدام البنى الأساسية مثل الكهرباء والنقل مسألة أخرى تعتبرها المديرات عقبة رئيسية أكثر بكثير من الرجال (الشكل 26). كما أن الممارسات في القطاع غير النظامي هي من أهم الشواغل بالنسبة للمرأة لأن ما يقرب من ثلاثة أرباع الشركات التي تديرها نساء، بنسبة 72 في المائة، تتنافس مع مؤسسات تجارية غير نظامية، وذلك مقارنة بنسبة 55 في المائة من الشركات التي يديرها رجال. وقد يعزى ذلك جزئياً إلى تركيز الأعمال التجارية المملوكة للمرأة في قطاع الخدمات، التي تميل إلى أن تنتمي أكثر إلى المنشآت غير النظامية.

12 في المائة، وفي قطاعات الخدمات بنسبة 8 في المائة، ويعمل ربعهن في شركات كبيرة الحجم⁵¹.

تتاح للنساء فرص أقل للحصول على التمويل اللازم لعملياتهن التجارية مقارنة بالرجال. وفي حين يعتبر الحصول على التمويل تحدياً رئيسياً يواجه رائدات الأعمال في لبنان والعالم، لا توجد اختلافات قانونية بين كيفية تسجيل النساء والرجال في لبنان للأعمال التجارية، أو توقيع العقود أو فتح الحسابات المصرفية (World Bank 2020d). وفي ما يتعلق بالحصول على التمويل، تبلغ نسبة الشركات التي تديرها نساء والتي لديها قرض مصرفي واحد أو خط ائتمان 31 في المائة فقط مقارنة بالشركات التي يديرها الذكور ونسبتها 40 في المائة. هذا التفاوت قد يفسر أن النساء في مناصب الإدارة العليا يذكرن أكثر من نظرائهن من الرجال أن الحصول على التمويل عائق رئيسي يواجه عمليات منشآتهن التجارية، وذلك بنسبة 57 في المائة مقابل 47 في المائة (الشكل 26) (World Bank Enterprise Survey 2019). ونتيجة لذلك، قد يكون الوصول إلى المؤسسات المالية واستخدامها محدوداً أكثر، حيث 20 في المائة من الرجال يبلغون عن استخدام حساباتهم في مؤسسة مالية رسمية لأغراض تجارية فقط أو لأغراض تجارية ومعاملات شخصية على حد سواء، مقارنة بأقل من 4 في المائة من النساء⁵².



الشكل 26. أهم المعوقات التي تواجه عمليات الشركات (النسبة المئوية لكبار المديرين الذين يحددون القضايا التي تعتبر بأنها عقبات شديدة أو شديدة جداً، حسب الجنس)، 2019



المصدر: مسح المؤسسات لعام 2019.

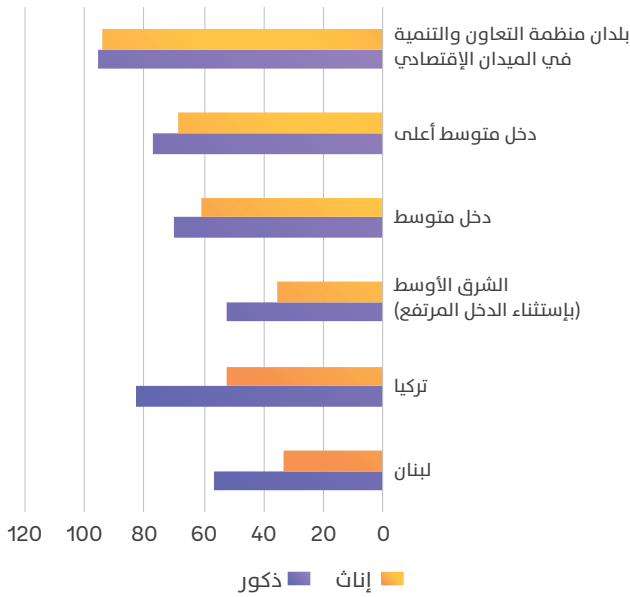
50 تدير النساء اللبنانيات 5 في المائة من الشركات الصغيرة (بين 5 و19 موظفاً)، و5 في المائة من الشركات المتوسطة الحجم (بين 20 و99 موظفاً)، و25 في المائة من الشركات الكبيرة (أكثر من 100 موظف).

51 تظهر بيانات قاعدة بيانات الشمول المالي في العالم 2017 (Global Findex 2017) أن 17 في المائة فقط من النساء اقترضن المال من مؤسسة مالية أو استخدمن بطاقة ائتمان، مقارنة بنسبة 28 في المائة من الرجال. كما توجد فجوة بين الجنسين في ما يتعلق باقتراض النساء للمال لبدء عمل تجاري مقارنة بالرجال، بنسبة 2 في المائة من النساء مقارنة بنسبة 7 في المائة من الرجال.

52 البيانات الواردة في هذا القسم مستمدة من قاعدة بيانات البنك الدولي للدراسات الاستقصائية للمؤسسات. <https://www.enterprisesurveys.org>. تُعرّض الأرقام مع مراعاة أن نسبة الشركات التي تديرها أو ترأسها نساء، أقل بكثير من نسبة الشركات التي يديرها أو يرأسها رجال.

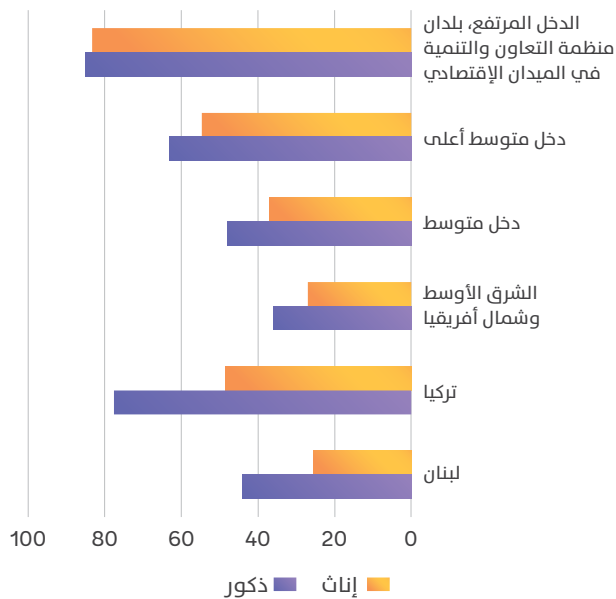
هاء. القدرة على الحصول على الأصول وتملك الأراضي

الشكل 27. ملكية الحسابات أو مزود خدمة الهاتف المحمول، حسب الجنس (بالنسبة المئوية)، 2017



المصدر: قاعدة بيانات فينديكس العالمية.

الشكل 28. ملكية بطاقة الخصم، حسب الجنس (بالنسبة المئوية)، 2017



المصدر: قاعدة بيانات فينديكس العالمية.

لا تزال المرأة اللبنانية تواجه قيوداً قانونية تحيط بالميراث والقدرة على الحصول على الأصول. وفي معظم الحالات ترتبط هذه القيود بالانتماء الديني (WBL 2020d). ووفقاً للمادتين 9 و19 من الدستور اللبناني لا يمكن للمرأة أن ترث الأصول بنفس الطريقة التي يرث بها الرجل، سواء من الوالدين أو من الزوج (World Bank 2020d). كما يرتبط التقدم بطلب الطلاق والحصول على حقوق حضنة الأطفال على الديانة، وتميل هذه مع استثناءات قليلة إلى محاباة الرجل.

للمرأة اللبنانية نفس حقوق الرجل في امتلاك الممتلكات، رغم أنها لا تزال تواجه عملياً قيوداً مالية واجتماعية في ما يتعلق بكيفية المطالبة بالممتلكات أو إدارتها. وفقاً لتقرير البنك الدولي للمرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2020، ما من فروق قانونية صريحة بين المرأة والرجل في ما يتعلق بالحقوق في امتلاك الأراضي. ولكن من غير المرجح أن تكون النساء اللواتي تملكن الأراضي في المجتمعات الريفية أو الفقيرة على علم بحقوقهن، أو أن يستطعن تحمل تكلفة الرسوم المرتفعة اللازمة لتسجيل ممتلكاتهن، أو أن ينتمين إلى تعاونية قد تمكنهن من الحصول على الأموال اللازمة لإدارة الممتلكات. وعلى الرغم من أن لبنان قد حجب تحفظه على المادة 16 (ج) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) التي تدعو إلى المساواة في الحقوق بين الزوجين من حيث حيازة الممتلكات، وإدارتها، واقتنائها، والتصرف بها، فإنه يستمر بالإبقاء على تحفظاته على صعيد جوانب أخرى أساسية من العلاقات الزوجية والأسرية، مما يجعل من الصعب على المرأة المتزوجة أن تتخذ قراراتها بنفسها، خاصة إذا لم تناسب هذه القرارات زوجها.

يمثل وضع الشمول المالي الإجمالي في لبنان المتوسط الإقليمي، لكنه أقل بالمقارنة مع البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، وهناك تفاوتات كبيرة بين الجنسين لصالح الرجال في الحصول على الخدمات المالية. في لبنان، تتماثل القدرة الإجمالية للنساء على الاحتفاظ بحسابات مالية مع متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكنها تنخفض عن البلدان المتوسطة الدخل والمتوسطة الدخل من الشريحة العليا. عند وضع الرسوم البيانية للقدرة على امتلاك الحسابات المالية وبطاقات السحب الآلي حسب الجنس في لبنان وعناصر مقارنة مختارة، يتبين أن الفجوة بين الجنسين في الحصول على الخدمات المالية هي الأكثر اتساعاً في لبنان وتركيا مقارنة بمتوسط الفجوة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومتوسطات الفجوة بين الجنسين في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الشكل 27 والشكل 28). على سبيل المثال، في عام 2017، كان لدى 57 في المائة من الرجال

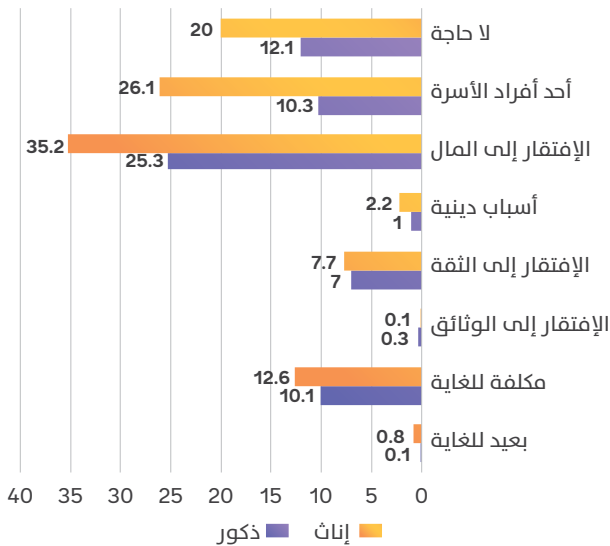
الجدول 5. ساعات العمل في الأسبوع والدخل/صافي الأرباح من الوظائف الرئيسية حسب القطاعات الاقتصادية، ألف ليرة لبنانية، 2017

لديه بطاقة سحب	لديه بطاقة ائتمان	لديه حساب مالي	
0,001	***-0.012	***0.010	العمر
***-0.601	***-0.383	***-0.710	إناث
**0.395	0,196	**0.371	الشريحة الخمسية الثانية
***0.592	*0.423	***0.534	الشريحة الخمسية الثالثة
***0.674	**0.475	***0.545	الشريحة الخمسية الرابعة
***0.858	***0.702	***0.891	الشريحة الخمسية الخامسة (الأكثر غنى)
***0.458	***0.504	***0.590	ثانوي
***1.680	***1.279	***1.813	أكمل التعليم العالي أو أكثر

ملاحظة: *** ذو أهمية على مستوى 1٪، ** ذو أهمية على مستوى 5٪، * ذو أهمية على مستوى 10٪. تم حذف الخمس الأدنى والابتدائي المكتمل أو أقل.

المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي باستخدام بيانات قاعدة بيانات الشمول المالي في العالم 2017.

الشكل 29. أسباب عدم وجود حساب في مؤسسة مالية (بالنسبة المئوية)، حسب الجنس، 2017



المصدر: قاعدة بيانات فينديكس العالمية.

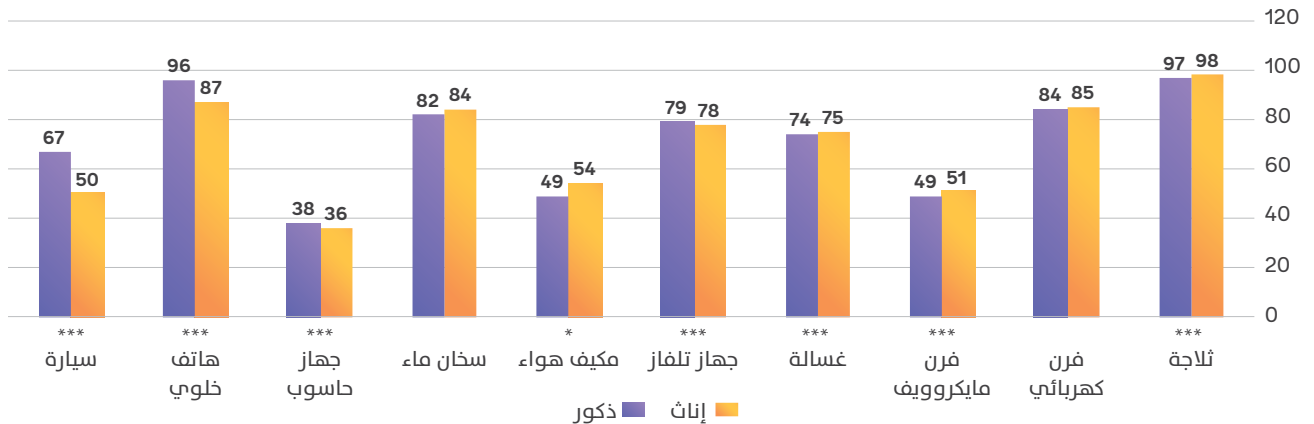
في لبنان حسابات في المؤسسات المالية مقارنة بنسبة 33 في المائة من النساء. ومن المرجح أن تكون هذه الأرقام قد تأثرت بالأزمة المالية والاقتصادية المستمرة منذ عام 2019⁵³، والتي أدت إلى عدم القدرة على سحب النقد من الحسابات المصرفية (خاصة من الحسابات المقومة بالدولار الأمريكي). وقد أثر ذلك على الأرجح على طلبات فتح حسابات جديدة.

عموماً، يرتبط التعليم وحالة الرفاه والنوع الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً بوجود حسابات مالية وبطاقات سحب وائتمان. وبشكل عام، فإن احتمال امتلاك النساء لحسابات مالية أو بطاقات ائتمانية أو بطاقات سحب مالي أقل بكثير من احتمال حصول الرجال عليها، حتى بعد ضبط الحسابات لتعكس وضع التعليم والرفاه (الجدول 5).

ومن المحتمل أن تضطر المرأة إلى الاعتماد على فرد آخر من أفراد الأسرة للحصول على الخدمات المالية. ويمثل نقص المال وحقيقة أن شخصاً آخر من الأسرة لديه حساب سببين من الأسباب الأكثر شيوعاً لذلك (الشكل 29). ومن الجدير بالذكر أن أكثر من ضعف نسبة النساء مقارنة بالرجال يبلغن عن عدم وجود حساب لأن أحد أفراد الأسرة الآخرين لديه حساب.

⁵³ جاء الانهيار المصرفي لعام 2019 نتيجة أزمات مالية واقتصادية طويلة الأمد تسببت في إخفاقات مالية كلية شاملة، مثل خطر الودائع المصرفية (أو التدفق النقدي إلى الخارج)، وانهيار سعر الصرف، والتخلف عن سداد الديون السيادية، ومعدلات تضخم ثلاثية الأرقام، والانكماش الاقتصادي الحاد (World Bank, European Union, United Nations, 2020). وكما أفادت وسائل الإعلام المحلية والدولية على نطاق واسع، استجابت المصارف للأزمة المالية الاقتصادية بتشديد القيود على السحوبات النقدية، مما حرم العديد من عملاء المصارف من إمكانية الحصول على مدخراتهم (Azhari, 2020; Dahan, 2021; Geldi 2021).

الشكل 30. ملكية الأصول في الأسر التي ترأسها النساء والذكور (بالنسبة المئوية)، 2017



المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي باستخدام بيانات من مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر 2018-2019. ملاحظة: *** ذو أهمية على مستوى 1%، ** ذو أهمية على مستوى 5%، * ذو أهمية على مستوى 10%.

الأراضي التي تزرعها المرأة مجزأة وأصغر من تلك التي يزرعها الرجل، إذ يبلغ حجمها أقل من 0.6 هكتار، مقارنة بـ 1.3 هكتار لقطع الأراضي التي يديرها الرجال (FAO 2012).

وتواجه المرأة الريفية تحديات إضافية تتعلق بالتنقل، وتتفاقم بسبب الأعراف والتحيّزات ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي. وتتسم المناطق الريفية بمحدودية وسائل النقل العام، فضلاً عن ارتباط هذه الوسائل بمخاوف متعلقة بالسلامة، وهو ما قد يجعل من الصعب على المرأة الريفية الحصول على الخدمات خارج نطاق مجتمعها المحلي ما لم يكن لديها سيارة خاصة (World Bank 2020d). غير أن دراسة أجريت عام 2018 على اللاجئين السوريين في لبنان وجدت أن حرية التنقل تتراجع بين الرجال أكثر من النساء بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة، مما يشير إلى الدور الكبير الذي تؤديه الأعراف الاجتماعية (IPSOS Group SA 2018). ويبين الشكل 31 أن عدد أقل من النساء بإمكانهن استملاك سيارة مقارنة بالرجال، بنسبة 50 في المائة للنساء مقابل 67 في المائة للرجال. ونتيجة لذلك، قد تشارك المرأة بشكل أقل في عمليات صنع القرار، كما أن قدرتها على الاستفادة من خدمات الإرشاد والتسويق، والمدخلات والتكنولوجيات الزراعية الكافية أقل مقارنة بالرجل. وعلاوة على ذلك، يعمل أكثر من نصف النساء العاملات في القطاع الزراعي، بنسبة 56 في المائة، بدوام جزئي أو موسمي أو تعاقد، وتعتبر نسبة كبيرة منهن تصل إلى 30 في المائة «عاملات منزليات»، مما يجعلهن عرضة للاستغلال (ILO 2018a). وغالباً ما تجد المرأة نفسها غير قادرة بشكل كاف على الحصول على الخدمات المالية بسبب محدودية الدخل المتأتي من زراعة الكفاف، أو نقص الضمانات على شكل ملكية الأراضي، أو غيرها من القيود الاجتماعية والثقافية. وتجعل هذه العوامل مجتمعة المرأة الريفية من بين أكثر فئات السكان اللبنانيين عرضة للمخاطر.

وتختلف أنماط اقتراض المال اختلافاً كبيراً بالنسبة للرجال والنساء. حسب بيانات عام 2017، اقتترض 40 في المائة من الرجال و33 في المائة من النساء المال في العام السابق⁵⁴. كما أن عدد الرجال الذين اقتترضوا من مؤسسة مالية رسمية أكبر من عدد النساء (20 في المائة و13 في المائة على التوالي). وأفادت نسبة أكبر من النساء تبلغ 21 في المائة بأنه لن يكون من الممكن لهن توفير المال اللازم في حالات الطوارئ، مقارنة بنسبة 15 في المائة من الرجال الذين أفادوا بأنهم يستطيعون ذلك.

لا توجد فروق كبيرة في إمكانية الحصول على الأصول الرئيسية بين الأسر المعيشية التي ترأسها الإناث وتلك التي يرأسها الذكور، مع بعض الاستثناءات. وبالنسبة للعديد من الأصول، لا توجد اختلافات كبيرة، مثل الثلاجات وأفران المايكروويف وأجهزة التلفزيون والغسالات. غير أن الأسر المعيشية التي يرأسها رجال تتمتع بقدر أكبر بكثير من إمكانية الحصول على السيارات والهواتف المحمولة (الشكل 30). وتسهم هذه الاختلافات في التحديات التي قد تواجهها النساء العرصة للمخاطر في ما يتعلق بالحصول على المعلومات وسلامة التنقل، مما يعرقل في النهاية قدرتها على التعبير عن رأيها وعلى الاختيار.

تعاني النساء من تقييد إمكانية الحصول على ملكية الأراضي الريفية. وتساهم المرأة بشكل مهم في الإنتاج الزراعي، ولكن محدودية فرص حصولها على الأراضي والإنتاج تعني أن مساهماتها أقل بكثير من مساهمات نظرائها من الرجال. ووفقاً إلى تعداد الزراعة لعام 2010، لم تعد ملكية النساء للمزارع 9 في المائة، في حين لم تتول النساء زراعة سوى 5 في المائة من المزارع (FAO 2021). ولا تتاح للنساء في المناطق الريفية سوى فرص ضئيلة للحصول على الأراضي بسبب القيود القانونية والاقتصادية والثقافية. ومعظم

54 البيانات الواردة في هذا القسم مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي للشمول المالي في العالم، <https://globalfindex.worldbank.org/>.

تراكم رأس المال البشري



ويقيس مؤشر رأس المال البشري للبنك الدولي حجم رأس المال البشري الذي يمكن للفتيات والفتيان أن يتوقعوا تراكمه لدى بلوغهم سن 18 عاماً، قياساً إلى الدرجات التي حققها لبنان على مستوى البقاء على قيد الحياة والصحة والتعليم. ومما يلفت النظر تطابق نتائج مؤشر رأس المال البشري في لبنان بشكل عام بالنسبة إلى الفتيات والفتيان، حيث أن معدلات بقاء الفتيات على قيد الحياة، ونتائج الامتحانات، والسنوات المتوقعة قضائها خلف مقاعد الدراسة مماثلة لمعدلات الفتيان أو أقل منها قليلاً فقط (World Bank 2020e).⁵⁵ غير أن ما يبدو من تكافؤ ظاهري بين الجنسين يخفي التحديات القائمة في مجالي الصحة والتعليم، لا سيما في صفوف الأعداد الكبيرة من اللاجئين في لبنان.

أحرز لبنان تقدماً على صعيد الحد من الفوارق بين المرأة والرجل في ثرواته من رأس المال البشري، غير أن الفجوات لا تزال قائمة، على الأخص بالنسبة للسكان العرضة للمخاطر. يُعدّ رأس المال البشري من حيث المهارات، والصحة، والمعرفة والقدرة على الصمود الدافع الرئيسي للنمو المستدام وتخفيف حدة الفقر، إذ إنه يحدد قدرة الناس على تحقيق إمكاناتهم الكاملة في المجتمع (World Bank 2018). وذكر تقرير التنمية في العالم لعام 2012 أن معالجة الفوارق بين الجنسين في ثروات رأس المال البشري أولوية رئيسية في الحد من عدم المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي (World Bank 2012). إذ أن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها، وهما عنصران أساسيان لرأس المال البشري، لا يقلل من الفجوات بين المرأة والرجل في الإنتاجية والأجور فحسب، بل تتوارثه أيضاً الأجيال المقبلة من خلال استفادة أطفالهم من التعليم العالي وتحسين نتائجهم الصحية.

الجدول 6. مؤشرات التعليم لرأس المال البشري في بلدان مختارة

درجات اختبار منسقة	السنوات الدراسية المتوقعة	
395	10,36	إناث
384	10,73	ذكور
444	11,39	إناث
414	10,9	ذكور
377	7,2	إناث
353	6,7	ذكور
424	12,5	إناث
399	11,9	ذكور
483	12	إناث
473	12	ذكور

المصدر: قاعدة بيانات مؤشر رأس المال البشري: السنوات الدراسية المتوقعة في لبنان، 2020. (السنوات الدراسية المتوقعة للبنان هي لعام 2017. جميع البيانات الأخرى هي لعام 2020).

الوصول إلى التعليم ومخرجاته

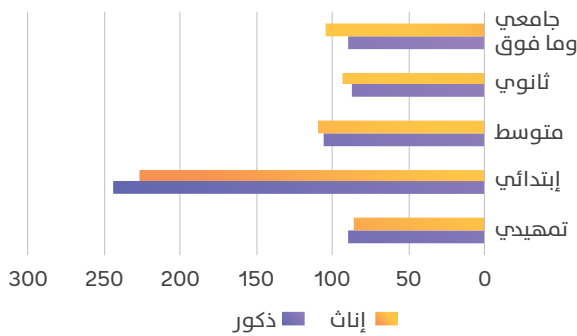
والتي تنظر في ما يتعلمه الأطفال فعلاً، ينخفض الرقم إلى 6.3 سنوات فقط.

ويختلف التفاوت بين الجنسين في التحصيل التعليمي باختلاف مرحلة التعليم، حيث يفوق عدد الفتيان المتسربين من المدارس عدد الفتيات المتسربات. بالقيمة المطلقة، ووفقاً لمسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر 2018-2019، يزيد عدد الفتيان في سن الدراسة المتسربين

وفقاً لمؤشر رأس المال البشري للبنك الدولي، لا يحقق الأطفال المولودون في لبنان حين يكبرون سوى 52 في المائة من الإنتاجية المحتملة التي كان يمكن أن يحققوها لو حصلوا على خدمات التعليم والصحة بصورة كاملة، والحال ذاته بالنسبة للإناث والذكور (Human Capital Project, 2020). وعدد السنوات الدراسية المتوقعة أقل قليلاً بالنسبة للفتيات منه للفتيان، بمعدل 10.3 سنوات مقارنة بمعدل 10.7 سنوات على التوالي. وفي السنوات المعدلة من التعليم،

55 لبنان هو البلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يقضي الأولاد في المتوسط عدداً أكبر من سنوات الدراسة المتوقعة المعدلة حسب الجودة.

الشكل 32. الطلاب المسجلون حالياً، حسب الجنس والمرحلة (بالآلاف)

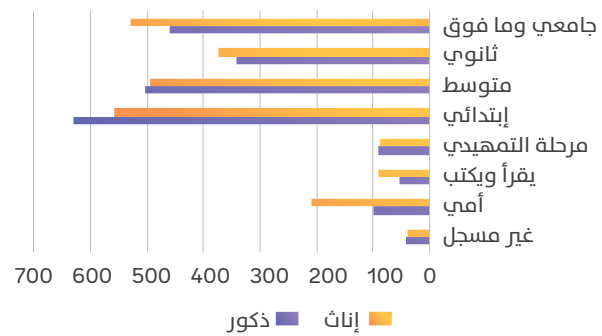


المصدر: مسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية 2019-2018.

وتحقق الفتيات والفتيان درجات اختبار منسقة مماثلة نسبياً (الجدول 6)، ولكن درجاتهما، وهي 395 و384 درجة على التوالي، أقل من المتوسط الإقليمي البالغ 407 درجات (World Bank 2020b). وبشكل أكثر تحديداً، تشير تقارير «التوجهات في دراسة الرياضيات والعلوم» إلى أن مستوى الفتيان اللبنانيين في الرياضيات يماثل المتوسط الدولي، حيث حصلوا على درجات اختبار تبلغ 456 (ويبلغ المتوسط الدولي للفتيان 465)، في حين أن متوسط درجات الفتيات اللبنانيات البالغ 444 درجة أقل من كل من نظرائهن الذكور ومتوسط الفتيات الدولي البالغ 469. وفي مجال العلوم، يقل أداء الفتيات والفتيان اللبنانيين عن المتوسطات الدولية بشكل كبير، حيث سجلت الفتيات درجة 404 والفتيان درجة 408، مقارنة بالمتوسطين الدوليين البالغين 480 و474 على التوالي.⁵⁷

إن وجود بيئة تعليمية آمنة أمر بالغ الأهمية لزيادة التحصيل التعليمي. عندما سُئل الطلاب الذين لم يلتحقوا بالمدارس الابتدائية أو الثانوية في لبنان عن أسباب عدم التحاقهم بالمدرسة، ذكرت نسبة أكبر من الطلاب الذكور الأسباب الاقتصادية مقارنة بالطالبات الإناث. وعلى النقيض من ذلك، أفاد عدد أكبر من الطالبات بأنهن أكملن دراستهن (الشكل 33). غير أن الأسباب الرئيسية لتوقف كل من الفتيات والفتيان عن الدراسة غير اقتصادية وتعكس مجموعة واسعة من العوامل. وقد تكون الصعوبات على صعيد التسجيل، والعلامات غير الصحيحة، والتأقلم مع بيئات جديدة وفي كثير من الأحيان أقل أماناً، من العوامل المساهمة بالنسبة لغير المواطنين واللبنانيين العرضة للمخاطر (Shuayb et al. 2016). حيث أفاد وينتشر التنمر والمضايقة والعنف في المدارس، حيث أفاد

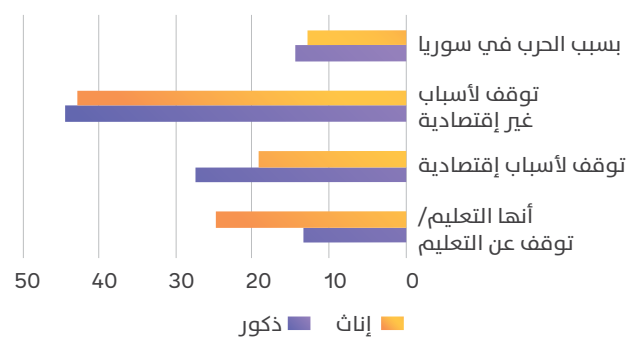
الشكل 31. التحصيل التعليمي، حسب الجنس والمرحلة (بالآلاف)، 2019-2018



المصدر: مسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية 2019-2018.

من المدارس عن عدد الفتيات، حيث يبلغ 41,000 فتى مقارنة بـ 39,000 فتاة (مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر 2019-2018). وخلال سنوات التعليم المبكرة، يقل عدد الفتيات الملتحقات بالمراحل الابتدائية مقارنة بالفتيان، ولكن الاتجاه يعكس في المراحل اللاحقة من التعليم (الشكل 31). ووفقاً لليونسكو، فإن نسبة الفتيان الذين يعيدون صفوفهم في المدارس الابتدائية أعلى بكثير من نسبة الفتيات، حيث تبلغ 7 في المائة مقابل 4.7 في المائة. كما أن فرصة إتمام الدراسة الابتدائية للفتيان أقل من 83 في المائة، مقارنة بنسبة 87 في المائة للفتيات.⁵⁶

الشكل 33. أسباب عدم الالتحاق بالدراسة بين المقيمين في لبنان ممن تتراوح أعمارهم بين 3 و24 سنة (بالنسبة المئوية)، 2019-2018



المصدر: مسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية 2019-2018.

56 بيانات التعليم في هذا القسم من معهد الإحصاء التابع لليونسكو.

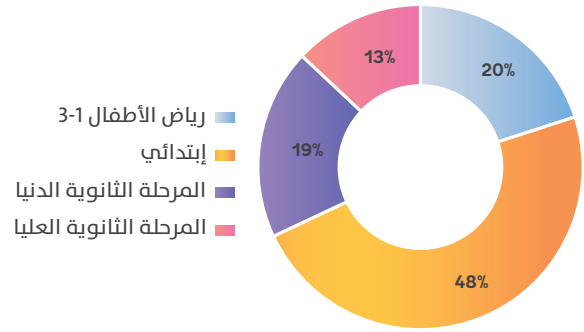
57 الدراسة الموحدة لاتجاهات التحصيل في الرياضيات والعلوم على الصعيد الدولي أعدتها الرابطة الدولية لتقييم التحصيل الدراسي. وأُجريت دراسة عام 2011 في 63 بلداً. وتحدد النتائج ضمن نطاق من 0-1000، ويتراوح أداء الطلاب بين 300 و700. Mullis et al. (2012) and Martin et al. (2012). تجدر الإشارة إلى أن لبنان لا يشارك في أي اختبارات قراءة دولية رئيسية مثل الدراسة التي تجريها الرابطة الدولية لتقييم التحصيل العلمي بعنوان دراسة التقدم الدولي في مجال محو الأمية، أو برنامج التقييم الدولي للطلاب التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ما يقرب من نصف الطلاب اللبنانيين ونسبتهم 48 في المائة بأنهم كانوا ضحايا للإيذاء اللفظي أو البدني، مقارنة بنسبة 37 في المائة دولياً (Abdul-Hamid and Yassine 2020).

إن تعذّر الحصول على رعاية الأطفال في لبنان، وخاصة بالنسبة للأسر الفقيرة، يخلق ظروفاً تحد من تراكم رأس المال البشري للمرأة وقدرتها على العمل. وجدت دراسة أجراها البنك الدولي في عام 2020 أن عدم الحصول على رعاية الأطفال يمكن أن يضر بتعليم الأشقاء الأكبر سناً، وخاصة الفتيات، حيث قد يضطرون إلى تحمل مسؤولية الرعاية (Devercelli and Beaton-Day, 2020). وقد يرتبط انخفاض الالتحاق بالدراسة، بدوره، بارتفاع خطر الزواج المبكر وخصوبة المراهقات، مما يضع المزيد من العوائق أمام تنمية المرأة لرأس مالها البشري. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لزيادة فرص الحصول على رعاية الأطفال أن تزيد رأس المال البشري للأطفال الأكثر فقراً إذا كانت رعاية الأطفال تشمل تنمية الطفولة المبكرة (World Bank, 2020e).

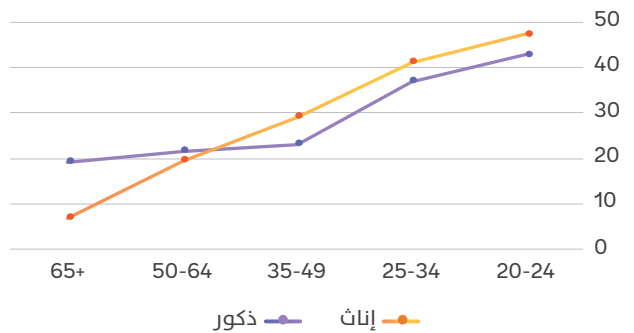
وفي لبنان، كشفت مناقشات مجموعة التركيز مع نساء من مختلف المواقع الاجتماعية والاقتصادية في مناطق الشمال والجنوب وبيروت/جبل لبنان أن التصور المرتبط برعاية الأطفال هي أنها في الغالب خيار متاح للأسر الميسورة (Elzir Assy 2018). وبالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاث وست سنوات، يوفر النظام التعليمي رياض الأطفال أو مرحلة ما قبل المدرسة (الشكل 34)، ولكن هذه المرحلة ليست إلزامية على الرغم من الأدلة التي تظهر أهمية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة كمؤشر للنجاح في المدارس الابتدائية (UNESCO 2020). (Devercelli and Beaton Day 2020). ولكن لبنان لا يمثل حالة شاذة، إذ يذكر تقرير (Devercelli and Beaton-Day 2020) أن أربعة أطفال من كل عشرة أطفال حول العالم في مرحلة ما قبل الابتدائي يحتاجون الحصول على رعاية الأطفال لا يحصلون عليها، ويعيش 80 في المائة من هؤلاء الأطفال في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الدخل المتوسط الأدنى. ويحد هذا النظام، بصيغته الحالية، من قدرة المرأة الفقيرة على جني رأس المال البشري من خلال قنوات متعددة (تنمية الطفل، وتعليم المراهقين، ورفاه الأسرة)، بالإضافة إلى آثاره الضارة على الطلب على العمل وعلى مشاركة المرأة في القوى العاملة.

الشكل 34. توزيع الطلاب حسب المرحلة الدراسية للعام الدراسي 2019-2020 (بالنسبة المئوية)



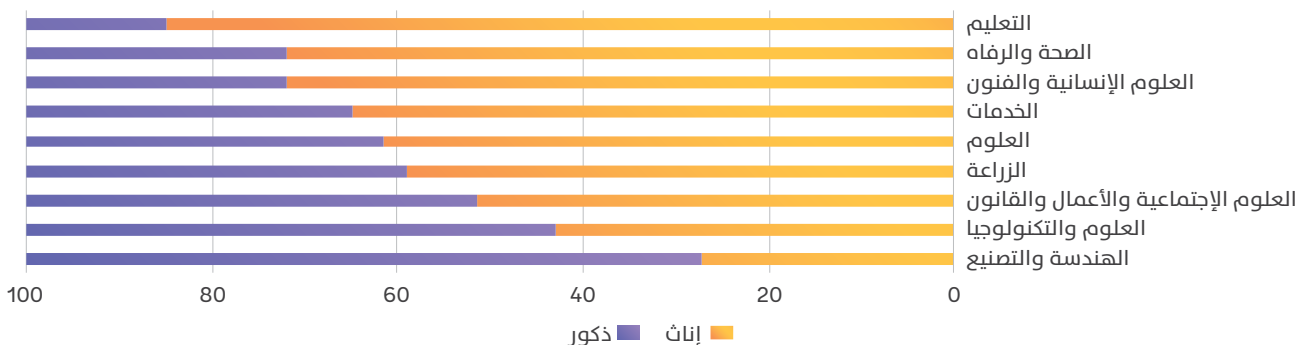
المصدر: وزارة التربية والتعليم، النشرة الإحصائية 2020-2019. تشمل البيانات طلاب المدارس الحكومية والمدارس الخاصة (مجانية وغير مجانية) ومدارس الأونروا. بلغ عدد الطلاب في لبنان 1,069,826 طالباً، من بينهم 36,014 طالباً في مدارس الأونروا. وتصنف نشرة وزارة التعليم طلاب رياض الأطفال في الفئة العمرية من ثلاث إلى ست سنوات.

الشكل 35. نسبة السكان الحاصلين على قدر من التعليم الجامعي حسب الجنس والفئات العمرية (بالنسبة المئوية)، 2018-2019



المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي باستخدام بيانات من مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر 2018-2019.

الشكل 36. خريجو التعليم العالي في مجالات دراسية مختارة، حسب الجنس (بالنسبة المئوية)، 2016



المصدر: اليونسكو.

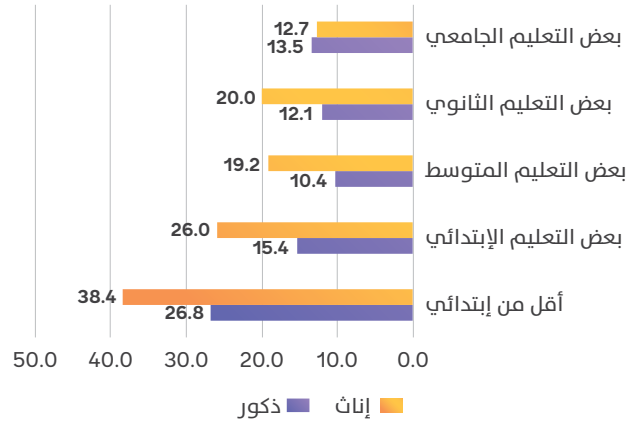
الخريجين، وبرامج الصحة والرعاية، وفي العلوم الإنسانية والفنون، مع نسبة خريجات تبلغ 72 في المائة في كلا المجالين (الشكل 36). ويتجلى ارتفاع نسبة النساء في التعليم في العدد غير المتناسب للمعلمات مقارنة بالمعلمين في التعليم النظامي للعام الدراسي 2019-2020، حيث تصل نسبة المعلمات 81,277 مقابل 19,860 من المعلمين (MoEHE 2020).

ويمكن أن تتوقف الأسباب الكامنة وراء القرارات التي تتخذها المرأة بشأن مجال دراستها على عوامل مختلفة، على سبيل المثال، للآعراف الاجتماعية دور رئيسي، وقد أظهرت الدراسات العالمية والإقليمية أهمية الحصول على المعلومات الملائمة بشأن التطوير الوظيفي والرواتب وذلك في الوقت المناسب. فإذا توفرت هذه المعلومات للنساء قبل التوصل إلى قرار نهائي حول مجال الدراسة، من المحتمل أن يغيرن خياراتهن. وترتبط هذه المسألة بالاقتدار إلى الحصول على المشورة في المدارس، مما يحد في كثير من الأحيان من الخيارات المتاحة للنساء للشابات لمساعدتهن في صنع القرار، فتلجأ الكثيرات منهن إلى الأسرة لإرشادهن. وفي سيناريوهات أخرى، يمكن للمرأة أن تختار وظائف ترتبط بيئة عمل مقبولة اجتماعياً وتتسم بساعات مرنة.

هناك صلة واضحة بين مستوى التعليم والدخل من العمل مع وجود فروق حسب الجنس. وتبين مقارنة دخل الأسرة المعيشية من العمل للفرد بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن 20 سنة وجود اختلافات ذات دلالات إحصائية بين النساء والرجال بالنسبة لجميع الفئات التعليمية، باستثناء أكثر الفئات تعليماً (الشكل 37)، مع زيادة احتمال أن تنتمي النساء إلى الشريحة الخمسية الأفقر من دخل العمل في معظم المراحل التعليمية. ويقل احتمال أن تنتمي النساء اللاتي حصلن على بعض التعليم الجامعي على الأقل إلى الشريحة الخمسية الأفقر مقارنة بالنساء اللواتي لا يتعدى تعليمهن المرحلة الثانوية.

وتعرقل النزاعات والأزمات من فرص التعليم، مما يقلل من تراكم رأس المال البشري لكل من الفتيات والفتيان على حد سواء. يوجد في لبنان أكثر من نصف مليون طفل نازح تتراوح

الشكل 37. النسبة المئوية لمن تزيد أعمارهم عن 20 عاماً في الشريحة الخمسية الأدنى من الدخل من العمل حسب التعليم والجنس (بالنسبة المئوية)، 2019-2018

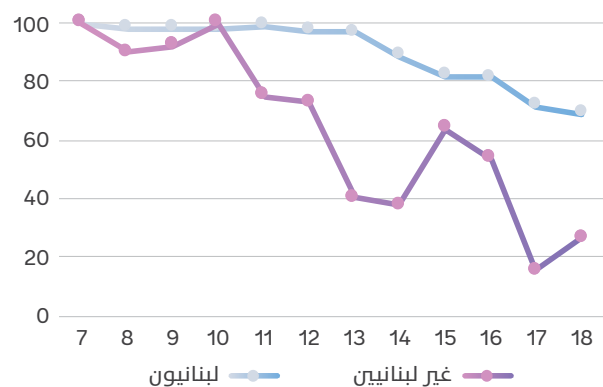
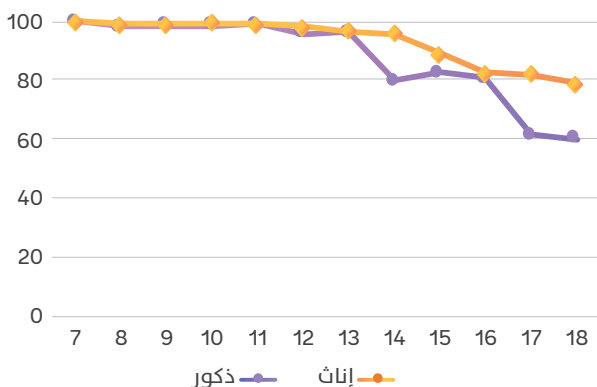


المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي باستخدام بيانات من مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر 2018-2019.

وعلى غرار العديد من بلدان المنطقة، ثمة توجه واضح لارتفاع المستوى التعليمي في صفوف الإناث، حيث حصل عدد أكبر من النساء دون سن الخمسين على الأقل على قدر من الدراسة الجامعية مقارنة بالرجال من نفس الفئة العمرية (الشكل 35). وفي حين ترتفع نسبة النساء المتخربات من التعليم العالي، ثمة اختلافات كبيرة بين الجنسين من حيث مجال الدراسة. ويعكس اختيار مجال الدراسة عموماً الأدوار الاجتماعية المسندة تقليدياً، كما أن له أثراً مباشراً على التفرقة المهنية حسب الجنس.

وفي لبنان، تقل نسبة الخريجات الإناث عن نسبة الذكور في مجالات الهندسة والصناعة والبناء والعلوم والتكنولوجيا فقط، ويغلب عدد النساء عدد الرجال إلى حد كبير في مجالات التربية، وذلك بنسبة خريجات تبلغ 85 في المائة من مجموع

الشكل 38. معدلات الالتحاق حسب الجنس والجنسية، 2011-2012



المصدر: Aziz et. al. 2016. باستخدام بيانات الدراسة الاستقصائية لميزانية الأسر المعيشية 2011-2012.

الجدول 7. الالتحاق بالمدارس حسب المستوى والجنسية والمحافظة للعام الدراسي، 2018-2019

المحافظة	التعليم الأساسي رياض أطفال وحلقات التعليم 3-1		التعليم الثانوي	
	لبنانيون	مناوبات صباحية ومساوية لغير اللبنانيين	لبنانيون	غير لبنانيون
عكار	37,260	22785	6441	389
الشمال	50,787	25994	9012	593
بيروت	9,574	14898	3343	566
جبل لبنان	32,657	52934	14988	1237
الجنوب	31,357	25192	7634	932
النبطية	22,935	13958	6645	240
بعلبك-الهرمل	17,062	23578	5024	283
البقاع	17,823	26722	4694	663
المجموع	219,455	206061	57781	4903

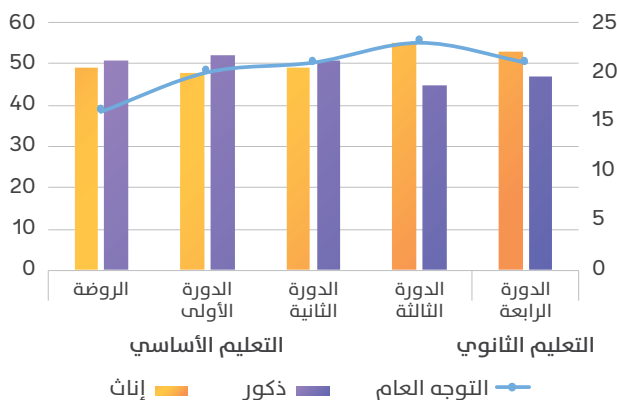
المصدر: RACE II Factsheet, 2019.

ولا سيما لدى المراهقين. تظهر ارقام برنامج Reaching All Children with Education (RACE) للسنة الدراسية 2018-2019 أن عدد الطلاب غير اللبنانيين المسجلين في التعليم الأساسي يبلغ 206,061 (الجدول 7). وتبلغ نسبة اللاجئين في التعليم العالي في لبنان حوالي 6 في المائة (Ferede 2018). وعند تصنيف البيانات حسب الجنس، تشير بيانات الأسر المعيشية للفترة 2011/2012 إلى توزيع عادل نسبياً بين الفتيات والفتيان في بداية الدورة التعليمية، في حين تبين البيانات الأخيرة لبرنامج RACE وجود فجوة صغيرة لصالح الفتيان (الشكل 39 والشكل 40)⁵⁸. غير أن أرقام الالتحاق تنخفض بشكل كبير لدى وصول مرحلة التعليم الثانوي، على

أعمارهم بين 3 و18 عاماً، من ضمنهم 488,000 لاجئ سوري، ووفقاً لاتفاقية حقوق الطفل والقانون اللبناني، يحق للأطفال اللاجئين الحصول على التعليم (World Bank 2020c). غير أن تعليم الأطفال يتعطل بشكل عام بسبب النزوح، ويمكن أن يواجه الأطفال تحديات في العودة إلى المقاعد الدراسية بسبب الوضع الاجتماعي والاقتصادي وما يرتبط بذلك من احتياجات، فضلاً عن الحواجز اللغوية، والاختلافات في المناهج الدراسية، وصعوبة التنقل، وتجاوز سن الالتحاق بالدراسة.

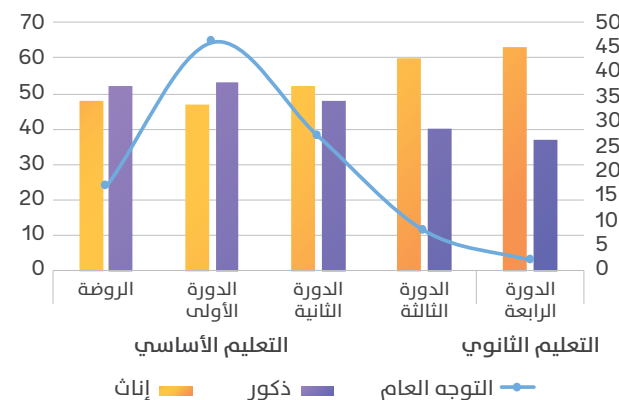
أحرز لبنان تقدماً ملموساً في استيعاب الطلاب اللاجئين في نظامه التعليمي النظامي، غير أن ثمة فجوات لا تزال قائمة

الشكل 40. توزيع التحاق اللبنانيين حسب الجنس والدورة (بالنسبة المئوية)، 2018-2019



المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، صحيفة حقائق RACE II، أيلول/سبتمبر 2019.

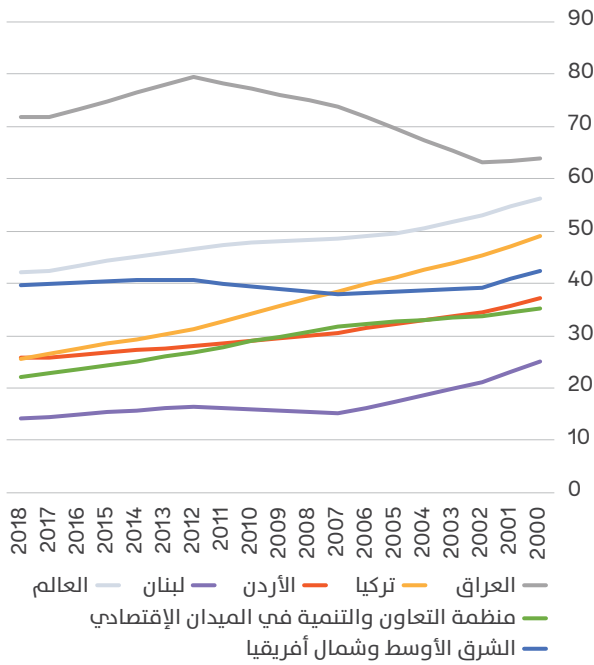
الشكل 39. توزيع التحاق غير اللبنانيين حسب الجنس والدورة (بالنسبة المئوية)، 2018-2019



المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، صحيفة حقائق RACE II، أيلول/سبتمبر 2019.

58 برنامج RACE هو برنامج حكومي للتأكد من أن الأطفال العرضة للمخاطر (اللبنانيين وغير اللبنانيين) الذين تتراوح أعمارهم بين 3 أعوام و19 عاماً والمتضررين من الأزمة السورية «قادرون على الوصول إلى فرص التعلم النظامية وغير النظامية في بيئة آمنة وحماة». المصدر من بوابة RACE II على الإنترنت في <http://racepmulebanon.com/index.php/features-mainmenu-47/race2-article>. تم الاطلاع عليه في حزيران/يونيو 2020.

الشكل 41. معدل خصوبة المراهقات (عدد المواليد لكل امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة)، 2000-2018



المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

سبيل المثال، لم يلتحق سوى 4,903 طالب غير لبناني فقط في الدورة الثانية من برنامج RACE. وتبين عمليات التقييم بمرور الوقت أن هذا التراجع أكبر بين الفتيان⁵⁹، بينما ازداد التحاق الفتيات ببرنامج RACE II، على الرغم من أن هذه النسبة لا تزال أقل بكثير من نسبة نظيراتها اللبنانيات. وبالنسبة للشباب اللاجئين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً، فإن فرص الحصول على التعليم محدودة أكثر، حيث لا يلتحق 94 في المائة منهم بأي تعليم نظامي، على الرغم من أن معظمهم يرغبون في مواصلة التعليم (Inter-Agency Coordination Lebanon 2019). وبشكل عام، فإن أكثر من نصف الأطفال اللاجئين الذين تتراوح أعمارهم بين 3 أعوام و18 عاماً متسربون من الدراسة (World Bank 2020c).

تتفاوت الأسباب الكامنة وراء انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس وارتفاع معدلات التسرب بين المراهقات والمراهقين. وتختلف العوامل التي تدفع الفتيات والفتيان اللاجئين لعدم الالتحاق بالدراسة أو تسريحهم منها. على سبيل المثال، حقيقة أن المراهقات عرضة لخطر العنف أو قد يتزوجن مبكراً، كما يضطر بعض الفتيان إلى الانخراط في العمل تلبية لاحتياجات الأسرة. علاوة على ذلك، يتردد العديد من الآباء اللاجئين السوريين في إرسال بناتهم إلى المدرسة بسبب المخاطر المتصورة المرتبطة بالسفر إلى هناك. وبالنسبة للأطفال اللاجئين ذوي الإعاقة، تنخفض معدلات التسجيل بالنسبة للفتيات والفتيان على السواء، وتنخفض انخفاضاً كبيراً بعد سن 14 عاماً بالنسبة للفتيات لتصل إلى 14 في المائة، أما بالنسبة للفتيان، فهي لا تكاد تذكر (Inter-Agency Coordination Lebanon 2019).

مخرجات الصحة وخدماتها

لبنان كانت لنساء غير لبنانيات، ومعظمهن كن نساء سوريات. وبلغ معدل وفيات الأمومة بين النساء غير اللبنانيات ضعف معدلهن بين النساء اللبنانيات تقريباً، مع تسجيل 30.4 وفاة لغير اللبنانيات مقابل 15.8 حالة وفاة للبنانيات لكل 100,000 مولود حي (World Bank 2020c).

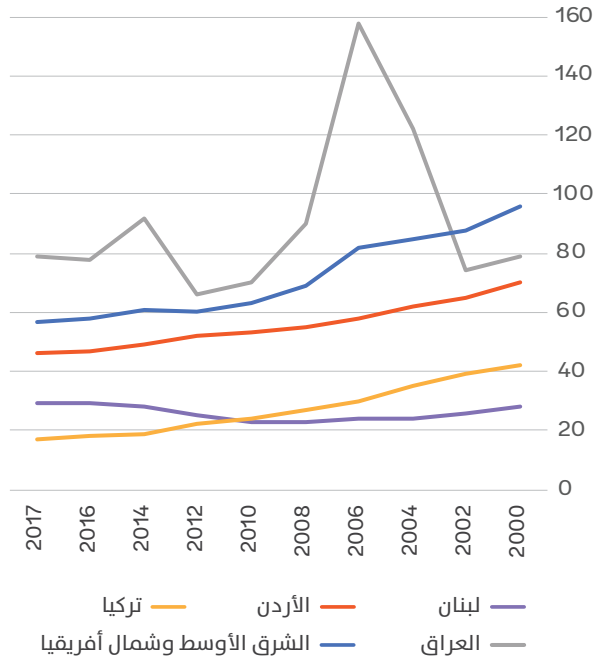
وعلى غرار الاتجاهات العامة، لا تزال خصوبة المراهقات منخفضة، ولكن الزواج المبكر يشكل مصدر قلق متزايد في المجتمعات العرضة للمخاطر. ومعدل خصوبة المراهقات مؤشر هام لا يسلط الضوء على المؤشرات الصحية فحسب، بل أيضاً على قدرة النساء الشابات على اتخاذ خياراتهن الخاصة وتكافؤ فرصهن مع نظرائهن من الذكور. وترتبط الأمومة المبكرة بارتفاع خطر وفيات الأمهات والآثار الصحية الأخرى، فضلاً عن انخفاض التحصيل التعليمي وضعف نتائج

معدلات الخصوبة في لبنان أقل من المتوسط الإقليمي. بصفة عامة، من شأن تكريس وقت أقل للإنجاب والتربية أن يتيح للمرأة وقتاً ومساحةً تقضيها في القيام بالمزيد من الأنشطة خارج الأسرة المعيشية، مثل متابعة التعليم العالي، أو مسيرتها المهنية، أو المشاركة في الساحة السياسية. وقد انخفضت الخصوبة في لبنان لتسجل معدل 2.1 في عام 2018، مقارنة بمتوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ 2.8 ولادة لكل امرأة⁶⁰. ومنذ أوائل التسعينات، تشهد جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفاضاً حاداً في معدلات الخصوبة. ويسير لبنان في هذا الاتجاه مسجلاً أدنى مستوى من معدلات الخصوبة بعد مالطة والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت (الشكل 41). ولكن ليس هذا هو الحال بالنسبة للسكان اللاجئين. ففي عام 2016، أكثر من ثلث الولادات في

59 تشير البيانات الأخيرة إلى أن نسبة الفتيات الملتحقات بالدراسة في غير صالح الفتيات في المرحلة الابتدائية، حيث يبلغ مؤشر التكافؤ بين الإناث والذكور 0.94. وفي ما يتعلق بالدراسة الثانوية الدنيا والعليا، تزداد الفجوة إلى حد كبير لصالح الفتيات، حيث بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين حوالي 1.5.

60 البيانات الواردة في هذا القسم مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي للبنانيات، <http://databank.worldbank.org/>.

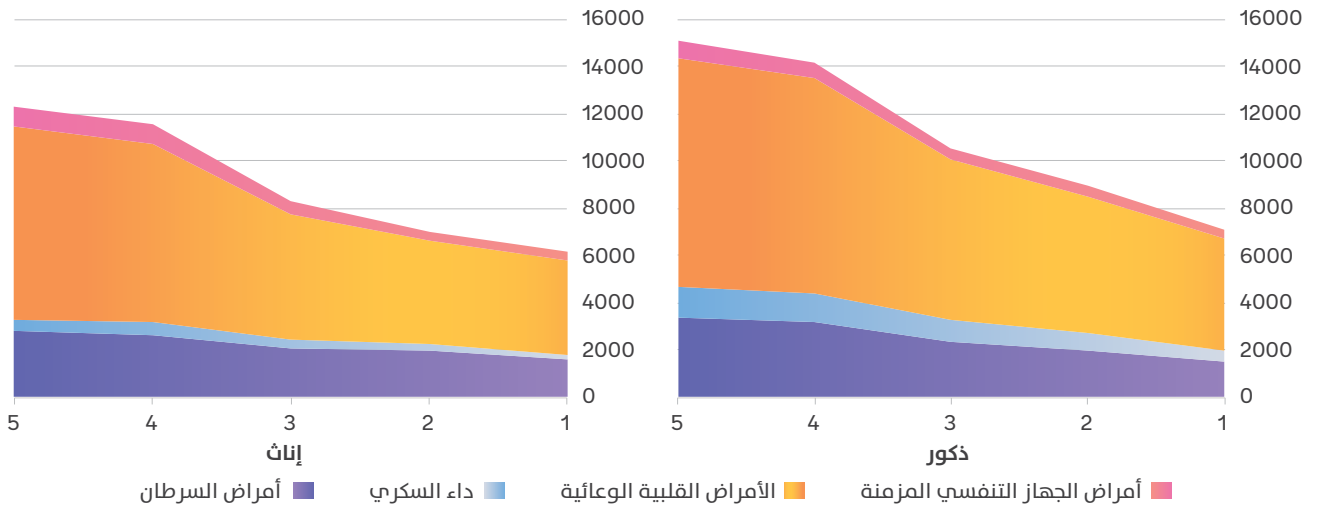
الشكل 42. نسبة وفيات الأمهات (تقديرات نموذجية لكل 100,000 امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 سنة)، 2017-2000



المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

أداء سوق العمل (Mensch; Parsons and McCleary-Sills n/a; et al. 1998). معدلات حمل المراهقات في لبنان منخفضة للغاية وأقل بكثير من البلدان المجاورة والمتوسطات الإقليمية والعالمية، حيث تبلغ 140 ولادة لكل 1,000 امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 عاماً، في حين تصل هذه النسبة إلى 40 لكل 1,000 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وإلى جانب ارتفاع سن الزواج الأول (28 سنة في عام 2007)⁶² يشير ذلك إلى أن النساء الشابات اللبانيات عموماً هن ربما أقدر على التعامل مع التوقعات الاجتماعية المتعلقة بالزواج المبكر والخصوبة. غير أن الزواج المبكر أو زواج الأطفال ليس أمراً غير مألوف بين الفقراء. توجد أيضاً اختلافات تنبع من الديانة والوضع الاجتماعي والاقتصادي والجنسية. فعلى سبيل المثال، ما من نصوص مدونة تحدد السن الأدنى للزواج، بل بالأحرى ينظم هذه المسألة 15 قانوناً دينياً. بالنسبة للفتيان، فإن الحد الأدنى للسن هو 18 سنة بالنسبة لجميع الطوائف، ولكن السن الأدنى لزواج الفتيات يتراوح بين 17 وحتى 12.5 سنة في حال موافقة رجال الدين⁶³. ونتيجة لذلك، لا تمنح القوانين الحماية لجميع الفتيات من زواج الأطفال الذي شهد ارتفاع مستوياته على امتداد السنوات، ولا سيما في المجتمعات الفقيرة ومجتمعات اللاجئين. وفي صفوف اللاجئين السوريين في لبنان، تزوج حوالي 41 في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 عاماً في سن 18 عاماً، بزيادة قدرها 7 في المائة في عام واحد (2017-2018) (Save the Children 2019). وعلى الرغم من أن 4 في المائة فقط من اللبانيين

الشكل 43. وفيات السكان اللبنانيين بسبب الأمراض غير السارية، حسب الجنس، 2018



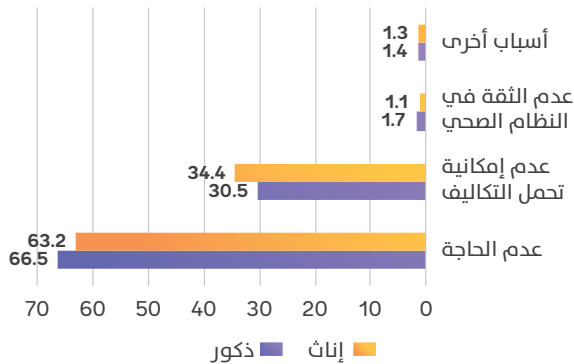
المصدر: مرصد الصحة العالمية التابع لمنظمة الصحة العالمية.

61 بيانات الوفيات الواردة في هذا القسم مستمدة من قاعدة بيانات المرصد الصحي العالمي التابع لمنظمة الصحة العالمية.

62 بيانات الزواج في هذا القسم مستمدة من قاعدة بيانات الزواج في العالم لعام 2019 التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

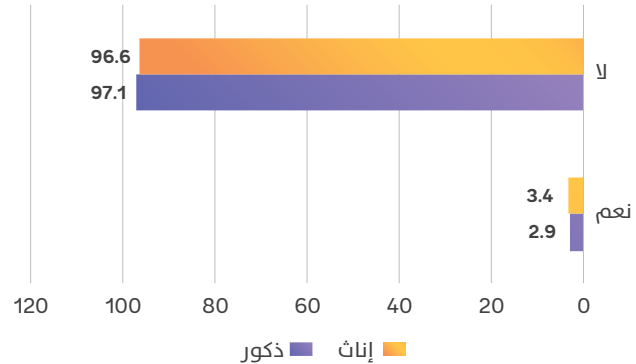
63 تعدد اتفاقية سيداو لعام 2006 جميع الشروط العمرية المقبولة للفئات الدينية الثماني عشرة المعترف بها (UNICEF 2011).

الشكل 45. السبب الرئيسي لعدم الحصول على الخدمات الطبية اللازمة، حسب الجنس والدخل (بالنسبة المئوية)، 2018-2019



المصدر: مسح القوى العاملة وظروف معيشة الأسر المعيشية 2019-2018.

الشكل 44. الإجابات على السؤال، «هل لديك بانتظام احتياجات طبية غير ملبأة؟» حسب الجنس، (بالنسبة المئوية)، 2018-2019



المصدر: مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر 2019-2018.

إن الأمراض غير السارية في طور التزايد في جميع أنحاء العالم، وتؤثر على النساء والرجال بصورة مختلفة، ولا يشكل لبنان استثناءً من هذا الاتجاه. وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية لعام 2018 إلى أن الأمراض غير السارية تمثل 91 في المائة من إجمالي الوفيات في لبنان، وتؤثر على الرجال بدرجة أكبر من النساء. ويعزى ذلك إلى أربعة عوامل خطر رئيسية هي: تعاطي التبغ، والحمول البدني، واستهلاك الكحول بشكل ضار، واتباع أنظمة غذائية غير صحية (WHO 2018). وترتفع بشكل كبير احتمالات وفاة الرجال اللبنانيين بسبب السرطان والسكري وأمراض القلب والأوعية الدموية وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة بين سن 30 و70 عاماً، مع معدل وفيات يبلغ 20 في المائة مقارنة بنسبة 15 في المائة للنساء (الشكل 43). أما النساء فأكثر عرضة للوفاة من أمراض الانسداد الرئوي المزمن مثل التهاب الشعب الهوائية والانتفاخ الرئوي. كما تتباين عوامل الخطر التي يواجهها الرجال والنساء. إذ يدخل الرجال التبغ أكثر من النساء وهم أكثر عرضة من النساء للإصابة بارتفاع ضغط الدم. ومن ناحية أخرى، فإن النساء أكثر عرضة لزيادة الوزن أو السمنة، ففي عام 2016، بلغت نسبة اللبنانيات اللواتي تزيد أعمارهن عن 18 عاماً ويعانين من السمنة المفرطة 35 في المائة، مقارنة بنسبة 27 في المائة من الرجال.

وتؤثر جائحة كوفيد-19 على صحة النساء والرجال بشكل مختلف كذلك. وقد أظهرت الدراسات العالمية أنه على

يوافقون على زواج الأطفال، يعتقد 31 في المائة من اللاجئين الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية في لبنان بعدم تسبب الزواج المبكر بأي تداعيات سلبية⁶⁴.

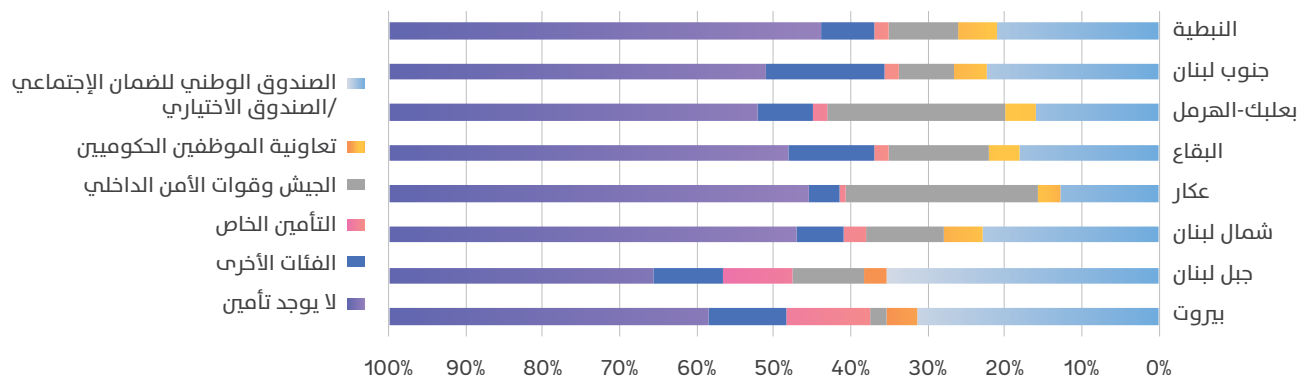
ويبدو أن التقدم المحرز في وفيات الأمهات قد توقف. ارتفع معدل وفيات الأمهات من 23 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية في عام 2010 إلى 29 حالة وفاة في عام 2017، متجاوزاً معدلات الوفيات لكل 100,000 ولادة حية قبل عقد من الزمان (الشكل 42)⁶⁵. وفي حين أن الزيادة ملحوظة، فإن المعدل لا يزال أقل بكثير من المتوسطين العالميين والإقليميين الذي يبلغ 211 و57 على التوالي. تعد وفيات الأمهات سبباً رئيسياً للوفاة بين النساء في سن الإنجاب في جميع أنحاء العالم، وتشكل وفيات الأمهات أكثر من مجرد حوادث طبية فردية لأن هذه الوفيات مرتبطة بإمكانية الحصول على الدورة الكاملة للوقاية والرعاية وجودة هذه الدورة، وعليه فهي تمثل مؤشراً رئيسياً لمخرجات التنمية. وفي لبنان، تمت 98 في المائة من الولادات بحضور كادر طبي مؤهل، وتلقت 96 في المائة من النساء الحوامل الرعاية السابقة للولادة في عام 2004. ووفقاً لبيانات منظمة الصحة العالمية، ارتفع عدد الولادات التي أشرفت عليها ممرضة صحية مؤهلة، وصولاً إلى التغطية الشاملة في عام 2017⁶⁶.

64 تاريخياً، لطالما شهدت الجمهورية العربية السورية معدلات أعلى لزواج الأطفال مقارنة بالبلدان المجاورة لها. 13 في المائة من الفتيات كن قد تزوجن بحلول سن 18 و3 في المائة بحلول سن 15 سنة (2006) مقارنة بـ 6 و1 في المائة في لبنان (2009) و10 و2 في المائة في الأردن (2018). أحدث البيانات من الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية، والدراسات الاستقصائية العنقودية متعددة المؤشرات، وغيرها من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. تم الاطلاع من خلال بنك بيانات البنك الدولي، أبريل/نيسان 2021.

65 بيانات الوفيات في هذا القسم مأخوذة من بنك بيانات البنك الدولي.

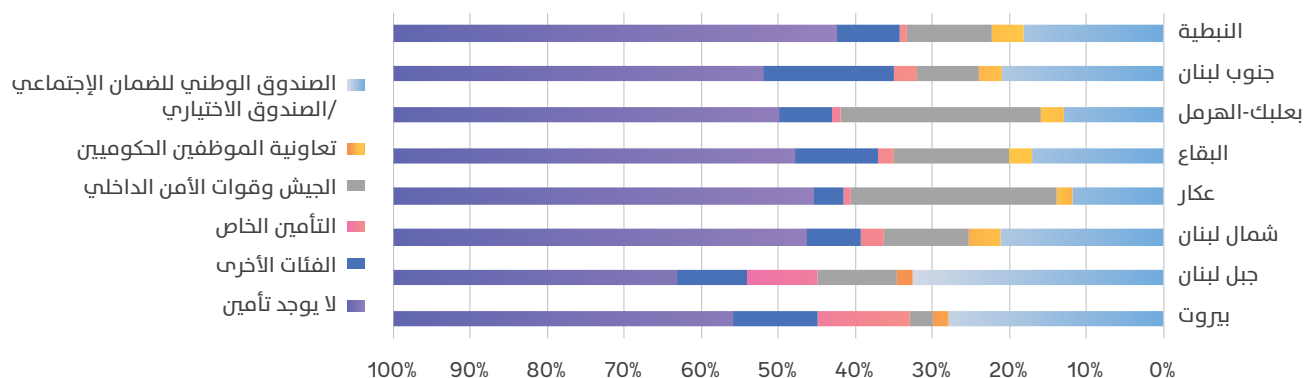
66 بيانات الولادات التي تمت تحت إشراف ممرضة مؤهلة تم الوصول إليها عبر تقرير بيانات منظمة الصحة العالمية عبر الإنترنت. على غرار الاتجاهات العالمية، انخفضت الفوارق بين الجنسين في معدلات وفيات الأطفال في لبنان، وبنات الفجوة طفيفة في عام 2019 لغير صالح الفتيان مقارنة بالفتيات، حيث بلغ المعدل 8 وفيات للذكور مقارنة بمعدل 7 وفيات للإناث لكل 1000 مولود حي (UN-IGME 2020).

الشكل 46. نوع التأمين الصحي الأولي بين النساء حسب المحافظة (بالنسبة المئوية)، 2018-2019



المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي باستخدام بيانات من مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر 2018-2019.

الشكل 47. نوع التأمين الصحي الأولي بين الرجال حسب المحافظة (بالنسبة المئوية)، 2018-2019



المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي باستخدام بيانات من مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر 2018-2019.

القوى العاملة الصحية من النساء مقارنة بنظيراتها من الرجال، بنسبة 60 في المائة من النساء مقارنة بنسبة 40 في المائة من الرجال، وذلك لأن النساء أكثر تركيزاً بين العاملين في الخطوط الأمامية، إذ يمثلن 58 في المائة من الصيادلة و81 في المائة من الممرضات (UN Women, NCLW, UNFPA, and WHO 2020b, Salti and Mezher 2020). وتوجد أيضاً اختلافات حسب الجنس على صعيد التصورات المحيطة بتلقي اللقاح ونسبة من يحصلون على اللقاح (World Bank 2021c). وفي حين تشير البيانات إلى انخفاض عدد النساء اللاتي أبلغن عن نية الحصول على التطعيم مقارنة بالرجال، بنسبة 20 مقارنة بنسبة 37 في المائة على التوالي، فإن حصتهن بين المسجلين للحصول على اللقاح أعلى مقارنة بالرجال، بنسبة 56 مقارنة بنسبة 44 في المائة على التوالي⁶⁷.

الرغم من الافتقار إلى معلومات واضحة حول الفجوات بين الجنسين في معدلات الإصابة بفيروس كورونا، فإن الرجال أكثر عرضة من النساء للإصابة بأعراض حادة والوفاة نتيجة العدوى، وقد يعزى ذلك إلى الاختلافات في الاستجابات المناعية (Jin et al. 2020, Pradhan and Olsson 2020, Iwasaki and Ring 2020). وفي لبنان، كانت نسبة 69 في المائة من الوفيات المبلغ عنها من الذكور مقارنة بنسبة 31 في المائة من الإناث. كما ترد أرقام أعلى عن الإصابات بين الرجال، حيث أصيب 54 في المائة من الرجال مقارنة بنسبة 46 في المائة من النساء بحلول 29 كانون الثاني/يناير 2021 (UN Women, NCLW, UNFPA, and WHO 2020b).

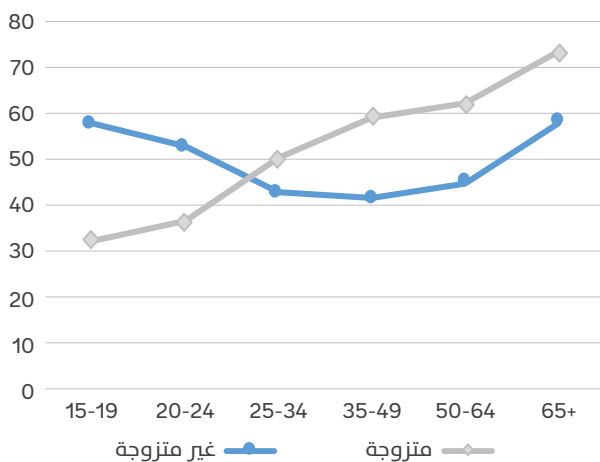
ولكن على سبيل المثال، عند اتباع مقارنة تقاطعية والتركيز على المجموعات الفرعية حسب المهنة، قد يميل هذا التباين إلى غير صالح المرأة. تُسجل مثلاً أعداد إصابات أعلى بين

67 يمكن الاطلاع على البيانات المتعلقة بالإقبال على التطعيم على: <https://impact.cib.gov.lb/home?dashboardName=vaccine&subsection=st>. غالبية الذين تم تطعيمهم هم من كبار السن (40 في المائة)، وهو ما قد يفسر ارتفاع نسبة النساء بالنظر إلى الهرم السكاني في البلاد. غير أن الأسباب الكامنة وراء الاتجاهات الناشئة لا يمكن فهمها تماماً وقت كتابة التقرير نظراً لتذبذب الظروف.

على الحصول على الرعاية الصحية عندما كانت في حاجة إليها، مقارنة بالأسر التي يرأسها رجال والتي كانت قادرة على ذلك (Inter-Agency Coordination Lebanon 2019). وتشكل تكاليف رسوم الأطباء والعلاج والمواصلات عقبات رئيسية. ووفقاً لنتائج تقييم هشاشة وضع اللاجئين السوريين في لبنان لعام 2019، VASyR، تقتصر الأسر اللاجئة التي ترأسها نساء أموالاً أكثر من الأسر التي يرأسها ذكور لدفع تكاليف الخدمات الصحية، بنسبة تبلغ 39 في المائة مقابل 33 في المائة، وشراء الأدوية بنسبة 40 في المائة مقابل 31 في المائة. ويمكن للشواغل الأمنية أيضاً أن تساهم في عجز المرأة عن الحصول على الخدمات. وأشارت واحدة من كل ثلاث لاجئات أن عدم الارتياح بشأن سلامتهن المنشودة قد أعاق حركتهن، وبلغت هذه النسبة 72 في المائة بالنسبة للنساء اللواتي تعرضن هن أو امرأة أخرى في نطاق أسرتهن المعيشية فعلياً إلى خطر يهدد سلامتهن (IPSOS 2018).

والتحسن الذي كان قد طرأ على إمكانية الوصول الإجمالي ربما قد تغير نتيجة لتفشي جائحة كوفيد-19، لا سيما بين النساء اللبنانيات واللاجئات المعرضة للمخاطر في المناطق الواقعة خارج المراكز الحضرية الرئيسية. ووفقاً لتقييم سريع أجرته منظمة كير في لبنان لتقييم أثر الجائحة على مجتمعات سورية لاجئة ولبنانية مختارة، أفاد العديد من النساء اللاتي تمت مقابلتهن، بنسبة حوالي 43 في المائة، بأنهن واجهن صعوبة في الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وغيرها من خدمات تنظيم الأسرة منذ بداية الأزمة الصحية (Panagoulia 2020). وفي عكار، أشارت أكثر من 80 في المائة من النساء اللاتي أبلغن عن صعوبة في الحصول على الخدمات إلى المخاوف بشأن انتقال العدوى كعامل رئيسي لذلك، بالإضافة إلى القيود المفروضة على الحركة. وبشكل عام، كانت فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية بين النساء أقل في صفوف اللاجئات السوريات (Panagoulia 2020).

الشكل 48. احتمال حصول المرأة على تأمين صحي حسب الفئة العمرية والوضع العائلي (بالنسبة المئوية)، 2018-2019



المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي باستخدام بيانات من مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر 2018-2019.

ويقل احتمال حصول النساء على الخدمات الطبية في حال مرضهن. واستناداً إلى نتائج المسوح الوطنية، لا يوجد سوى فرق طفيف بين النساء والرجال الذين أبلغوا عن «مرضهم أو إصابتهم خلال الأشهر الثلاثة الماضية» أو أن حاجتهم إلى الخدمات الطبية لم تتم تلبيتها في الفترة 2018-2019 (الشكل 44). وأفادت 34 في المائة من النساء بأنهن غير قادرات على تحمل تكاليف الرعاية الصحية، وهذا المعدل أعلى بأربع نقاط منه بين الرجال (الشكل 45). ويتم تأمين 82 في المائة من الخدمات الطبية عن طريق المستشفيات الخاصة، حيث أن الرعاية الصحية مخصصة بشكل كبير، وقد يضطر المرضى إلى دفع رسوم أعلى مقابل تلقي الخدمات الصحية مقارنة بما قد يدفعونه في المستشفيات العامة (Truppa et al. 2019, Devi 2020). ويشمل التأمين أكثر من نصف سكان لبنان بقليل (52 في المائة) دون أي فرق كبير حسب الجنس (LFHICS 2018-2019). والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هو إلى حد بعيد الجهة الأكثر شيوعاً للتأمين. وفي حين يبين الشكل 46 أن صندوق الضمان الاجتماعي يؤمن على عدد أكبر من النساء، فإن ارتفاع التغطية بين النساء يمكن تفسيره بأنهن كثيراً ما يخضعن إلى التأمين من خلال أولياء الأمر أو الأزواج (الشكل 48). وبالإضافة إلى الاضطرار للإنفاق من الأموال الخاصة، يمكن أن يشكل نقص الوعي بتوافر الخدمات الصحية أو أهمية الوقاية عوائق إضافية. الصحة الإنجابية هي من أهم أسباب التماس المساعدة الطبية، ولكن ثلث النساء فقط قد سبق وحصلن على الرعاية السابقة للولادة خلال فترة الحمل، مما يشير إلى صعوبة الحصول على الخدمات الأساسية.

وفي حين أن إمكانية الحصول على خدمات الصحة النفسية منخفضة بالنسبة للجميع، فإن احتمال التماس الرجال للعلاج أقل بكثير من احتمال التماس النساء له. وعلى الرغم من محدودية البيانات المتعلقة بالحصول على خدمات الصحة النفسية، تظهر الدراسات الحديثة أن نسبة صغيرة من السكان الذين يحتاجون إلى العلاج من المرجح أن يطلبوا المساعدة (واحد فقط من كل خمسة)، وأن احتمال حصول الرجال على العلاج أقل بكثير من النساء اللواتي يشعرن براحة أكبر في التحدث إلى المختصين (Karam et al. 2019). وتظهر الدراسة نفسها أن وصمة العار المحيطة بالصحة النفسية تمثل عاملاً كبيراً، والسبب الرئيسي في عدم الحصول على العلاج يكمن في انخفاض الإحساس بالحاجة إلى السعي لذلك. وتشير دراسات أخرى إلى وجود عوائق مماثلة للتماس العلاج بسبب محدودية الوعي والوصم الاجتماعي إلى جانب عدم كفاية الموارد اللازمة للخدمات الجيدة (Panagoulia 2020).

وتعاني اللاجئات في لبنان من تردي الصحة الإنجابية، ويواجهن مخاطر إضافية على صعيد الصحة الجنسية والإنجابية قد تتسبب الأعراف والمواقف التقليدية بتفاقمها. وفي ظل عدم الاستقرار، تتأثر اللاجئات بشكل خاص بعدم إمكانية الحصول على خدمات عالية الجودة لتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، بما في ذلك الرعاية السابقة للولادة والولادة والرعاية الطارئة، مما يعرضهن لخطر الحمل غير المرغوب فيه والولادات غير المأمونة. وقد تحسنت فرص الحصول على الرعاية الصحية الأولية إلى حد ما بين اللاجئين، لكن عدداً أقل من الأسر التي ترأسها نساء أفادت بأنها كانت قادرة

القدرة على الاختيار والأدوار المرتبطة بالنوع الاجتماعي



لقضايا الأحوال الشخصية تمتد إلى الحياة بعد الطلاق، حيث من المرجح أن يزداد فقر المرأة (ESCWA 2014). وقد تراجعت قدرة المرأة على الوصول إلى العدالة بشكل كبير منذ تفشي جائحة كوفيد-19 (Okoro and Prettitore 2020).

غير أن ما أجري من إصلاحات قانونية ساهم بشكل كبير في تغيير طبيعة المشاركة المدنية للمرأة ومداه، ومخرجاتها السياسية، والفرص المتاحة لتعزيز القدرة على الاختيار. وكما ورد سابقاً، أظهرت التقييمات النوعية للاحتجاجات التي اندلعت في تشرين الأول/أكتوبر 2019 في جميع أنحاء البلاد أن نصف المتظاهرين كانوا من النساء. وسُحرت النساء مشاركتهم في الاحتجاجات من أجل التهدة وتعزيز اللاعنف، ودعم المتظاهرين من خلال مساهمات مختلفة مثل توفير الطعام والإسعافات الأولية والخدمات النفسية الاجتماعية للمتظاهرين. كما أطلقت النساء حواراً عاماً وخلقن مساحات جديدة للدفاع عن حقوق النساء والفتيات ورفع الصوت ضد التحرش الجنسي (Nassar 2019).

ودفع الاستقبال الإيجابي لمشاركة النساء خلال تلك الاحتجاجات أن الناشطات والمنظمات النسوية صوتهن عالياً بعد انفجار ميناء بيروت، مطالبات المجتمع الدولي بإدراج آثار خط الإنعاش والاستجابة على النساء والفتيات. ودعت النساء والمنظمات النسوية إلى وضع خطط للإنعاش والاستجابة تشمل إطاراً لما يلي: إجراء تقييمات جنسانية للاحتياجات والأولويات، وضمان تمثيل المرأة وشمولها واضطلاعها بأدوار قيادية، وتوفير الأمن الغذائي والمأوى وسبل العيش المستدامة، ومنع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له، وضمان الحصول على الخدمات الصحية والحقوق الجنسية والإنجابية (UN Women 2020e)⁶⁸. ونتيجة لذلك، أدمجت خطط الاستجابة منظور المساواة بين الجنسين مراعاةً لاحتياجات المرأة المحددة والمتباينة.

القدرة على الاختيار هي «القدرة على اتخاذ القرارات بشأن حياة المرء والعمل على تحقيق النتائج المرجوة»، وتتجلى على سبيل المثال في التحرر من العنف القائم على النوع الاجتماعي، والقدرة على التأثير على المجتمع، وقدرة المرء على التحكم بحياته (Klugman et al. 2014, p. 3). وفي هذا السياق، فإن وجود إطار قانوني ملائم يضمن عدم التمييز على أساس النوع الاجتماعي، مع حماية حقوق وحريات بعينها ذات علاقة بمخرجات الأمومة وتعمل ضد العنف على أساس النوع الاجتماعي، يشكل حجر الزاوية الأساسي في قدرة المرأة على اتخاذ قراراتها. وكما ورد سابقاً، بينما تتمتع المرأة اللبنانية بنفس الحقوق في ما يتعلق بإمكانية حيازة الممتلكات والعمل، لا تزال هناك بعض القيود القانونية غير المبررة المتعلقة بجنسيتها، والميراث، والطلاق، وحقوق حضنة الأطفال. ويرتبط جزء كبير من هذه الحقوق ارتباطاً مباشراً بالديانة التي ينتمي إليها الأشخاص ذوو العلاقة. وما من شرط قانوني يتعلق بالحد الأدنى لسر زواج المرأة والرجل.

تواجه المرأة عدم توفر فرص منصبة للاستفادة من نظام العدالة الرسمية، ولا سيما في ما يتعلق بقضايا أو خلافات الأحوال الشخصية. كما تواجه المرأة تحديات مختلفة في سعيها إلى تحقيق العدالة وذلك بسبب افتقارها للوعي والمعرفة بحقوقها المنصوص عليها بموجب قوانين الأسرة، ونقص رأس المال الاجتماعي أو القدرات المالية (قدرة المرأة المحدودة على تحمل تكاليف الخدمات القانونية والتقاضى)، والقيم الأبوية الراسخة التي تسود المجتمع والمحاكم (Lombardini et al. 2019). وتعرض النساء اللواتي يسعين إلى رفع دعاوى قضائية بأنفسهن لوصمة اجتماعية، لا سيما في ما يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية. ويتفاقم هذا الأمر بسبب انعدام الثقة في النظام القضائي الذي يعتبر فاسداً (Lombardini et al. 2019). وأخيراً، تشير بعض البحوث إلى أن تكلفة اللجوء إلى العدالة بالنسبة

المشاركة في مجالات صنع القرار

ولكن على الرغم من ارتفاع هذه الأرقام، لم تشكل النساء بعد انتخابات عام 2018 سوى 4.7 في المائة من مجموع أعضاء البرلمان، بواقع 6 نساء من أصل 128 عضو برلمان، مقارنة بنسبة 17 في المائة في المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (UN Women 2019)⁷⁰. ولا تمثل النساء سوى 5.4 في المائة من أعضاء المجالس البلدية في لبنان و1.9 في المائة من المخاتير (UNDP 2016). واستناداً إلى نسبة التمثيل المنخفضة هذه، صنف المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2020 لبنان في المرتبة 145 من أصل 153 دولة في المؤشر الفرعي

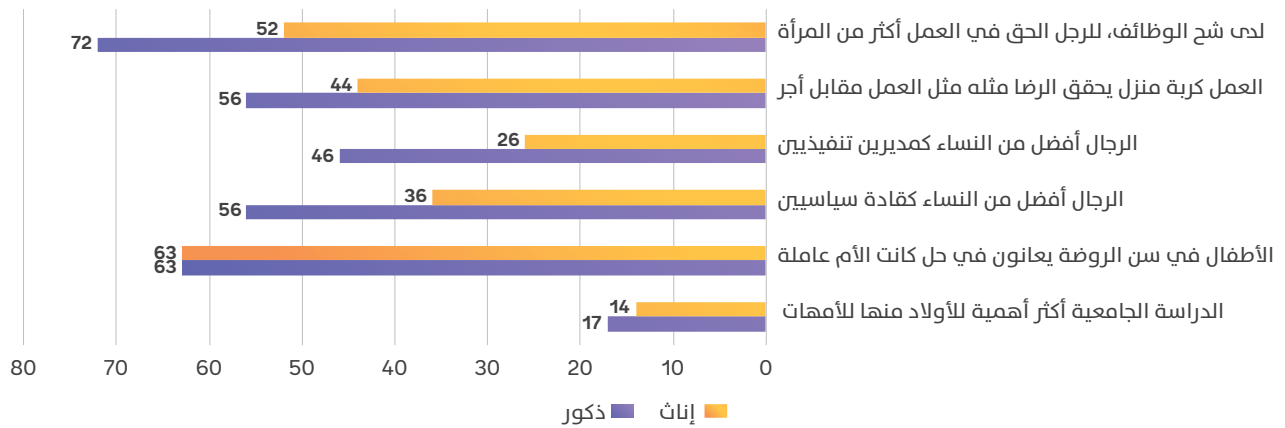
على الرغم من تحقيق المرأة اللبنانية لزخم كبير على صعيد مشاركتها في الساحة السياسية، لا تزال هذه المشاركة منخفضة جداً. وحتى كانون الثاني/يناير 2020، كانت النساء يمثلن 30 في المائة من المناصب الوزارية، مع تعيين أول امرأة في لبنان والعالم العربي في منصب نائب لرئيس الوزراء ووزير الدفاع (Houssari 2020)⁶⁹. وشهدت الانتخابات البرلمانية لعام 2018 تغييراً كبيراً في عدد النساء المسجلات كمرشحات، وسجلت 113 امرأة أسماءهن للترشح للانتخابات، بعد أن كانت 12 امرأة في عام 2009، ووصلت 86 منهن إلى قائمة المرشحين.

68 وقع على ذلك 44 منظمة.

69 في الحكومة السابقة، غينت أول امرأة في منصب وزيرة على رأس وزارة الداخلية.

70 منذ القيام بتحليل نتائج الانتخابات، تخلى عدد من البرلمانيات عن مناصبهن البرلمانية في عام 2020.

الشكل 49. مدى موافقة اللبنانيين على مقولات حول أدوار الجنسين (بالنسبة المئوية)، حسب الجنس، 2018



المصدر: مسح القيمة العالمية، الموجة السابعة 2017-2020.

الاستطلاعات، وافق عدد من الرجال أكبر من عدد النساء على عبارة "الرجال أفضل من النساء في القيادة السياسية"، حيث وافق 56 في المائة من الرجال على ذلك مقارنة بنسبة 44 في المائة من النساء (Arab Barometer 2018). وفي حين لا يلاحظ فرق يُذكر بين المجيبين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و29 سنة وأولئك الذين تزيد أعمارهم عن 50 سنة، فإن مستوى التعليم له دور في تشكيل هذه الآراء، إذ عبر المجيبون الحاصلون على تعليم أعلى عن آراء تنادي بالمساواة بشكل أكبر (Arab Barometer 2018, World Bank 2020d). كما يتضح في المسح العالمي للقيم لعام 2018 أن الآراء حول دور المرأة كقائدة سياسية تشوبها فجوات جنسانية بارزة، ولكن مع فارق أكبر في النسبة المئوية يصل إلى 20 نقطة مئوية (الشكل 49). وكشفت نتائج دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول النساء اللواتي ترشحن لعضوية البرلمان في عام 2018 (ما مجموعه 75 من أصل 86 امرأة ترشحن للانتخابات) عن قيم مجتمعية راسخة في كيفية تصوير وسائل الإعلام للمرشحات، وأنواع الأسئلة التي طرحت عليهن، بل ووقت البث الذي خص لهن. وأفادت واحدة من كل ثلاث مرشحات بأنهن واجهن تمييزاً على أساس النوع الاجتماعي خلال إجراء المقابلات (Kaakour 2020)⁷². وتتماشى هذه التفاوتات بين الجنسين أيضاً مع المواقف تجاه المرأة كمديرة تنفيذية، حيث يوافق عدد أكبر بكثير من المجيبين الذكور مقارنة بالمجيبات من النساء على أن الرجال مديرون تنفيذيون أفضل من النساء، بنسبة 46 مقابل 26 في المائة على التوالي. ولكن على الرغم من هذه التوجهات المثيرة للقلق، ترسم دراسات استقصائية أخرى

للتمكن السياسي، أي بمرتبة أدنى من بروناني وقطر (WEF 2020). وكان قد أُدرج حكم يقضي بتحديد حصة لرفع مستوى مشاركة النساء في البرلمان في نسخة سابقة من مشروع قانون الانتخابات لعام 2013، ولكنه لم يحصل على تأييد كاف، ولا يخضع تمثيل المرأة في البرلمان أو في الحكومات المحلية إلى شروط متعلقة بنظام للحصص⁷¹. ومن خلال النظر إلى أمثلة على الصعيد العالمي، وعلى الرغم من أنها مثيرة للجدل، يتبين أن نظام الحصص استخدم كأداة لزيادة فرص المرأة في الترشح للمناصب العامة والتمكن من شغلها. ويمكن أن يكون لنظام الحصص أيضاً أثر في القطاع الخاص، حيث تبين أن الحصص تزيد من فرص المرأة في تبوؤ مناصب صنع القرار في الشركات والمشاركة في عمليات صنع القرار في المجال الاقتصادي. ولا يشترط حالياً وجود حصص للنساء على صعيد عضوية إلى مجالس إدارة الشركات (World Bank 2020d).

وترتبط التصورات المتعلقة بقدرات المرأة القيادية والتميز ضدها على صعيد التغطية الإعلامية بمعايير راسخة بشأن الأدوار الجنسانية ومحدودية فرص المرأة في المشاركة كجهة فاعلة سياسية. وحال لبنان من حال البلدان العربية الأخرى، حيث تُعَلّق قيمة كبيرة جداً على الأسرة نظراً لما تمثله من رصيد اجتماعي وثقافي هام. ويُعتبر العمل غير المدفوع الأجر في نطاق الأسرة والرعاية من اختصاص المرأة (أو وظيفة العاملة المنزلية تحت إشراف المرأة)، مما يجعل من الأسرة المعيشية المكان الرئيسي لممارسة الأدوار الجنسانية وتكريسها (ILO 2009). ووفقاً لأحد

71 Inter-Parliamentary Union (2020). ولا يشترط تمثيل المرأة في البرلمان أو في الحكومات المحلية من خلال نظام للحصص.

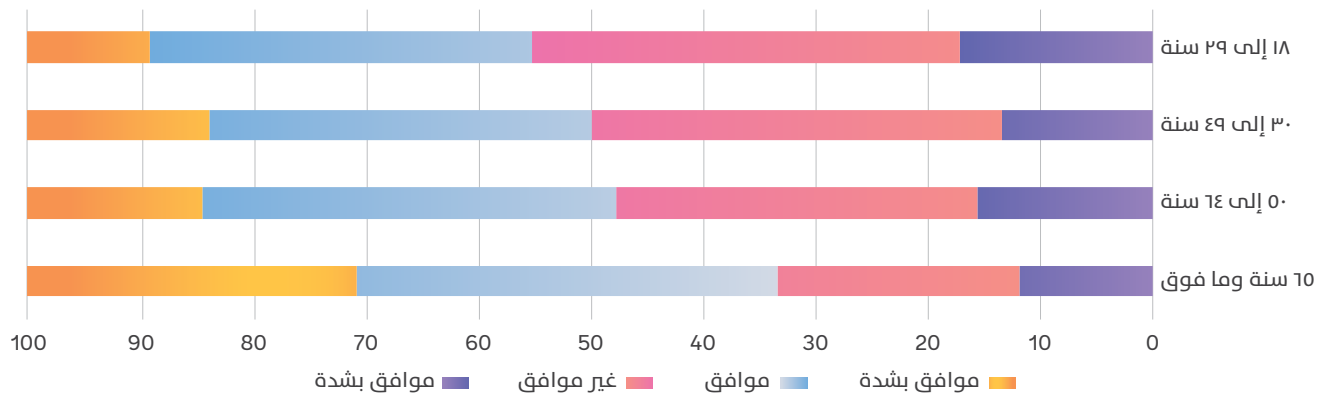
72 ساهمت عوامل أخرى في النسبة الضئيلة للنساء اللاتي تم انتخابهن إلى عضوية البرلمان، بما في ذلك المعوقات المالية وارتفاع تكلفة الحملات الانتخابية. يضاف إلى ذلك أن معظم النساء تقدمن إلى الانتخابات كمرشحات مستقلات، في تحدٍ للأعراف التقليدية للترشح وفق الانتماءات السياسية (El Kaakour 2020). كما تعرضت المرشحات للمضايقة خلال فترة الانتخابات، فاستناداً إلى ما أفادت به 75 مرشحة شملها الاستطلاع، واجه ما يقرب من 80 في المائة شكلاً من أشكال العنف. ووقعت غالبية هذه الانتهاكات عبر وسائل التواصل الاجتماعي (El Kaakour 2020).

يوافق غالبية الناس في لبنان على القول بأن الأطفال يعانون عندما تعمل الأمهات (مع تباين واضح حسب المناطق الريفية والحضرية). لا تحظى رعاية الأطفال في نطاق خارج الأسرة بقبول واسع في لبنان، حيث يعتقد 63 في المائة من النساء والرجال أنها يمكن أن تؤثر سلباً على الأطفال. ولكن الفئات الأصغر سناً تتقبل بشكل أكبر استخدام خدمات رعاية الأطفال، ولكن هذا القبول محدود ومتفاوت (الشكل 51). وتبرز فروقات أكبر عند مقارنة المناطق الريفية والحضرية، إذ يميل الرجال، والنساء بشكل خاص في المناطق الريفية إلى إبداء مواقف أكثر تحفظاً تجاه رعاية الأطفال مقارنة بسكان المدن (الشكل 52).

صورة أكثر تفاؤلاً، مع الإقرار باستمرار وجود نوع من الممانعة من طرف الرجال⁷³.

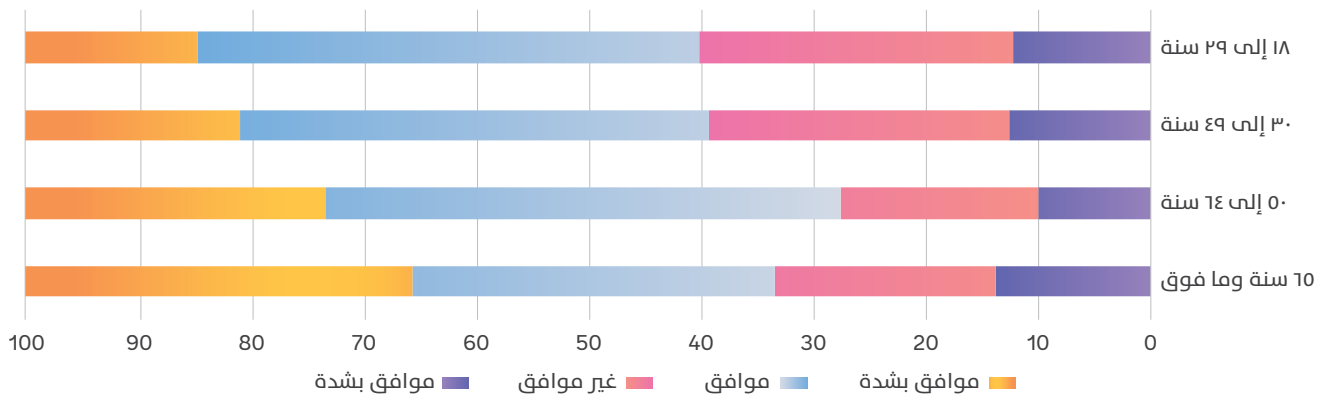
بالنسبة للقضايا الأوسع نطاقاً، يقل احتمال أن تبدي الفئات الأصغر سناً آراء محافظة على صعيد المقولات المتعلقة بسوق العمل. فعلى سبيل المثال، يعتقد ثلث المجيبين الأصغر سناً والذين تتراوح أعمارهم بين 18 و25 سنة أنه ينبغي أن يتمتع الرجال بحقوق في العمل أكثر من النساء مقارنة بنصف المجيبين الذين تزيد أعمارهم عن 56 سنة. ويلاحظ نفس النمط بالنسبة لمقولة أن العمل كربة منزل يحقق نفس الشعور بالرضا كما العمل مقابل أجر (الشكل 50).

الشكل 50. مدى موافقة اللبنانيين على مقولة أن «العمل كربة منزل يحقق ذات الشعور بالرضا كما العمل مقابل أجر» (بالنسبة المئوية)، حسب الفئة العمرية، 2018



المصدر: مسح القيمة العالمية، الموجة السابعة 2017-2020.

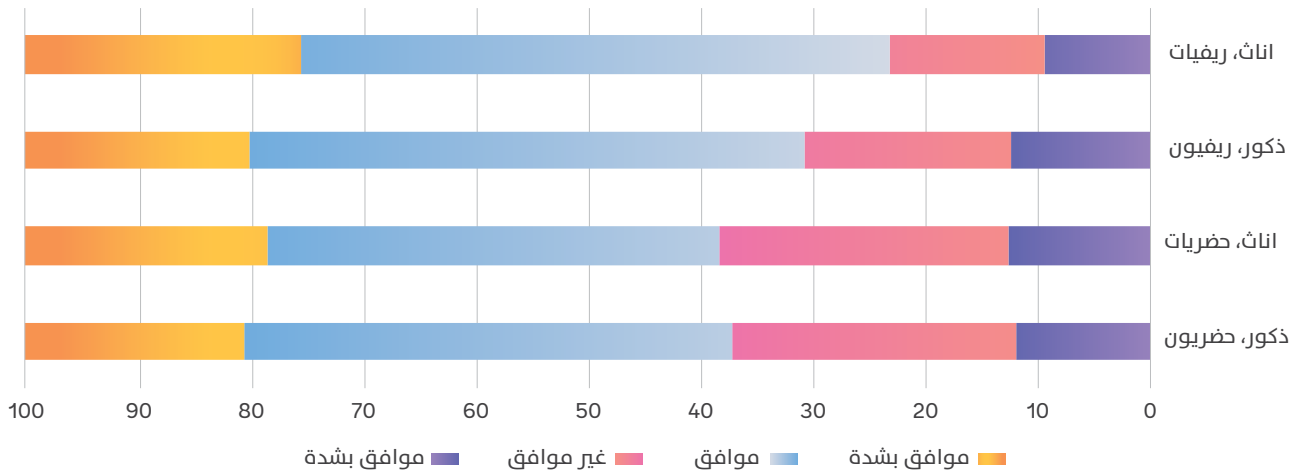
الشكل 51. مدى موافقة اللبنانيين مع مقولة أن «الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة يعانون في حال عمل الأم» (بالنسبة المئوية)، حسب الفئة العمرية، 2018



المصدر: مسح القيمة العالمية، الموجة السابعة 2017-2020.

⁷³ أشارت الدراسة الاستقصائية الدولية للرجال والمساواة بين الجنسين إلى آراء أكثر إيجابية بشأن الدور القيادي الذي تؤديه المرأة في جوانب مختلفة من الحياة العامة. فعلى سبيل المثال، يعتقد 77 في المائة من الرجال و90 في المائة من النساء بضرورة وجود عدد أكبر من النساء في السلطة السياسية، ويعتقد 77 في المائة من الرجال و92 في المائة من النساء أن المرأة قادرة، مثلها مثل الرجل في حال امتلاكهما ذات المؤهلات، على تحمل مسؤولية القيادة السياسية.

الشكل 52. مدى موافقة اللبنانيين مع مقولة أن «الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة يعانون في حال عمل الأم» (بالنسبة المئوية)، حسب المناطق الريفية والحضرية، 2018



المصدر: مسح القيمة العالمية، الموجة السابعة 2017-2020.

الشعور الذاتي بخُسن الحال ومعايير النوع الاجتماعي

يصبح هذا الفرق بلا قيمة بمجرد أخذ الخصائص الفردية بالاعتبار. وشُئِلَ المجيبون عما إذا كانوا يشعرون بأنهم قادرون على التحكم بحياتهم، وإن كانت لديهم حرية الاختيار باستخدام مقياس يتدرج من «لا حرية اختيار على الإطلاق» إلى «قدر كبير من حرية الاختيار». ومتوسط قيمة هذا المؤشر أعلى بالنسبة للرجال، أي أنهم يشعرون بأن لديهم حرية اختيار أعلى مقارنة بالنساء. غير أن هذا الاختلاف يختفي لدى أخذ خصائص فردية في الاعتبار، مثل العمل أو الوضع العائلي أو التعليم. ويزيد الزواج والعمل من درجة حرية الاختيار بالنسبة للمجيبين من الذكور والإناث على السواء. وفي حين أن النساء أكثر عرضة للبطالة من الرجال، يفوق عدد الرجال عدد النساء على صعيد الشعور بالتوتر

قبل انتشار جائحة كوفيد-19، لم تشهد بيانات الرضا عن الحياة أو السعادة فرقاً ما بين النساء والرجال في لبنان⁷⁴. فلم تُسجَل اختلافات كبيرة بين النساء والرجال من حيث السعادة المقيّمة ذاتياً والرضا عن الحياة، حيث أفاد 85 في المائة من الرجال و88 في المائة من النساء عن الشعور بالسعادة. (الجدول 8). ولدى مقارنة متوسط الرضا عن الحياة باستخدام مقياس من واحد إلى عشرة، لا تبرز أي اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المرأة والرجل. ولا تشهد هذه النتائج أي تباين لدى تحليل المؤشرين الاثنين حسب الجنس أو الفئة العمرية.

وأفاد عدد أكبر من الرجال من النساء بأن لديهم حرية الاختيار، ولكن الفرق بين الرجال والنساء ضئيل. وعلاوة على ذلك،

الجدول 8. الاختلافات بين الجنسين من حيث السعادة والرضا عن الحياة وحرية الاختيار، 2018

المجيبون السعداء (بالنسبة المئوية من المجموع)	متوسط الرضا عن الحياة (0-10)	حرية الاختيار (0-10)
ذكور	85	6,70
إناث	88	6,67

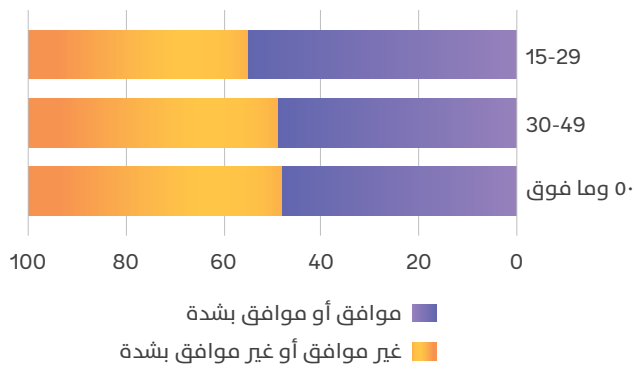
المصدر: مسح القيمة العالمية، الموجة السابعة 2017-2020.

74 البيانات المتعلقة بالمواقف في هذا القسم مستمدة من قاعدة بيانات المسح العالمي للقيم، الموجة السابعة، 2018.

لا تزال القوالب النمطية الجنسانية في ما يتعلق بمن ينبغي أن يكون مسؤولاً عن القرارات الأسرية قائمة، حيث يحتفظ المزيد من الرجال والشباب بأراء محافظة على هذا الصعيد. وتشكل الآراء النمطية حول دور المرأة اللبنانية في الأسرة والمجتمع تحدياً رئيسياً للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في لبنان (IFES و IWPR 2010). والأرجح بكثير أن يعتقد الرجال أن الأزواج ينبغي أن يتولوا مسؤولية القرارات الأسرية (الشكل 53)، وهو رأي يردّج أكثر أن يحتفظ الشباب به مقارنة بالأكبر سناً (الشكل 54). وفي قسم سوق العمل من هذا التقرير، تم تحليل كيفية تأثير هذه المعايير على مشاركة المرأة في العمل.

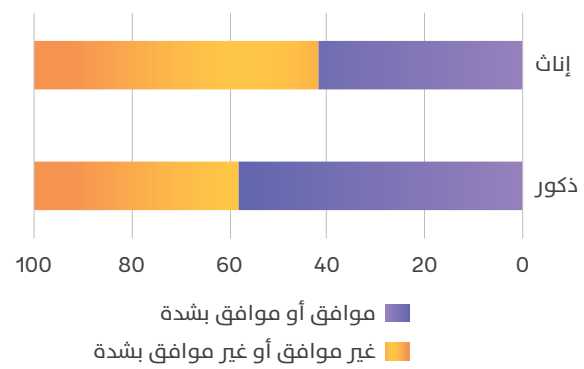
بشأن فقدان وظائفهم أو عدم العثور على عمل، بنسبة 70 في المائة مقابل 61 في المائة. وربما تكون هذه المواقف قد تغيرت بسبب تأثير الأزمة المالية لعام 2019 وجائحة كوفيد-19 لعام 2020، حيث أبلغت النساء غير المقتلات بالفعل بالقدر الكافي في سوق العمل عن فقدان الوظائف بشكل أكبر من الرجال، بنسبة 48 مقارنة بنسبة 40 في المائة على التوالي، فضلاً عن انخفاض أجرهن بنسبة أكبر بلغت 7 مقارنة بنسبة 3 في المائة على التوالي. (UN Women 2020e).

الشكل 54. مدى موافقة اللبنانيين على مقولة «يجب أن يكون للأزواج القول الفصل في جميع القرارات المتعلقة بالأسرة»، حسب الفئة العمرية (بالنسبة المئوية)، 2018

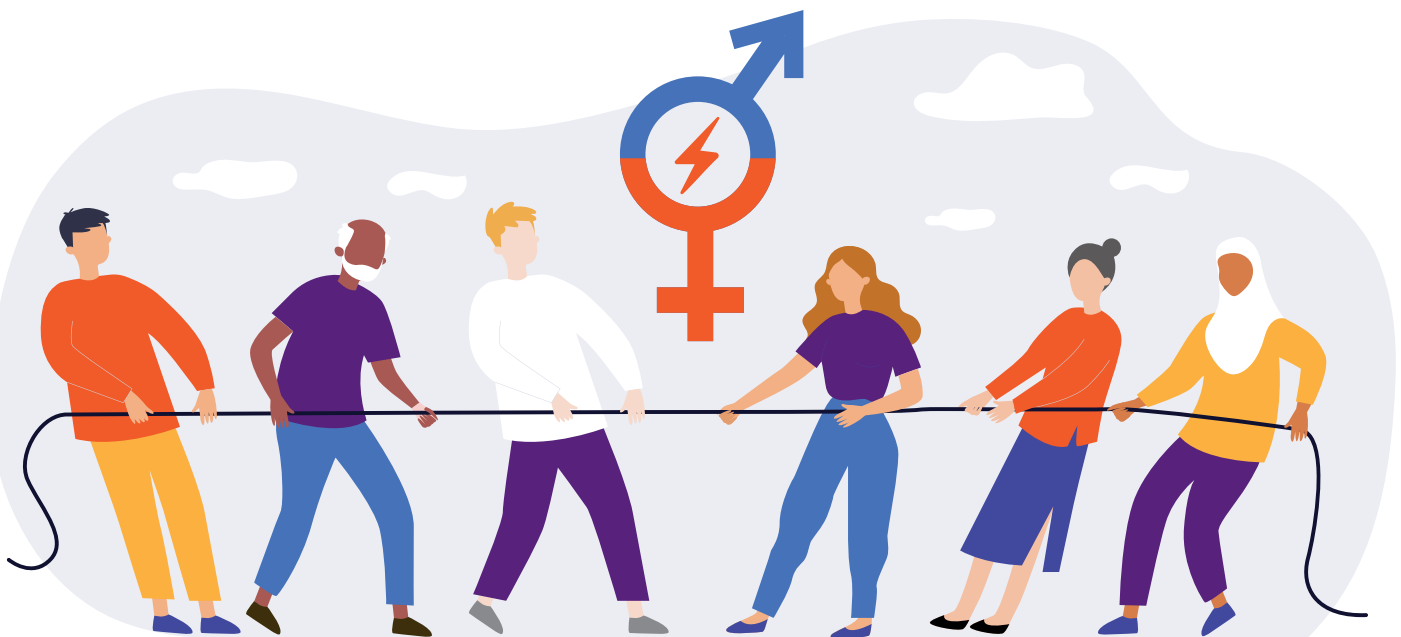


المصدر: الباروميتر العربي الخامس، 2018-2019.

الشكل 53. مدى موافقة اللبنانيين على مقولة «يجب أن يكون للأزواج القول الفصل في جميع القرارات المتعلقة بالأسرة»، حسب الجنس (بالنسبة المئوية)، 2018



المصدر: الباروميتر العربي الخامس، 2018-2019.



العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء والفتيات

القائم على النوع الاجتماعي استقلالية المرأة وقدرتها على اتخاذ القرارات. كما يحد من إمكانيات تمتعها بالحقوق والحريات الأساسية، ويترتب عليه عواقب اقتصادية واجتماعية بسبب ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، وتكاليف اللجوء إلى نظام العدالة، وتراجع الإنتاجية.

إنّ عنف العشير، المعروف أيضاً باسم العنف الأسري، هو أكثر أشكال العنف شيوعاً ضد المرأة في جميع أنحاء العالم. ووفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية لعام 2017، تعرضت 38 في المائة من النساء في جميع أنحاء العالم للعنف البدني و/أو الجنسي من قبل شريك حميم ذكر في حياتهن. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعرضت 40 في المائة من النساء بعمر 15 عاماً وما فوق واللاتي سبق لهن وارتبطن بعلاقة للعنف الجسدي أو الجنسي (أو كليهما) من قبل شريك حميم⁷⁵. ولا يُبرز المتوسط الإقليمي الاختلافات بين البلدان أو التفاوتات المتزايدة داخل البلدان التي تشهد حركة تنقل سكان مرتفعة وفي حالة تغّير مستمر، وذلك غالباً بسبب الصراع.

العنف القائم على النوع الاجتماعي مشكلة عالمية تؤثر على واحدة من كل ثلاث نساء في حياتهن، مما يؤثر على قدرتهن على الاختيار، وقدرتهن على عيش حياتهن بأقصى إمكاناتهن (WHO 2017). وتعزّف اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات العنف القائم على النوع الاجتماعي بأنه «مصطلح شامل لأي فعل ضار يرتكب ضد إرادة شخص ما ويستند إلى الاختلافات المفروضة اجتماعياً بين الذكور والإناث (أي النوع الاجتماعي). ويشمل الأعمال التي تلحق ضرراً أو ألماً جسدياً أو عقلياً أو جنسياً، والتهديد بهذه الأعمال، والإكراه وسائر أشكال الحرمان من الحرية. ويمكن أن تتم هذه الأفعال في الحياة العامة أو الخاصة» (IASC 2017). وفي حين يمكن أن يتعرض كل من النساء والرجال للعنف القائم على النوع الاجتماعي، فإن هذا المصطلح «متجذر في عدم المساواة بين الجنسين وإساءة استخدام السلطة والأعراف الضارة. ويستخدم أساساً للتأكيد على أن التفاوت في علاقة القوة القائم على أساس الجنس يعرّض النساء والفتيات لخطر التعرض إلى أشكال متعددة من العنف» (UN Women)⁷⁵. وإلى جانب الآثار الجسدية والنفسية والاجتماعية السلبية، يقوض العنف

الإطار 4. الأشكال المختلفة للعنف القائم على النوع الاجتماعي

- وفي ما يلي أنواع العنف المرتكب ضد النساء والفتيات:
1. العنف الأسري، بما في ذلك العنف الاقتصادي والنفسي والعاطفي والبدني والجنسي.
 2. قتل الإناث، مثل الممارسات التقليدية الضارة، على سبيل المثال جرائم الشرف.
 3. الاعتداء الجنسي، بما في ذلك التحرش والاعتصاب.
 4. الزواج القسري أو زواج الأطفال.
 5. تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.
 6. العنف على الإنترنت أو العنف الرقمي.

تقدر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن واحدة من كل ثلاث نساء قد تعرضت لشكل من أشكال العنف من قبل شريك أو غير شريك في حياتها. يُعرّف «العنف ضد المرأة» على أنه أي فعل ينطوي على عنف قائم على أساس النوع الاجتماعي، ويترتب عليه، أو يرّجّح أن يترتب عليه، أذى بدني أو جنسي أو نفسي أو معاناة للنساء والفتيات، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة. ويشمل العنف ضد المرأة والفتاة، على سبيل المثال لا الحصر، العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار الأسرة أو في إطار المجتمع المحلي بشكل عام، و/أو العنف الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه.

المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة. لمزيد من المعلومات حول أشكال العنف المختلفة ضد المرأة، يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على

<https://www.unwomen.org/en/what-we-do/ending-violence-against-women/faqs/types-of-violence>

75 لمزيد من المعلومات حول أشكال العنف المختلفة ضد المرأة، يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على <https://www.unwomen.org/en/what-we-do/ending-violence-against-women/faqs/types-of-violence>

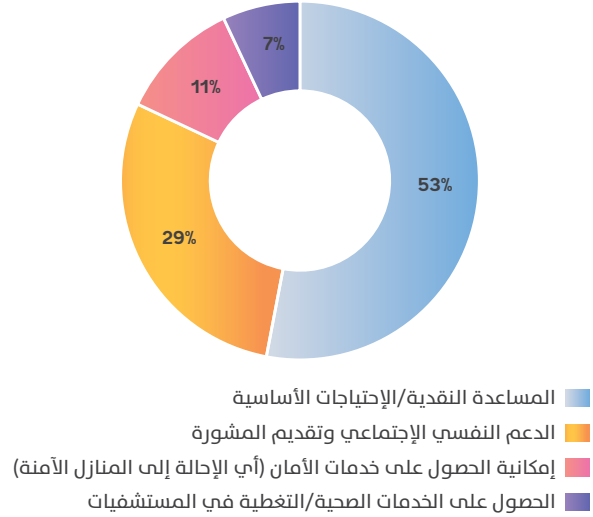
76 تحليل أولي لمنظمة الصحة العالمية حول التقديرات العالمية والإقليمية للعنف ضد المرأة، قاعدة بيانات الانتشار العالمي لعام 2013 باستخدام مناطق البنك الدولي.

العنف الجنسي المبلّغ عنها للشرطة في عام 2014 (لكل 1000 نسمة) 3.6⁷⁸. غير أن معظم الدراسات المتعلقة بالعنف ضد المرأة في لبنان تشير إلى أن معدل الإبلاغ هذا منخفض للغاية، ومعظم الضحايا لا يلتمسون أي مساعدة (UNFPA 2012). وتتسق هذه النتائج مع نتائج مسح عام 2020 التي تظهر أنه من بين النساء اللواتي يعرّفن امرأة تعرضت للعنف، أفاد ما يقرب من 75 في المائة بأن الناجية لم تطلب المساعدة (UN Women و UNFPA 2020).

وعلاوة على ذلك، أدت تدابير الإغلاق الناجمة عن الجائحة، إلى جانب الأزمة الاقتصادية الأوسع نطاقاً، إلى زيادة مخاطر العنف ضد المرأة وتفاقمها. وخلال الأشهر الخمسة الأولى من الإغلاق، سجلت عدة مصادر زيادات ملحوظة في الإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي. على سبيل المثال، سجل نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني زيادة بنسبة 3 في المائة في العنف العائلي، وزيادة بنسبة 5 في المائة في حوادث الاعتداء الجنسي، وزيادة بنسبة 9 في المائة في الحوادث التي تقع في منازل الناجين من العنف (UN Women 2020d). وأبلغت كل من منظمة "كفى عنف واستغلال" (كفى) ومنظمة "أبعاد" عن زيادات حادة في المكالمات الواردة إلى خدمة الخط الساخن خلال الأشهر الأولى من الجائحة، مع ارتفاع بنسبة 40 في المائة على خدماتهم (UN Women 2020d).

وقد استمر هذا الارتفاع في معدلات المكالمات الهاتفية عبر الخط الساخن خلال عام 2021، مع ارتفاع حاد خلال فترات الإغلاق. ووفقاً لدراسة استقصائية سريعة شملت 38 من مقدمي الخدمات المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي خلال فترة الإغلاق في الفترة من 7 إلى 25 كانون الثاني/يناير 2021، قال أكثر من نصفهم، وذلك بنسبة 53 في المائة، إن المكالمات، التي تقوم بها النساء في الغالب، كانت أعلى بكثير خلال فترة الإغلاق مما كانت عليه في السابق (UN Women 2021). وفي حين أن غالبية الطلبات كانت للحصول على دعم المساعدة النفسية، فإن 40 في المائة من المتصلات كن يطلبن بصراحة الحصول على دعم في ما يتعلق بالخدمات الخاصة بالناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتظهر دراسة استقصائية أخرى أجريت بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على المساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء والفتيات نفس الاتجاهات المثيرة للقلق: فقد أبلغ أكثر من ثلث المشاركات في الدراسة عن شعورهن بعدم الأمان في منازلهن، ووافق أكثر من نصف النساء والرجال على القول بأن «النساء يواجهن خطراً متزايداً من العنف من جانب أزواجهن»

الشكل 55. الأسباب الرئيسية لإجراء مكالمات إلى الخطوط الساخنة للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي خلال الإغلاق بسبب الجائحة في كانون الثاني/يناير 2021



المصدر: UN Women, NCLW, UNFPA, and WHO 2021.

لا توجد في لبنان بيانات وطنية بشأن انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي⁷⁷. ومع ذلك، تؤكد عدة دراسات أن العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الجسدي والجنسي والنفسي من قبل شريك حميم، منتشر في لبنان. ووفقاً لبيانات صندوق الأمم المتحدة للسكان، أفاد شخص من بين كل شخصين بالمتوسط بأنهم يعرفون عن تعرض شخص ما للعنف الأسري، وأن 65 في المائة من الحالات ارتكبتها أفراد الأسرة و71 في المائة من الحوادث وقعت داخل منزل الجاني (UNFPA 2017). في دراسة أجراها قسم الأمراض النسائية والتوليد في المركز الطبي التابع للجامعة الأميركية في بيروت، أجريت مقابلات مع نساء متزوجات تتراوح أعمارهن بين 20 و65 عاماً حول التعرض إلى أشكال مختلفة من العنف العائلي. وصوّحت 41 في المائة من النساء عن التعرض إلى الاعتداء البدني، و33 في المائة إلى الاعتداء الجنسي، و65 في المائة إلى الإساءات اللفظية، و19 في المائة إلى الاعتداء العاطفي (Awwad et al. 2014). وعلاوة على ذلك، أبلغت 22 في المائة من النساء عن عزلها اجتماعياً من قبل الزوج، كما أبلغت 33 في المائة من النساء عن التعرض إلى إساءة معاملة اقتصادية. وبلغ معدل جرائم

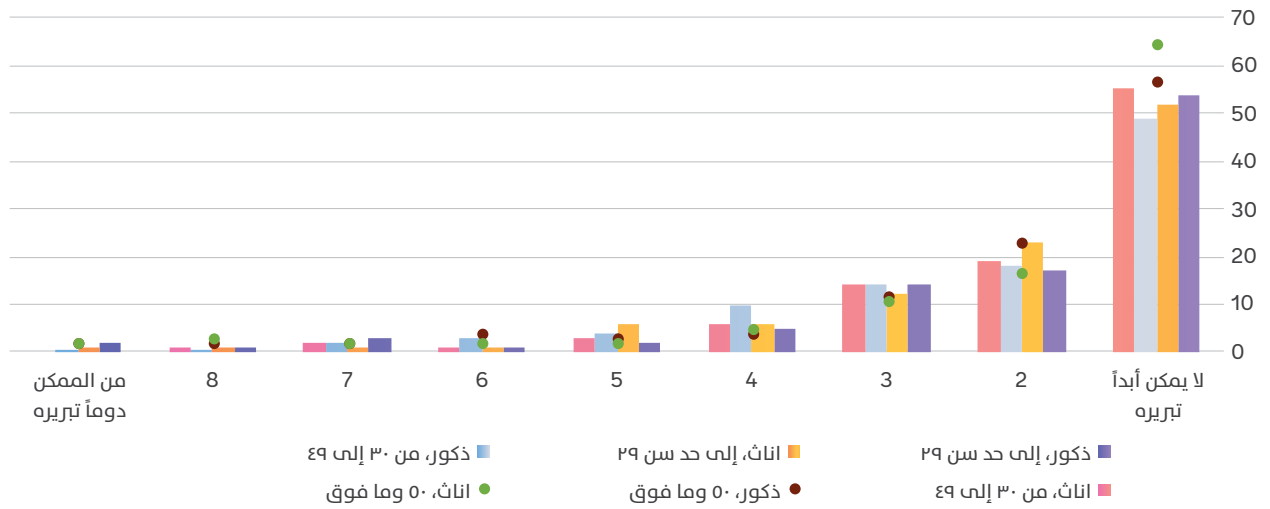
77 أجرت بلدان قليلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دراسات استقصائية واسعة النطاق وقائمة على السكان بشأن انتشار العنف القائم على الجنس والمواقف تجاهه. وقد أجرى بعض هذه البلدان، بما في ذلك لبنان، دراسات عن الانتشار ضمن مجموعات مختارة من النساء.

78 وفقاً لتصنيف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يشمل «العنف الجنسي» الاغتصاب والاعتداء الجنسي، بما في ذلك الجرائم الجنسية ضد الأطفال. بيانات الجريمة الواردة في هذا الفرع تستند على قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

79 أجريت الدراسة كجزء من فرقة العمل المعنية بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، وهي فرقة عمل مشتركة بين الوكالات (الأمم المتحدة والحكومة والمنظمات غير الحكومية) تندرج تحت هيكل خطة الاستجابة للآزمات في لبنان، وهي خطة تتسق وتوجه الاستجابة للأزمة السورية في لبنان. النتائج ليست مفصلة حسب الجنسية.



الشكل 56. المواقف بشأن العنف الأسري حسب الجنس والعمر، 2018



المصدر: مسح القيمة العالمية، الموجة السابعة 2018 سؤال: «هل من مبرر قط للرجل أن يضرب زوجته؟»

السوريات، بنسبة 84 في المائة، يعتقدن أن ذلك غير مقبول وينبغي تجريمه. وعموماً، فإن مواقف الرجال أكثر تشدداً وأقل اتساماً بالمساواة من مواقف المرأة.

تواجه اللاجئات في لبنان مخاطر متزايدة لأشكال متعددة من العنف. وتواجه اللاجئات خطراً متزايداً من العنف الناجم عن انعدام الأمن، وسوء المعيشة، وعدم كفاية المرافق، ومحدودية فرص الحصول على الدعم. أكبر المخاطر التي تواجهها النساء في نطاق المنزل تحدث في حالات اللجوء، حيث أن الضغوط الإضافية داخل الأسر المعيشية تؤدي إلى **زيادة العنف العائلي (UNFPA 2016)**. وأفادت دراسة أجريت في شمال لبنان أن النساء السوريات أبلغن عن زيادة عامة في المضايقات من قبل الرجال اللبنانيين، في حين أعربت النساء اللبنانيات عن خوفهن من المشي ليلاً خوفاً من التعرض للهجوم من قبل الرجال السوريين (Ghanem 2016). وبيّن تقييم أجرته لجنة الإنقاذ الدولية أن الاغتصاب والعنف الجنسي هما الشكلا الرئيسيان للعنف القائم على النوع الاجتماعي

بسبب الإغلاق (UN Women و UNFPA 2020)⁸⁰. وتتماشى هذه الزيادة الحادة مع التقارير الواردة من الخط الساخن رقم 1745 التابع لقوى الأمن الداخلي (Yassine 2021).

من المحتمل أن المواقف تجاه العنف الأسري في تحسن على امتداد مختلف الفئات العمرية. في عام 2017، اعتبر أكثر من 75 في المائة من اللبنانيين أنه ما من مبرر قط للرجل أن يضرب زوجته (الشكل 56). ولا يوجد فرق كبير بين الميادين الشباب، حتى سن 29 عاماً، وأولئك الذين هم في الفئة العمرية الأكبر سناً، أي 50 سنة فما فوق، حيث تجيب نسبة أكبر من الميادين في الفئة الثانية بأن العنف البدني ضد المرأة (الزوجة) لا يمكن تبريره على أي حال. وتظهر دراسة أخرى أن غالبية الرجال اللبنانيين، بنسبة 67 في المائة، و79 في المائة من اللبنانيات يعتقدون بوجوب محاكمة الرجال الذين يرتكبون الاغتصاب الزوجي (El Feki et al. 2017). وفي هذا الصدد، فإن مواقف اللاجئين السوريين من الرجال قريبة نسبياً من مواقف الرجال اللبنانيين، بنسبة 65 في المائة، لكن المزيد من اللاجئات

80 جزء من جهد إقليمي لجمع البيانات من تسع دول عربية. أجريت الدراسة الاستقصائية القطرية الخاصة بلبنان كشراكة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بدعم من فرقة العمل المعنية بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد أجريت في الفترة من 4 إلى 27 أيار/مايو 2020، باستخدام تكنولوجيا النطاق العشوائي. وشارك في الدراسة 1431 مجيباً، من ضمنهم 513 امرأة. وتم ترجيح الدراسة الاستقصائية لضمان التمثيل حسب العمر والجنس والمستوى التعليمي.

الإطار 5. قانون رقم 205 حول التحرش الجنسي

وينص القانون على حماية الضحايا والشهود أثناء الاستجواب وفي جميع مراحل المحاكمة. كما يحمي الضحايا والشهود والمبلغين عن المخالفات من أي شكل من أشكال التمييز المباشر أو غير المباشر أو تعرضهم إلى تدابير تأديبية في أماكن العمل العامة والخاصة. ويتيح القانون للضحايا التماس تعويضات إضافية عن الضرر النفسي أو المعنوي أو المادي. ولا يمنع القانون أصحاب العمل من فرض تدابير تأديبية (بما في ذلك إنهاء الخدمة) ضد الموظفين المتهمين بموجب القانون.

ويتضمن القانون إنشاء صندوق خاص في وزارة الشؤون الاجتماعية لتقديم الدعم وإعادة التأهيل لضحايا التحرش الجنسي. وجاء هذا القانون نتيجة جهود مشتركة من قبل المجتمع المدني، وأعضاء البرلمان، وبرنامج تمكين المرأة في المشرق، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ومشروع المعرفة قوة التابع للجامعة الأميركية في بيروت، ومجموعة من مستشاري وزارة العدل.

في كانون الأول/ديسمبر 2020، أصدر في لبنان القانون رقم 205، الذي يعاقب على التحرش الجنسي في الأماكن الخاصة والعامة وفي مكان العمل. ويفرض هذا القانون الجديد عقوبات تتراوح بين شهر واحد وأربع سنوات سجن و/أو غرامات تتراوح بين ثلاث مرات إلى خمسين مرة ضعف الحد الأدنى للأجور. ويمكن لعدد من العوامل أن يزيد من العقوبة، بما في ذلك السياق الذي تحدث فيه المضايقة (على صعيد المثال، مؤسسات الدولة والجامعات ووسائل النقل العام)، وطبيعة العلاقة وديناميات السلطة بين المتحرش والضحية (مثل إساءة استخدام السلطة في مكان العمل، وعلاقات التبعية، ووجود سلطة على الضحية، وفرض ضغوط مادية أو أخلاقية أو مالية شديدة)، والضحية (مثل كون الضحية شخصاً قاصراً، أو شخص ذو احتياجات خاصة أو شخص غير قادر على الدفاع عن نفسه)، وعدد الجناة. ويمكن مضاعفة العقوبات لدى تعدد الحوادث.

تشريعات تحمي من العنف الأسري وسوء المعاملة. حيث اعتمد القانون رقم 293 في أيار/مايو 2014 لحماية المرأة وأفراد الأسرة الآخرين من العنف الأسري، وهو يحظر جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف البدني والجنسي والنفسي والاقتصادي، ويوفر مبادئ توجيهية واضحة لإصدار الأحكام (القانون 293، 2015). وتقضي المادة 21 من القانون 293 بإنشاء صندوق مستقل لدعم ضحايا العنف وحمايتهم، بما في ذلك توفير أدوات لمنع العنف وإعادة تأهيل مرتكبيه. وينص القانون على اعتبار الصندوق جزءاً من الميزانية السنوية لوزارة الشؤون الاجتماعية، في انتظار موافقة مجلس الوزراء (القانون 293). وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أقر البرلمان اللبناني القانون رقم 205 لتجريم التحرش الجنسي في الأماكن العامة وفي مكان العمل (الإطار 5).

لا تزال هناك تحديات على صعيد جميع القوانين التي تسهم إسهاماً إيجابياً في النهوض بالمرأة وتعزيز قدرتها على الوصول والاختيار والمشاركة الاقتصادية، وذلك في مجال إنفاذ هذه القوانين على المستويات القانونية والمجتمعية والأسرية. ثمة ثغرات تشوب مسألة الحماية القانونية، ولا يزال الإنفاذ يشكل تحدياً. وعلى الرغم من التقدم المحرز في إدراج تدابير الحماية والعقاب، فإن القانون 293 يعاني من أوجه قصور خطيرة، فهو لا يجرم ممارسة الجنس القسري (أو الاغتصاب) في إطار العلاقة الزوجية، ولا يوفر للعمال المنزليين المهاجرين أي حماية من العنف، ولا يحدد أو يصف بوضوح الجرائم التي تندرج في إطار العنف الأسري، ويؤثر كبار رجال الدين والقادة التقليديون الذكور على تطبيق هذا القانون (Mikdashi 2015؛ UNDP, 2018). أما على صعيد إيجابي، أقر البرلمان اللبناني تعديلات على قانون عام 2014، موسعاً نطاقه ليشمل العنف المرتبط بالزواج، ولكن ليس بالضرورة المرتكب أثناء الزواج، ليشمل العنف الاقتصادي والنفسي.

الذي تواجهه اللاجئات السوريات من نساء وفتيات في لبنان، وأنّ العنف العشير والزواج المبكر وممارسة الجنس من أجل البقاء هي أشكال شائعة أخرى من العنف (Lilleston et al. 2012). وتكشف الدراسات الاستقصائية السابقة أن معظم الحوادث لا يبلغ عنها، وقالت 38 في المائة من النساء إن العنف الواقع ضد المرأة لا يبلغ عنه. وحصلت 22 في المائة فقط من النساء السوريات على خدمات خاصة بالناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي (UN Women 2019b). وكشفت دراسة استقصائية عن الصحة الإنجابية والعنف أجريت في ست عيادات صحية في لبنان في عام 2012 أن ثلث النساء تعرضن للعنف المرتبط بالنزاعات وأن أكثر من ربعهن تعرّضن لأكثر من نوع واحد من العنف المرتبط بالنزاعات (Masterson et al. 2014). وأفادت الغالبية العظمى من النساء بأن الجاني كان شخصاً مسلحاً، وذلك بنسبة 96 في المائة. ومن بين النساء اللاتي تعرضن للعنف، عانت 28 في المائة من إصابات بدنية و70 في المائة من صعوبات نفسية بسبب واقعة العنف. ولم تتحدث نصف الضحايا إلى أي شخص عن العنف الواقع عليهن، ولم يلتمس الثلثان أي رعاية طبية. ومن المرجح أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تفاقم هذه المشكلة.

ترتبط القدرة على الاختيار أيضاً بالإحساس بالاستقرار والأمن والسلامة أثناء النزوح. غير أن هذه المسألة شائعة للغاية بالنسبة للنساء اللاجئات. إذ أن احتمالية أن تحصل النساء اللاجئات على الإقامة في لبنان أقل بكثير من اللاجئتين الرجال، وذلك بنسبة 9 نقاط مئوية، مما يجعل من الصعب عليهن الشعور بالأمان في حياتهن اليومية أو الحصول على الخدمات الأساسية (UN Women 2019b). وأفادت اللاجئات أيضاً بأن التنقل خارج المنزل يشكل مصدر قلق كبير (VASYR 2021).

لقد أحرز بوجه عام تقدم كبير في مجال القوانين المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات. فقبل عام 2014، لم يكن هناك

ملخص النتائج





المعرفة

تفسير البيانات من
أجل تعزيز أثر الإصلاحات
وفوائد تقديم
الخدمات للمرأة

التعمق في فهم العوامل
والدوافع التي تؤثر على مختلف
الفئات مع التركيز بشكل خاص على
الفروق ما بين الفئات الريفية
والحضرية، والفئات المعرضة للخطر.

تحليل دور الأعراف الاجتماعية في
تحديد مواقف وسلوكيات معينة
حسب الفئات المختلفة.

تسليط الضوء على كيفية ارتباط
مسألة المساواة بين الجنسين
بالسياسات الكلية والهجرة.

زيادة البيانات المفصلة حسب
الجنس على مستوى الفرد/
الأسرة المعيشية.



التضافر

التشارك مع مجموعة
متنوعة من الجهات الفاعلة
للاستفادة من الزخم الحاصل
من أجل التغيير نحو المساواة
بين الجنسين

الاستفادة من زخم الإصلاحات
المتعلقة بالتحرش الجنسي لتحديد
الخطوات التالية، والإصلاحات
الإضافية.

الاستفادة من مشاركة المرأة في
المجتمع المدني بهدف ترسيخ
المبادرات الإنمائية، ما من شأنه
تعميم المسؤولية عن النتائج
واستدامتها على نطاق أوسع.

تعزيز دور المرأة في القيادة
بالاشتراك مع الجامعات والشبكات.



مجالات العمل ذات الأولوية

دعم السياسات والبرامج التي
تعزز عمل المرأة وريادتها للأعمال
من أجل اقتصاد قائم على
"مستقبل العمل" يتسم بقدر
أكبر من المساواة

دعم عمل المرأة وريادتها للأعمال،
لا سيما في القطاعات غير التقليدية.

الاستثمار في رعاية الأطفال
للاسهام في الارتقاء بمستوى
النماء في مرحلة الطفولة المبكرة،
وتحسين تراكم رأس المال البشري،
وتعزيز النشاط الاقتصادي للمرأة.

تعزيز المهارات، والإدماج الرقمي
والمالي.

بناء القدرات من أجل صياغة الإصلاحات
وتنفيذها.

غير متناسب بفقدان الوظائف بسبب الأزمات، وهن يتحملن
أيضاً أعباء مسؤوليات الرعاية المتزايدة وزيادة مخاطر
العنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء عمليات الحظر
والإغلاقات المطولة.

وتكتسي المعايير الاجتماعية دوراً لا يمكن إغفاله. على مر
السنين، تزايد الإدراك حول كيفية تأثير معايير النوع
الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
على النتائج الفردية، مثل المشاركة في القوى العاملة،
وريادة الأعمال، وتراكم رأس المال المادي والبشري. وتتأثر
مشاركة النساء في القوى العاملة في لبنان بمجموعة
من القيود القانونية والمعيارية والمدفوعة بالسوق
والتي لها دور هام في المحطات الحاسمة في حياة
المرأة. وعلى الرغم من ذلك، لا يتوفر سوى قدر محدود
من المعلومات حول كيفية ارتباط هذه المعايير بخصائص
أخرى، مثل التحصيل التعليمي أو الوضع الاجتماعي
والاقتصادي أو الموقع سواء كان حضرياً أو ريفياً.

**لقد كان للأزمات المتعددة آثار غير متناسبة على الأبعاد
الإنمائية البشرية والاقتصادية للمساواة بين الجنسين، مما
تسبب بعكس مسار العديد من المكاسب الإيجابية التي
تحققت خلال العقد الماضي.** يشير هذا التقييم الجنساني
إلى الفوارق بين الجنسين، والتقدم المحرز والتحديات في
مختلف أبعاد المساواة بين الجنسين في لبنان، استناداً إلى
البيانات والمؤلفات النوعية القائمة.

**ويبدو أن انخفاض مستويات الخصوبة وحمل المراهقات
ووفيات الأمهات، إلى جانب ارتفاع مستويات التعليم، يهيئ
ظروفاً مواتية لزيادة دور المرأة في المجالين الاقتصادي
والسياسي.** وقبل تشرين الأول/أكتوبر 2019، أشارت البيانات
إلى تزايد احتمالية تحسن النشاط الاقتصادي للمرأة. غير أن
معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة لا زالت منخفضة
للغاية في لبنان، ويتبين وجود تفاوتات لافتة لدى إجراء
مقارنة مع الاتجاهات الإقليمية. كما توقف التقدم المحرز
في مجالي الصحة والتعليم، لا سيما بين اللبنانيين المعرضة
للمخاطر والاجئين. وعلاوة على ذلك، تأثرت النساء بشكل

في هذا السياق، هناك مجال للقيام بالمزيد من التحليل والإجراءات. وينتج هذا التقييم الجنساني نهجاً شاملاً في تحليله لوضع المرأة في لبنان، ولكن لا يقصد منه أن يكون استعراضاً شاملاً.

يحدد هذا التقييم الأولويات المرتبطة بدعم تمكين المرأة والتصدي للفجوات التي تم تحديدها على صعيد الفجوة بين الجنسين في لبنان. ويمكن تجميع هذه الأولويات تحت ثلاث ركائز، وهي «مجالات العمل» و«التضافر» و«المعرفة». وترتبط هذه الركائز وتتداخل مع بعضها البعض ومن الضروري أن يكمل بعضها البعض. وتشمل الركائز الثلاث الأنشطة التي تركز على (1) تفسير البيانات من أجل تعزيز أثر الإصلاحات وفوائد تقديم الخدمات للمرأة؛ (2) ودعم السياسات والبرامج التي تعزز عمل المرأة وريادتها للأعمال نحو اقتصاد قائم على «مستقبل العمل» يتسم بقدر أكبر من المساواة؛ (3) والعمل مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة للاستفادة من الزخم على صعيد التغيير نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

واستناداً إلى نتائج التقييم، تم التوصل إلى التوصيات التالية من أجل القيام بالتحليل واتخاذ الإجراءات في المستقبل في إطار الركائز الرئيسية الثلاث:

مجالات العمل:

دعم السياسات والبرامج التي تعزز عمل المرأة وريادتها للأعمال من أجل اقتصاد قائم على «مستقبل العمل» يتسم بقدر أكبر من المساواة.

• **دعم عمل المرأة وريادتها للأعمال، لا سيما في القطاعات غير التقليدية.** ويبين التحليل تحلي المرأة عموماً بمستوى جيد من التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في التعليم العالي حيث تحظى بتمثيل جيد على هذا الصعيد، غير أن ذلك لا يفضي بالضرورة إلى فرص للعمل في هذه المجالات. وفي سبيل المضي قدماً، يجدر تحديد كيفية سد هذه الفجوة، ومن الأمثلة على ذلك تحسين فرص حصول صاحبات المشاريع على الخدمات الفنية والمالية، وتعزيز دور المرأة في الاقتصاد الرقمي. وبالنظر إلى تعدد الأزمات التي تعصف بلبنان، فإن الطول الإبداعية الهادفة إلى تحسين فرص حصول المرأة على التمويل وإتاحة وصولها إلى الأسواق الدولية من شأنها أن تعزز من قدرة المرأة على الصمود.

• **من شأن الاستثمار في رعاية الأطفال الإسهام في الارتقاء بمستوى النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، وتحسين تراكم رأس المال البشري، وتعزيز النشاط الاقتصادي للمرأة.** وقد أظهرت الدراسات الفوائد المتعددة لتوفير خدمات رعاية الأطفال، ولكن إمكانية الحصول على خدمات رعاية جيدة وميسورة التكلفة محدودة في لبنان. وسيتيح التقييم القادم لقطاع رعاية الأطفال في لبنان التعمق في فهم العرض والطلب على خدمات رعاية الأطفال. ويمكن تسخير هذا الفهم المعمق لتشجيع إجراء حوار متعدد القطاعات يشارك فيه مختلف أصحاب المصلحة لمعالجة مسألة رعاية الطفل كأولوية وطنية.

التضافر:

التشارك مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة للاستفادة من الزخم الحاصل من أجل التغيير نحو المساواة بين الجنسين.

• **تسخير زخم الإصلاحات التي تتصدى للتحرش الجنسي.** حيث يمكن أن يشكل ذلك البداية لوضع إطار تنظيمي أقوى وتعزيز آليات ومسؤوليات التنفيذ لصالح الناجين والناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي (مثل نُظم الإحالة، ونُظم الدعم، وتقديم الخدمات).

- **الاستفادة من مشاركة المرأة في المجتمع المدني بهدف ترسيخ المبادرات الإنمائية، ما من شأنه تعميم ملكية النتائج واستدامتها على نطاق أوسع.** يمكن الاستفادة مما أدته المرأة من أدوار متنامية في الاحتجاجات (أو «الثورة الاجتماعية») وقدرتها الواضحة على تنظيم الاجتماعات وبناء توافق الآراء لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين بعد انفجار ميناء بيروت، وذلك من أجل زيادة الأثر الإنمائي في مختلف المجالات المواضيعية.
- **تعزيز الدور القيادي للمرأة/تعزيز انخراط المرأة في المناصب القيادية.** يتطلب الارتقاء بمستوى التمثيل المحدود للمرأة في مجالات صنع القرار تقديم دعم أكبر للقيادات النسائية الشابة في الاقتصاد والسياسة، وينبغي بذل هذه الجهود بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية والشبكات المهنية.

المعرفة:

تفسير البيانات من أجل تعزيز أثر الإصلاحات وفوائد تقديم الخدمات للمرأة.

- **فهم أفضل لكيفية ترابط الخصائص لتحديد مخرجات المساواة بين الجنسين.** إن النساء لسن عبارة عن مجموعة متجانسة، إذ تتباين الخصائص التي تتسم بها النساء، مثل الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، والمواطنة، والخلفيات التعليمية المختلفة وحالة العمل وعلاقة ذلك بنتائج التنمية المتباينة بين الجنسين. ويمكن لتحليل كيفية تداخل هذه الخصائص وتقاطعها أن يوفر فهماً أكثر دقة يثري السياسات والبرامج الموجهة إلى مختلف الفئات السكانية في سبيل المضي قدماً. ويلزم إجراء مزيد من التحليل لفهم دور النوع الاجتماعي على المستوى الكلي، مثل كيفية ارتباطه بالإصلاحات المتعلقة بالمشتريات والضرائب والإعانات في سياق الانتعاش المالي والاقتصادي.
- **التركيز بشكل خاص على فرص حصول النساء العرضة للمخاطر على شبل كسب العيش.** من المهم تحليل الخصائص التي قد تؤدي إلى تداخل العوائق لتحديد التدخلات التي تعزز رفاه المرأة في أوساط اللاجئين والمجتمعات المضيفة، والسكان ذوي المهارات المتدنية في المناطق الجغرافية المهمشة، وغيرهم من الفئات العرضة للمخاطر. وقد يتعين على البرامج التي تستهدف هذه الفئات توفير مجموعة من الخدمات أكثر شمولاً لتحسين فرص وصول النساء الفقيرات والعرضة للمخاطر إلى الأنشطة المدرة للدخل. وتكتسي عملية جمع البيانات حول رفاه الأفراد أهمية كبرى في سياق التصدي للعوامل المحددة للفقر.
- **تحليل دور الأعراف الاجتماعية في تحديد مواقف وسلوكيات معينة حسب الفئات المختلفة.** من شأن فهم الأعراف الاجتماعية الإضاءة على المسببات التي تدفع بالنساء والرجال الأصغر سناً في لبنان إلى تبني اتجاهات محافظة في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. ويمكن أن يشير ذلك إلى وجود فرص لإجراء تدخلات مركزة تساهم في اتخاذ مواقف وسلوكيات أكثر إنصافاً.



المرفق 1.

الإطار القانوني للمساواة بين الجنسين في لبنان

وضع الاتفاقيات الدولية

المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعنية بالمساواة بين الجنسين	التوقيع	التصديق
إعلان ومنهاج عمل بيجين 1995		
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - سيداو، مع تحفظات على المادة 9 (2)، المادة 16 (1) (ج) (د) (و)	16 نيسان/أبريل 1997 (أ)	
الاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة	1954	1956
اتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في التعليم		1964
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)		1972
اتفاقية حقوق الطفل	1990	1991
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة	2002	
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية	2001	2004
أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030	2015	
منظمة العمل الدولية - الاتفاقية	التاريخ	الوضع
C045 - اتفاقية العمل تحت سطح الأرض (المرأة)، 1935 (رقم 45)	26 تموز/يوليو 1962	نافذ
C081 - اتفاقية التفتيش على العمل، 1947 (رقم 81)	26 تموز/يوليو 1962	نافذ
C089 - الاتفاقية بشأن العمل الليلي للمرأة (منقحة)، 1948 (رقم 89)	26 تموز/يوليو 1962	نافذ
C098 - اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، 1949 (رقم 98)	1 حزيران/يونيو 1977	نافذ
C100 - اتفاقية المساواة في الأجور لعام 1951 (رقم 100)	1 حزيران/يونيو 1977	نافذ
C111 - اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة) لعام 1958 (رقم 111)	1 حزيران/يونيو 1977	نافذ
C122 - اتفاقية سياسة العمالة لعام 1964 (رقم 122)	1 حزيران/يونيو 1977	نافذ
C142 - اتفاقية تنمية الموارد البشرية لعام 1975 (رقم 142)	23 شباط/فبراير 2000	نافذ
C182 - اتفاقية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، 1999 (رقم 182)	11 أيلول/سبتمبر 2001	نافذ
C138 - اتفاقية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، 1973 (رقم 138)	10 حزيران/يونيو 2003	نافذ

المرفق 2.

المرأة والأعمال والقانون لعام 2021 نتيجة مؤشر لبنان: 52.5 من أصل 100

السؤال	الإجابة	القانون
التنقل	هل يمكن للمرأة أن تختار مكان إقامتها مثلها مثل الرجل؟	نعم
	هل يمكن للمرأة أن تسافر خارج منزلها مثلها مثل الرجل؟	نعم
	هل يمكن للمرأة أن تتقدم بطلب للحصول على جواز سفر مثلها مثل الرجل؟	نعم قانون جوازات السفر، المادة 6، إجراءات طلب جواز السفر
	هل يمكن للمرأة أن تسافر خارج البلاد مثلها مثل الرجل؟	نعم
مكان العمل	هل يمكن للمرأة أن تحصل على وظيفة مثلها مثل الرجل؟	نعم
	هل يحظر القانون التمييز في العمل على أساس النوع الاجتماعي؟	نعم قانون العمل، المادة 26
	هل هناك تشريعات بشأن التحرش الجنسي في العمل؟	لا
	هل هناك عقوبات جنائية أو شل انتصاف مدنية لضحايا التحرش الجنسي في العمل؟	لا
	العقوبات الجنائية	لا
	شل الانتصاف المدنية	لا
	هل ينص القانون على المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية؟	لا
المساواة في الأجور	هل يمكن للمرأة أن تعمل ليلاً مثلها مثل الرجل؟	نعم
	هل يمكن للمرأة أن تعمل في وظيفة تعتبر خطيرة مثلها مثل الرجل؟	نعم
	الوظائف التي تعتبر خطيرة	نعم
	الوظائف التي تعتبر شاقة	نعم
	الوظائف التي تعتبر غير ملائمة أخلاقياً	نعم
	هل يمكن للمرأة أن تعمل في وظيفة صناعية مثلها مثل الرجل؟	لا
	التعدين	لا قانون العمل، المادة 27 والملحق 1
	البناء	نعم
	المصانع	لا قانون العمل، المادة 27 والملحق 1
	الزراعة	لا قانون العمل لعام 1946، المادة 27 والملحق 1
	الطاقة	لا قانون العمل، المادة 27 والملحق 1
	المياه	نعم
	المواصلات	لا قانون العمل، المادة 27 والملحق 1
	الفئات الأخرى	نعم

السؤال	الإجابة	القانون
الزواج	هل من حكم قانوني يلزم المرأة المتزوجة بطاعة زوجها؟	نعم
	هل يمكن للمرأة أن تكون "ربة الأسرة" أو "رأس الأسرة" مثلها مثل الرجل؟	نعم
	هل من تشريع يعالج العنف المنزلي على وجه التحديد؟	نعم
	هل يمكن للمرأة أن تحصل على حكم بالطلاق مثلها مثل الرجل؟	لا
	هل للمرأة نفس الحقوق في الزواج مرة أخرى مثلها مثل الرجل؟	لا
الأبوة	هل تتوفر للأمهات إجازة مدفوعة الأجر لمدة 14 أسبوعاً على الأقل؟	لا
	مدة إجازة الأمومة المدفوعة الأجر	70
	هل تمنح الحكومة 100 في المائة من استحقاقات إجازة الأمومة؟	لا
	هل تتاح للآباء إجازة مدفوعة الأجر؟	لا
	مدة إجازة الآباء المدفوعة الأجر	0
	هل هناك إجازة والدية مدفوعة الأجر؟	لا
	أيام مشتركة	0
	عدد الأيام للأم	0
	الأيام المخصصة للآب	0
	هل يحظر فصل العاملات الحوامل؟	نعم
	هل يحظر القانون التمييز في إمكانية الحصول على القروض على أساس النوع الاجتماعي؟	لا
ريادة المشاريع	هل يمكن للمرأة أن توقع عقداً مثلها مثل الرجل؟	نعم
	هل يمكن للمرأة أن تسجل عملاً تجارياً مثلها مثل الرجل؟	نعم
	هل يمكن للمرأة فتح حساب مصرفي مثلها مثل الرجل؟	نعم
	هل للرجل والمرأة حقوق ملكية متساوية للممتلكات غير المنقولة؟	نعم
الأصول	هل للأبناء والبنات حقوق متساوية في وراثة الأصول من والديهم؟	لا
	هل للزوجين الباقيين على قيد الحياة من الإناث والذكور حقوق متساوية في وراثة الأصول؟	لا
	هل يمنح القانون الزوجين نفوذاً متساوياً في ما يتعلق بإدارة الأصول أثناء الزواج؟	نعم
	هل ينص القانون على إجراء تقييم المساهمات غير المالية؟	لا
	ما هو نظام ممتلكات الزوجية الساري؟	فصل الممتلكات

السؤال	الإجابة	القانون
هل السن الذي يمكن فيه للرجال والنساء التقاعد والحصول على كامل استحقاقات المعاش التقاعدي هو نفس السن؟	لا	
العمر (نساء)	NS	
العمر (رجال)	NS	
هل السن الذي يمكن فيه للرجال والنساء التقاعد مع الحصول على استحقاقات المعاش التقاعدي بشكل جزئي هو نفس السن؟	لا	
العمر (نساء)	NS	
العمر (رجال)	NS	
هل سن التقاعد الإلزامي للرجال والنساء هو نفسه؟	نعم	
العمر (نساء)	64	قانون العمل، المادة 55
العمر (رجال)	64	قانون العمل، المادة 55
هل تُحتسب فترات الغياب عن العمل بسبب رعاية الأطفال ضمن استحقاقات المعاش التقاعدي؟	لا	

المراجع

- Aghari, Timour. 2020. "Lebanon's banks further restrict US dollar withdrawals as country's financial and economic crisis deepens." *Al-Jazeera*, February 3.
- Avis, William Robert. 2017. "Gender equality and women's empowerment in Lebanon." *Knowledge, evidence and learning for development*, Helpdesk Report.
- Awwad, Johnny, Ghina Ghazeeri, Anwar H. Nassar, Tony Bazi, Ahmad Fakih, Farah Fares, Muhieddine Seoud. 2014. "Intimate Partner Violence in a Lebanese Population Attending Gynecologic Care: A Cultural Perspective." *Journal of Interpersonal Violence*. DOI: 10.1177/0886260513520507.
- Badel, Alejandro and Pena Ximena. 2010. "Decomposing the Gender Wage Gap with Sample Selection Adjustment: Evidence from Colombia." Federal Reserve Bank of St. Louis Working Paper No. 2010-045A.
- Buvinic, Mayra and Dominique van de Walle. 2019. "The Debate about Headship in Poverty and Gender Studies." *Commentary and Analysis* (blog). Center for Global Development. <https://www.cgdev.org/blog/debate-about-headship-poverty-and-gender-studies>.
- Calfat, Natalia Nahas. 2018. "The Frailties of Lebanese Democracy: Outcomes and Limits of the Confessional Framework." *Contexto int.* 40 (2) (May/Aug).
- Chaaban, Jad and Karin Seyfert. 2012. "Faith-based NGOs in Multi-Confessional Society: Evidence from Lebanon." Arab Center Research and Policy Studies, Research Paper, August 2012.
- Crespo Sancho, Catalina. 2017. "Conflict Prevention and Gender". Background paper for the World Bank and United Nations flagship study, *Sustaining Peace: Making Development Work for the Prevention of Violent Conflicts*. Washington, DC.
- Dabbous, Dima. 2017. "Legal Reform and Women's Rights in Lebanese Personal Status Laws." *CMI Report R 2017:3*.
- Daou, Nadine Abi Zeid. 2015. *The Role of Women NGOs in Empowering Women in Lebanon: A Life-Long Partner to Gender Justice?* Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA).
- Abdulrahim, Sawsan, Kristine J. Ajrouch, and Toni Antonucci. 2014. "Aging in Lebanon: Challenges and Opportunities." *The Gerontologist* 55 (4). DOI: 10.1093/geront/gnu095.
- Abdul-Hamid, Husein and Mohamed Yassine. 2020. *Political Economy of Education in Lebanon: Research for Results Program*. Washington, DC: World Bank.
- Ajrouch, Kristine J., Kathryn M. Yount, Abba Mehio Sibai, and P. Roman. 2013. "A gendered perspective on well-being in later life: Algeria, Lebanon and Palestine." *Global Ageing in the Twenty-First Century: Challenges, Opportunities and Implications*, edited by Susan McDaniel and Zachary Zimmer: 49-77. Surrey, England: Ashgate Publishing.
- Akeel, Randa. 2009. "Gender-Based Differences Among Entrepreneurs and Workers in Lebanon." *MENA Knowledge and Learning Quick Notes Series 6*. Washington, DC: World Bank.
- Amnesty International. 2019. *'Their House is My Prison': Exploitation of Migrant Domestic Workers in Lebanon*. London: Amnesty International.
- Aoun, Rana. 2020. "COVID-19 Impact on Female Migrant Domestic Workers in the Middle East." GBV AoR Helpdesk.
- Arab Barometer. 2019. *Arab Barometer V: Lebanon Country Report*. <https://www.arabbarometer.org/>.
- Assaad, Ragui, Caroline Gould Krafft, and Irene Selwaness. 2017. "The Impact of Early Marriage on Women's Employment in the Middle East and North Africa." Economic Research Forum working paper series no. 1086.
- Atallah, Sami and Sami Zoughaib. 2019. "Lebanon's Parliamentary Election of 2018: Seats, Coalitions, and Candidate Profiles." The Lebanese Center for Policy Studies Policy Paper.
- Atamanov, A., S. M. Constant, and J. M. Lundvall. 2016. "Lebanon Gender Note." Unpublished manuscript, World Bank, Washington, DC.

Ferede, Marth K. 2018. "Higher Education for Refugees: Migration, Displacement, and Education: Building Bridges, Not Walls." *Background paper prepared for the 2019 Global Education Monitoring Report*. United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization (UNESCO).

Galasso, Vincenzo, Vincent Pons, Paola Profeta, Michael Becher, Sylvain Brouard, and Martin Foucault. 2020. "Gender Differences in COVID-19 Related Attitudes and Behavior: Evidence from a Panel Survey in Eight OECD Countries." National Bureau of Economic Research Working Paper 27359. DOI: 10.3386/w27359.

Gauri, Varun, Tasmia Rahman and Iman Sen. 2019. "Measuring Social Norms About Female Labor Force Participation in Jordan." Policy Research Working Paper, World Bank, Washington, DC.

Ghanem, Nizar. 2016. *Local governance under pressure: Research on social stability in T5 area, North Lebanon*. Menapolis and Oxfam Italia.

Geldi, Mahmut. 2021. "Lebanese cannot access money in banks since late 2019." Anadolu Agency, February 2.

Goldstein, Markus, Paula Gonzalez Martinez, Sreelakshmi Papineni, and Joshua Wimpey. 2020. "The Global State of Small Businesses During COVID-19: Gender Inequalities." *Let's Talk Development* (blog), September 8, 2020.

Government of Lebanon and UN (United Nations). 2019. *Lebanon Crisis Response Plan 2017-2020*. Beirut, Lebanon.

Government of Lebanon, CAS (Central Administration of Statistics). 2016. *Household Budget Survey (HBS) 2011/12*. Beirut, Lebanon.

—. 2020. *Labor Force and Household Living Condition Survey in Lebanon 2018-2019*. Beirut, Lebanon.

Houssari, Najia. 2020. "Women make their presence felt in new Lebanon cabinet." *Arab News*, March 8.

HRW (Human Rights Watch). 2020. "Lebanon: Blow to Migrant Domestic Worker Rights." News Release, October 30. <https://www.hrw.org/news/2020/10/30/lebanon-blow-migrant-domestic-worker-rights>.

ICJ (International Commission of Jurists). 2019. *Gender-based Violence in Lebanon: Inadequate Framework, Ineffective Remedies*. Geneva, ICJ.

Darwish, Talal. 2012. *Country Study on Status of Land Tenure, Planning and Management in Oriental Near East Countries: Case of Lebanon*. FAO, Cairo, Egypt.

Dahan, Maha. 2021. "Lebanon central bank chief reassures depositors, reverses decision on withdrawals." *Reuters*, June 3.

Devercelli, Amanda E. and Frances Beaton-Day. 2020. *Better Jobs and Brighter Futures: Investing in Childcare to Build Human Capital*. Washington, DC: World Bank.

Devi, Sharmila. 2020. "Economic Crisis Hits Lebanese Health Care." *The Lancet* 385 (10224). DOI 10.1016/S0140-6736(20)30407-4.

Duflo, Esther. 2011. "Women's Empowerment and Economic Development." Working Paper No. 17702, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

El Bayer, Kareem. 2005. "NGO Laws in Select Arab States." *International Journal of Not-for-Profit Law* 7 (4). El Feki, Shereen, Brian Hellman, and Gary Barker, eds. 2017. *Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES)*. Cairo and Washington, DC: UN Women and Promundo-US.

El Kaakour, Halime. 2020. "Pursuing Equality in Rights and Representation: Women's Experiences Running for Parliament in Lebanon's 2018 Elections." Beirut, Lebanon: UN Women.

El-Kogali, Safaa El Tayed and Caroline Krafft. 2020. *Expectations and Aspirations: A New Framework for Education in the Middle East and North Africa*. Washington, DC: World Bank.

Elzir Assy, Angela. 2018. "Gender Technical Assessment." Unpublished background note produced for the Lebanon Jobs PforR project.

ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). 2009. "Women's control over economic resources and access to financial resources." *Arab Women and Development Series* 16. New York, NY.

FAO (Food and Agriculture Organization). 2012. *Lebanon Country Programming Framework 2012-2015*. Beirut, Lebanon.

—. 2021. *Briefing note: Role of women in agriculture in Lebanon*. Beirut, Lebanon.

- Women and Men Differently: Learning How May Help Stop the Pandemic." *Yale School of Evidence*, June 17.
- Jann, Ben. 2008. "The Blinder-Oaxaca Decomposition for Linear Regression Models." *The Stata Journal* 8 (4): 453- 479.
- Jin, Jian-Min, Peng Bai, Wei He, Fei Wu, Xiao-Fang Liu, De-Min Han, Shi Liu, and Jin-Kui Yang. 2020. "Gender Differences in Patients with COVID-19: Focus on Severity and Mortality." *Front Public Health* 8 (152). doi:10.3389/fpubh.2020.00152.
- Klugman, Jeni, Lucia Hanmer, Sarah Twigg, Tazeen Hasan, Jennifer McCleary-Sills, and Julieth Santamaria. 2014. *Voice and Agency: Empowering Women and Girls for Shared Prosperity*. Washington, DC: World Bank.
- Karam, E. G., G. E. Karam, C. Farhat, L. Itani, J. Fayyad, A. N. Karam, Z. Mneimneh, R. Kessler, and G. Thornicroft. 2019. "Determinants of Treatment of Mental Disorders in Lebanon: Barriers to Treatment and Changing Patterns of Service Use." *Epidemiology Psychiatric Sciences*. 28(6): 655-661. doi: 10.1017/S2045796018000422
- Kukrety, Nupur. 2016. "Poverty, Inequality and Social Protection in Lebanon." Oxfam and Issam Fares Institute at the American University of Beirut.
- Lilleston, Liliane Winograd, Spogmay Ahmed, Dounia Salame, Dayana Al Alam, Ilaria Michelis and Sunita Palekar Joergensen. 2012. *Reaching Refugee Survivors of Gender-Based Violence: Evaluation of a Mobile Approach to Service Delivery in Lebanon*. Beirut: International Rescue Committee.
- Lombardini, Simone, Rosa Garwood, and Hur Hassnain. 2019. *Women's Empowerment in Lebanon: Impact Evaluation of the project 'Women's Access to Justice' in Lebanon*. Effectiveness Review Series 2017/18. Oxford: Oxfam.
- Maasri, Jiji. 2020. *Gender-Sensitive Value Chains Analysis of Agri-Food Sector in Lebanon: Desk Review on Animal Production*. GCP/LEB/030/CAN. FAO: Beirut, Lebanon.
- Martin, Michael O., Ina V.S. Mullis, Pierre Foy, and Gabrielle M. Stanco. 2012. *TIMSS 2011 International Results in Science*. Amsterdam and Chestnut Hill, MA: International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA).
- Masterson, Amelia R., Jinan Usta, Jhumka Gupta, and Adrienne S. Ettinger. 2014. "Assessment of Reproductive IFC (International Finance Corporation). 2019. *Women on Boards in Lebanon*. Washington, DC: IFC.
- IFES (International Foundation for Electoral Systems) and IWPR (Institute for Women's Policy Research). 2010. "Focus on Lebanon: Social Attitudes Toward Women." *The Status of Women in the Middle East and North Africa (SWMENA) Project*.
- ILO (International Labor Organization). 2009. "Social Care Needs and Service Provisions in Arab States: Bringing Care Work into Focus in Lebanon". *Policy Brief* 1. Beirut, Lebanon.
- . 2014. *Maternity and Paternity at Work: Law and Practice Across the World*. Geneva.
- . 2017. *Employer-Migrant Worker Relationships in the Middle East: Exploring Scope for Internal Labor Market Mobility and Fair Migration*. White Paper, February 2017. Beirut, Lebanon: International Labor Organization, Regional Office for Arab States.
- . 2018a. *Care Work and Care Jobs: For the Future of Decent Work*. Geneva: ILO.
- . 2018b. *Potential Opportunities for Women's Economic Empowerment - Potato and Leafy Green Vegetable Value Chains - Akkar, Northern Lebanon*. Beirut, Lebanon.
- . 2018c. *World Employment and Social Outlook: Trends for Women 2018 - Global Snapshot*. Geneva.
- Inter-Agency Coordination Lebanon. 2019. *Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon (VASyR)*.
- . 2021. *Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon (VASyR)*.
- Inter-Agency Standing Committee (IASC). 2017. *Inter-Agency Gender-based Violence Case Management Guidelines: Providing Care and Case Management Services to Gender-based Violence Survivors in Humanitarian Settings. First Edition*.
- IPSOS Group SA. 2018. *Unpacking Gendered Realities in Displacement: The Status of Syrian Refugee Women in Lebanon*. Beirut: UN Women.
- Iqbal, Sarah. 2015. *Women, Business, and the Law 2016: Getting to Equal*. Washington, DC: World Bank. Iwasaki, Akiko and Aaron Ring. 2020. "The Coronavirus Affects

- Parsons, Jennifer and Jennifer McCleary-Sills. n/a. "Preventing Child Marriage: Lessons from World Bank Group Gender Impact Evaluations." *enGender Impact: World Bank Group's Gender Impact Evaluation Database*.
- Pradhan, Ajay and Per-Erik Olsson. 2020. "Sex Difference in Severity and Mortality from COVID-19: Are Males More Vulnerable?" *Biology of Sex Differences* 11 (53).
- Purfield, Catriona, Harald Finger, Karen Ongley, Benedicte Baduel, Carolina Castellanos, Gaelle Pierre, Vahram Stepanyan, et al. 2018. "Opportunity for All: Promoting Growth and Inclusiveness in the Middle East and North Africa." *IMF Departmental Paper* 18 (11).
- Rached, Mounir. 2012. "Social Security and Pensions in Lebanon: A Non-Contributory Proposal." Lebanese LFGLCS. Economic Association Research Study. Beirut, Lebanon.
- Salti, Nisreen and Nadine Mezher. 2020. *Women on the Verge of an Economic Breakdown: Assessing the Differential Impacts of the Economic Crisis on Women in Lebanon*. Beirut, Lebanon: UN Women.
- Save the Children. 2019. "No, I Don't: Abolishing Child Marriage in Lebanon." *Policy Note* (October 2019). Beirut, Lebanon.
- Shuayb, Maha, Nada Al Maghlouth, Katharina Held, Nader Ahmad, Thaea Badran, and Saba Al Qantar. 2016. "An Education for the Future: The Schooling Experience of Syrian Refugee Children in Lebanon and Germany." Center for Lebanese Studies.
- Stanley, Tom D., and Stephen B. Jarrell. 1998. "Gender Wage Discrimination Bias? A Meta-Regression Analysis." *The Journal of Human Resources* 33 (4): 947-973.
- Truppa, Claudia, Enrica Leresche, Arlan F. Fuller, et al. 2019. "Utilization of Primary Health Care Services Among Syrian Refugee and Lebanese Women Targeted by the ICRC Program in Lebanon: A Cross-Sectional Study." *Conflict and Health* 13 (7). DOI: 10.1186/s13031-019-0190-4.
- UNDP (United Nations Development Programme). 2016. *Women in Municipal Elections in 2016*. Beirut, Lebanon.
- . 2018. *Lebanon: Gender Justice & The Law*. New York, NY.
- Health and Violence Against Women Among Displaced Syrians in Lebanon." *BMC Women's Health* 14 (25).
- Mensch, Barbara, Judith Bruce, and Margaret E. Greene. 1998. *The Uncharted Passage: Girls' Adolescence in the Developing World*. New York: Population Council.
- Mikdashi, Maya. 2015. "The Politics of Gendered Violence in Lebanon." *Jadaliya* June 01.
- Ministry of Education and Higher Education (MoEHE). 2014. *Reaching All Children with Education in Lebanon*. Beirut, Lebanon.
- . 2019. *RACE II Fact Sheet. Issue: September 2020*. Beirut, Lebanon.
- . 2020. *Statistical Digest for the School Year 2019-2020*. Beirut, Lebanon.
- Morton, Matthew, Jeni Klugman, Lucia Hanmer, and Dorothe Singer. 2014. *Gender at Work: A Companion to the World Development Report on Jobs*. Washington, DC: World Bank.
- Mullis, Ina V.S., Michael O. Martin, Pierre Foy, and Gabrielle M. Stanco. 2012. *TIMSS 2011 International Results in Mathematics*. Amsterdam and Chestnut Hill, MA: International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA).
- Nassar, Nicholas Fadi. 2019. "Women and women's rights are central to Lebanon's protest movement." *Middle East Institute*, November 5.
- NIRAS. 2020. *Gendered Value Chain Study: Barriers and Opportunities*. UNDP: Beirut, Lebanon
- NCLW (National Commission for Lebanese Women). 2018. *National Strategy for Women in Lebanon 2011-2021*. Beirut, Lebanon.
- Oaxaca, Ronald. 1973. "Male-Female Wage Differentials in Urban Labor Markets." *International Economic Review* 14 (3): 693-709.
- Okoro, Sandie and Paul Prettitore. 2020. "Will COVID-19 widen the gender justice gap?" *Voices* (blog), June 15. World Bank. <https://blogs.worldbank.org/voices/will-covid-19-widen-gender-justice-gap>.
- Panagoulia, Angeliki. 2020. *Care Rapid Gender Analysis: COVID-19 and Beyond*. Beirut: CARE Lebanon

- . 2020c. *Gender-Responsive Recovery in Lebanon: Recommendations for Fiscal, Social and Labor Policy Reform*. Beirut, Lebanon.
- . 2020d. "A Gendered Disaster Response Plan: Learning from the Past." *Charter of Demands by Feminist Activities and Women's Rights Organizations in Lebanon*. August 2020. Beirut, Lebanon.
- UN Women and ERF (Economic Research Forum). 2020. *The Role of the Care Economy in Promoting Gender Equality: Progress of Women in the Arab States 2020*. Cairo: UN Women and ERF.
- UN Women and UNFPA (United Nations Population Fund). 2020. "Country Brief: Violence against Women in the time of Covid-19 (Lebanon)." Beirut, Lebanon: UN Women.
- UN Women, NCLW (National Commission for Lebanese Women), UNFPA (United Nations Population Fund), and WHO (World Health Organization). 2020a. *Gender Alert on COVID-19 Lebanon. Issue No. 2, May 15, 2020*. Beirut, Lebanon: UN Women.
- . 2020b. *Gender Alert on COVID-19 Lebanon. Issue No. 3, June 3, 2020*. Beirut, Lebanon: UN Women.
- . 2020c. *Gender Alert on COVID-19 Lebanon. Issue No. 4, July 3, 2020*. Beirut, Lebanon: UN Women.
- . 2021. *Gender Alert on COVID-19 Lebanon. Issue No. 5, February 10, 2021*. Beirut, Lebanon: UN Women.
- UN World Food Programme. 2015. *Meta Data for the Food Consumption Score (FCS) Indicator*. Geneva: UN WFP.
- USAID (United States Agency for International Development). 2012. *Gender Assessment for USAID/Lebanon*. Washington, DC: USAID.
- WABA (World Alliance for Breastfeeding Action). 2019. "Parents at Work -- Leave and Breastfeeding Breaks by Country: Arab States." Penang, Malaysia.
- Wilson, Claire, Jumanah Zabaneh, and Rachel Dore-Weeks. 2019. *Understanding the Role of Women and Feminist Actors in Lebanon's 2019 Protests*. UN Women.
- WILPF (Women's International League for Peace & Freedom). 2019. "In Lebanon, the Revolution Is a Woman." *WILPF International*, December 11.
- . 2019. "Lebanon: Inequalities in Human Development in the 21st Century." *2019 Human Development Report Briefing Note*.
- UNESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). 2014. *Status of Arab Women Report: Access to Justice for Women and Girls in the Arab Region: From Ratification to Implementation of International Instruments*. Beirut, Lebanon: UNESCWA.
- UNFPA (United Nations Population Fund). 2012. *Situation Analysis of Gender-based Violence in Lebanon*.
- . 2016. *Voices: Assessment Findings of the Humanitarian Needs Overview 2017*. Global Protection Cluster: GBV Prevention and Response.
- . 2017. *Lebanon: Scorecard on Gender-based Violence*.
- UN-IGME (United Nations Inter-Agency Group for Child Mortality Estimation, 2020. Levels and Trends in Child Mortality. United Nations Child's Fund, World Health Organization World Bank Group, and United Nations Population Division. New York, NY.
- UNICEF (United Nations International Children's Emergency Fund). 2011. *Lebanon: MENA Gender Equality Profile*.
- . 2018. Child Marriage: Global Databases. Last Updated March 2018. [data.unicef.org].
- UNSC (United Nations Security Council). 2018. "Conflict-Related Sexual Violence: Report of the United Nations Secretary-General." S/2018/250. New York, NY.
- UN Women. 2015. *Preventing Conflict, Transforming Justice, Securing the Peace: Global Study on the Implementation of the United Nations Security Council Resolution 1325*. New York, NY: UN Women.
- . 2019. Addressing Gender Amongst Syrian Refugees in Lebanon. Research Brief. September 2019.
- . 2020a. *A Rapid Gender Analysis of the Beirut Port Explosion: An Intersectional Examination*. Beirut, Lebanon.
- . 2020b. *COVID-19: Gendered Impacts of the Pandemic in Palestine and Implications for Policy and Programming*. Beirut, Lebanon.

World Bank. 2021b. *Lebanon - Emergency Crisis and COVID-19 Response Social Safety Net Project (English)*. Washington, DC: World Bank.

World Bank. 2021c. *Behaviorally Informed Interventions for Covid-19 Vaccine Take-up*. Washington, DC: World Bank.

WEF (World Economic Forum). 2019. *Global Gender Gap Report 2020*. Geneva: WEF.

World Value Survey Wave VII. 2018. Accessed database at: <https://www.worldvaluessurvey.org>.

Yassine, Hussein. 2021. "Domestic Violence Has Soared by Nearly 97% in Lebanon." The 961, Lebanon News, 3 February 2021.

WHO (World Health Organization). 2017. *Violence Against Women Factsheet*.

———. 2013. *Global and regional estimates of violence against women*, edited by WHO and London School of Hygiene and Tropical Medicine.

———. 2018. "Noncommunicable Diseases (NCD) Country Profile: Lebanon."

World Bank. 2012. *World Development Report 2012: Gender Equality and Development*. Washington, DC: World Bank.

———. 2017. *Jobs for North Lebanon*. Washington DC: World Bank.

———. 2018. *The Human Capital Project*. Washington, DC: World Bank.

———. 2019a. "Lebanon is in the Midst of Economic, Financial and Social Hardship Situation Could Get worse." Press Release, November 6.

———. 2019b. "So when Gravity Beckons, the Poor Don't Fall." *Lebanon Economic Monitor* Fall 2019.

———. 2020a. *Gender Dimensions of the COVID-19 Pandemic*. Washington, DC: World Bank.

———. 2020b. *The Human Capital Index 2020 Update: Human Capital in the Time of COVID-19*. Washington, DC: World Bank.

———. 2020c. *The Mobility of Displaced Syrians: An Economic and Social Analysis*. Washington DC: World Bank.

———. 2020d. *Women, Business and the Law 2020*. Washington, DC: World Bank.

———. 2020e. *Women's Economic Participation in Iraq, Jordan and Lebanon*. Washington, DC: World Bank.

World Bank, European Union, United Nations. 2020. *Beirut Rapid Damage and Needs Assessment*. Washington, DC: World Bank.

World Bank. 2021a. "Lebanon Sinking to the Top Three." *Lebanon Economic Monitor*, Spring 2021. Washington, DC: World Bank.

